

بازدید شد
۱۳۸۱

ما شند علی الخواشی القديمة
التي كتبت على الشرح

على تعبد
المؤلف

۹۸۶۴-۱۲
۱۲۳۸۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: حاشیه علی شرح التاج الموحی

مؤلف: محمد علی دولانی

موضوع: تاریخ

شماره ثبت کتاب: ۸۶۳۰۱

خطی - فهرست شده
۱۵۶۱

بازدید شد
۱۳۸۱

ص ۳۳

استیلا در کتب و ساج می سید محمد
و بی سید محمد المونی با اشی غرض قلم
و فی اول ص ۱۳۱

هذا الكتاب حاشية
للتكميل
في تاريخ
السلطنة
العثمانية
التي كتبت
على الشرح
المؤلف
محمد علي دولاني

استیلا در کتب و ساج می سید محمد
و بی سید محمد المونی با اشی غرض قلم
و فی اول ص ۱۳۱

دهن طعم الصواب وعدم الوجوه لا يصدق
 الا ان لم يكن في الواقع الا ذات واحد
 لا تركيبها بل الماهيات هي عليها وهي حقيقة
 الوجود والعدم والامكان متماثلين
 الوجود والعدم والامكان متماثلين
 الوجود والعدم والامكان متماثلين
 الوجود والعدم والامكان متماثلين

في تمام ذلك بعد حقيقته
 والاعتبار في ذلك
 والاعتبار في ذلك
 والاعتبار في ذلك

في تمام ذلك بعد حقيقته

ان حقيقة ما قيل
 في الموجودات الخارجية
 يطلق من رتبة الماهيات



في سؤال الله سبحانه وتعالى
 ما في فطرته احب اليه من فطرته
 ما في فطرته احب اليه من فطرته

في سؤال الله سبحانه وتعالى
 ما في فطرته احب اليه من فطرته

في سؤال الله سبحانه وتعالى
 ما في فطرته احب اليه من فطرته
 ما في فطرته احب اليه من فطرته
 ما في فطرته احب اليه من فطرته

[illegible]

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, written on aged, slightly stained paper. The text is written in a cursive style and is partially obscured by a diagonal crease or fold in the paper.



بسم الله الرحمن الرحيم
قال المتصا اما بعد حمد واجب الوجود على نعمائه لم يذكر الموصوف
 اباعلى ان ذكر الصفه بذكر الذات بنا على عينه الصفا فلو
 مع الصفا لزم ذكرها مرتين وكذا في اعتبار الصفه اشعار بان
 الذات بغيرها محال وانما يمكن معرفتها بالصفه في اعتبار
 تلك الصفه مرتين الصفا اباعلى ان لا يستلزم اعتبارها لبا
 الصفا كما سيجي وفي جميع ذلك نوع من اعادة الاستدلال ولا يكر
 ان يترك الموصوف لرعاية الادب اولاد عاظمون وا
 تلك الصفه بنا على امتناع تعدد مفهوم جنس الصفه
 فيه ايضا نوع من اعادة الاستدلال وما قيل واما عدم الاكتفاء
 بالذات لان ذكرها بالصفه وعلى الصفا فصيحة لم يرد به والحجج
 بوضوحه والواجب ههنا محمود الا ان تعال مراده ان المتعا
 في محله هو غير المحمود بالصفه ولا يرد عليه على القول المتصا اما بعد
 حمد واجب الوجود اه اخباره بعد الحمد يجب الاستدلال عنه

هذا هو المقصود من قوله
 في جواهره ان في رايه قد طرقتنا بشي كذا يصح في اسم باب الحرف لو جاز

هذا هو المقصود من قوله
 في جواهره ان في رايه قد طرقتنا بشي كذا يصح في اسم باب الحرف لو جاز

ولا يدل ذلك الا على انه محتمل انما جاء بسؤال واما محتمل ههنا
 القول المذكور فلا يدل كقولكم محتمل بوجه اخر ولا يتوهم ان يلزم
 في محالته كدبيث في الابد اباعلى ان مقتضاه ليس الا الاستد
 به واما الذكر فلا يندبر **قال** الله ارسل الله واصحابه اة
 دفع متافضة يتوجه ههنا هي ليرجعل الصلوة بعد النبي مختصا
 بواحد معين مما تجالعه طريقه كافة الملبين وسنة المصنف
 فلا بد من جعل الموصوف متعدد اوج يلزم عدم مطابقة الصفه
 مع الموصوف وحاصل ما ذكره في دفعه للمطابقة في ام
 التفصيل المتصا اذا كان بمعنى الزيادة على جميع ما عداه من الصفات
 فاعطى لعل المراد ههنا هو الاول والمطابق الشريف قدس
 دفع تلك المتنافسة كجعل الموصوف مفردا شاملا للمتعدد
 لا يفتقر لمطابقة غيره الذي يعين بدوت اعراض اخر هو
 الموصوف اذا كان متقدما او باشمل متعدد يلزم تفصيل
 المتضمن وعرض من مرقوله في الجملة دفع هذا الاعراض ونحو
 ما ذكره المحرر رحمه الله او ما سنذكره ويجعل ليركو مراده بقوله
 في الجملة ان المعنيين المذكورين للاضافة لانه اجملا في لفظ
 واحد فلو كان لفصل عليه حتى لا يلزم الابهال في ذكره
 ويجعل ليركو مراده به التخصيص بالزيادة على مراده المتصا

في جواهره ان في رايه قد طرقتنا بشي كذا يصح في اسم باب الحرف لو جاز
 هذا هو المقصود من قوله
 في جواهره ان في رايه قد طرقتنا بشي كذا يصح في اسم باب الحرف لو جاز

اليه كما جعل الشبه اذ لو حمل الزيادة على ما عداه مطلقا لزم ان يكون
كل واحد من مجموعين على البني ايضا لم الشبه كحمل لم يكون سورا
بتوجه هذا الاعراض المنبعت لكن يكون غافلا عن ان عرضة سكر
من قوله فكلما دفعه ولذا حمل على ما اعترض عليه في الشبه
وبنا على ذلك الاستغناء بكون قوله في اصل الشرح على غير ما هم
لرفع هذا الاعراض ان يكون ذلك اشارة الى ان بعد جعل الموضوع
متعدد ان يكون المراد زيادة كل واحد على ما عدا جميع ذلك المتعدد
لا على ما عدا كل واحد منهم حتى يلزم تفضيل المفضل المستلزم
لتفضيل الشيء على نفسه صرح به بعض الافاضل في توجيه
هذا المقام ولكي توجيه في الجملة في كلام المحقق على هذا الوجه ايضا
وكحمل لم يكون غافلا عن انبعاث هذا الاعراض عن عرضة سكر
وج بكون قوله على غير ما هم سافعا على لسانه عن وجوده بانه يدفع
هذا الاعراض كما وجهناه انفا وقول المحقق وعرضة سكر ذلك
يشعر بالظن ان الشبه لم يستعمل بتوجه هذا الاعراض وتعرضه
به كما لا يخفى وما قبل في دفع هذا الاعراض من ان المراد زيادة
المجموع من حيث المجموع على ما عدا هذا المجموع ففاده ظاهر اذ
ح يلزم على المصنف في المجموع من حيث هو مجموع لا بكل واحد
واحد منه وفيه ما فيه **قال** الوش في الشبه واما ان

افعل التفضيل بمعنى الزيادة في الجملة فلم يرد فقط قد اشرنا الى انه يكون ان
مراده من ان يقول في الجملة ذكر المعنيين على سبيل الاجمال او المراد
على ما عداه من المضاف اليه بخصوصه موافقا لما ذكره في الشرح
فلا يرد ما ذكره **قول** مراده بالزيادة الزيادة بوجه ما ظاهره كما
فيما لا يستدعي اعراض عليه لمراده بالزيادة بوجه ما لا يرد في الغرض
مراده به ويحمل ان يكون الزيادة مطلقا اعلم ان الزيادة في الغرض او في جميع
او في اصل الفعل ولا شك ان حمل على هذا المعنى الاخير او في الغرض
اشمل ولرفع المخدور والمردوعين او مع عدم رد على هذا المعنى ايضا ما ذكره
في كاشفة من ان الزيادة المعبره في صيغة التفضيل هي الزيادة في اصل
الفعل فقط بدليل التبادر لم على تقدير ان يكون مراده وجهه تعالى ذلك
المعنى بكونه كلامه في الشبه مع المعترض على سبيل التماسه وما قبل
من ان كلام المعترض ليس متينا على حمل الزيادة بوجه ما على الزيادة في
القسم بل بيان مصداق الزيادة بوجه ما هيئنا لال صدقهما في ضمن
احد الزادتين الاخيرتين يستلزم المخدور والمردوعين فغلب ان كلا
مراديهما من المدكورين وحدهما ولم يصح للمصداق لکن مع
الاخر والزيادة في القسم يصح لها فلا وجه لتخصيص الزيادة
في القسم بخصوصه **قول** في كاشفة لال كدث المعبره
في كونه التكررات موضوعه للغرض المنتشر او الطبعه خلاف

ومنه من المسمى شريف انها موضوعه الطبيعية فتوجب كلامه بما لا
 يوافق مذهب سبب سديد ووقوع لفظ اكرم في كلام المقادير
 لا يفيد اذ راء المقادير في هذه المسئلة غير معلوم حتى لو جوبه كلامه
 على وفقه مع لم يوافق الظاهر التكررات والمصداق والمثبوتون دون
 المصداق والنتيجة في ضمن الاقوال وغير ما فانها موضوعه الطبيعية
 بالاتفاق كما خرج به صاحب المصباح **قول** ولذلك جاز التقلب
 مثلاً زيد اعلم مرع في الفلاحه الكلام في الموضوع له الا
 وهذا المثال لا يقتضي الا لرسم التفصيل فيه يستعمل
 بمعنى الزيادة في القسم كما زان بفرقة في الطب وفي الفلاحه
 وما يقال من ان الاعلم في علم الطب مع قطع النظر عن قولنا
 في الطب لا شك ان له معنى وليس هو الزيادة في اصل
 الفعل وهو ظاهر فهو ليس الا الزيادة في قسم ما وقيد في
 المعينة برفع بان اعلم قبل سماع في الطب كمال على الزيادة في
 اصل الفعل لم يورد سماع في الطب بصرف عنه وكمل على الزيادة
 في القسم وكما ان يكون معناه الا زيدا على سبيل التخييل زيد
 ازيد في الطب ليدل ان لا وجه لتعلقه بما به اعلم اذ اعلم
 لا يتعلق بغيره بل يتعلق بالزيادة والجار في قولنا اعلم في هذه
 المسئلة كذا متعلق بالمقدور على المعنى في هذه المسئلة

كذا والقول ان الجار متعلق بالزيادة لكن الزيادة المعبره في اعلم
 ويكون الفلاحه مفعول او بما بالحدث المعبره في مفهوم اعلم يجعل
 المعنى زيد اعلم زيد على علم غيره وفي الفلاحه بعد كما روي وابعده منه
 حملة على معنى زيد اعلم مرع في الفلاحه واما القول ان المصداق
 الماخوذ في اسم التفصيل وان كان بمعنى الفعل لكن الزيادة في
 القسم يستلزم الزيادة في اصل الفعل لان اتصاف الفرد
 بشئ يستلزم اتصاف الطبيعة بالشرط شئ به بل اتصافه
 عين اتصافها واذا قلنا زيد زائد في العلم وهو فيس منج
 كما حققه رحمه الله تعالى في تعليلاته على المحاكات واذا صدق
 زيد اعلم في الطب كس لم يصدق زيد اعلم والارم صدق المفيد
 بدون صدق المطلق فصاده ظاهر الزيادة في اسم التفصيل
 هو الزيادة في اصل الفعل من حيث هو لا الزيادة فيه من قبيل
 الزيادة في القسم بدليل بل يوجب البناء فانه اذا قيل زيد اعلم
 ولم يذكر مفعول القيد يبادر منه الزيادة في الطبيعة
 هي والبناء من عبارات العقيدة وزيد اعلم ليس مطلقا بل
 الا زيد اعلم في الطب كما يقال في جواب مخالفة زيد
 النظر لزيد مودوم ليس مطلقا بل زيد مودوم في النظر
قول وعصية مرع ذلك انه لو اعتبر الزيادة او احتمالات

واعلم مع
 في الطب اعلم زيد اعلم

الزيادة المعبرة في مفهوم اعم التفضيل اربعة الزيادة في اصل الفعل
 والزيادة في قسم منه والزيادة من جميع الوجوه والزيادة مطلقا
 اعم من ان يكون في اصل الفعل او من جميع الوجوه او في القسم
 فعلى تقدير لم يكرر مراده رحمه الله بقوله لوجه ما الزيادة في
 القسم واعترض عليه وهذا هو الظاهر كما اشترنا اليه سابقا
 فلا شك انه يمكن لا بد من ابطال الثلثة الباقية حتى يتبين هذا القسم
 ولم يتفرغ الا لابطال الزيادة من جميع الوجوه ولعل متشاوه
 ان الزيادة المعبرة في اعم التفضيل هي الزيادة في مفهوم المصدر
 والمصادر عنده موضوعات لغوية والمنشأ والاحتمالات منحصرة
 في ان يراود جميع الأفراد او واحد منها وما يقال من انه انما
 اقتصر على بطلان الزيادة من جميع الوجوه لان محذورك اطهر وان
 ليس على ما ينبغي او على هذا ينبغي لم يكرر الامر بالتحكم وعلى تقدير
 ان يكرر مراده بقوله لوجه ما الزيادة مطلقا لم يكرر اشتمال واسع
 فلا بد ايضا من ابطال الثلثة الباقية ولا محذور في العذر السابق
 كما لا يخفى **قوله** فعلى لا يتحقق في احد او منحصرة في الزيادة
 من جميع الوجوه ليس لاحد من المحسوسين بالنسبة الى ما عداه
 لان لكل منهم ما ليس للآخر فلا يتحقق في فرد بخلاف الزيادة
 في اصل الفعل واما الاكصارية فرد ولا حصنوه صبه له بالزيادة

على ما قلناه في السند

من جميع الوجوه او الزيادة في اصل الفعل ايضا لا يتحقق في فرد
 لا يستلزمه التفضيل المفضول **قوله** في المسبة اولاً جرح في الجاز
 قبل لا جرح في الجاز اذا اخرج اليه ولا حاجة به هنا اذا اعم التفضيل
 المصدا اذا قصد به الزيادة على ما عداه من المصدا اليه وكان الموصوف
 متعددا بقصد به في اللغة على جميع ما عدا الجميع لا ما عدا كل واحد
 حتى يتم تفضيل المفضول وفيه انه ليس له علم لم يقصد به الزيادة
 على من اضيف اليه وحق ومع ذلك ليس من القائل على
 تقدير سلبه الا فيما اذا كان الموصوف متعددا لا فيما اذا
 كان مفردا مثلاً المتعدد لا يقتضي كمال الاركاب الجاز اللهم
 الالغاب فابن عبد المفضل جواز جملة على المعنيين للاضاح
 مع رعاية المسبة بين الصفة والموصوف وان لم يكرر ضرورة
 فتدبر **قوله** وبالجملة فلا وجه للابرا عليه انه معني بالث
 للمعنيين اي اصليين بالاضافة لكون هذا المعنى معني بالث للاضاح
 انما يفهم من كلام السيد واما عبارة الش فليست بعبرة
 في ذلك بل ظاهرة فيه حيث خصل اعم التفضيل المضاف
 بالذكر وذكر المعنيين ثم قال عقيب ذلك واما فعل
 التفضيل بمعنى الزيادة فلم يرد قط فانه ظاهر في مراده ان هذا
 المعنى معني بالث للاضاح وان امكن ان يقال ذكر معين

الزيادة ٣

كما اخذه فتدبر. نعم مراد
 لاحد لا يورد الموصوف للمعنى
 ٣

في السند ٣

اسم التفضيل المضاف للمسمى المفضل في هذه العبارة مضافا
 ويكون غرضه اسم المفضل بحسب كون الزيادة في القسم لم يرد
 ويؤيد ان قال واما افعال التفضيل ولم يقل واما لونه
 مع ان المقام مقام الارباع وكذلك لم يقل واما افعال التفضيل
 المضاف لكن لو كان المراد ذلك لنبغي ان يقول بدل
 قوله لم يقصد الزيادة على جميع الزيادة ما عداه ان يقصد
 الزيادة في اصل الفعل على جميع ما عداه كما لا يخفى **قال**
 الشيخ ويؤيد ما يرد في بعض النسخ التصريح باسم النبي كما
 ان في بعض النسخ وقع التصريح باسم النبي كذلك لا يصح في
 اكثر النسخ بحسب مخرج حكم بعض النسخ على الزيادة عن كل نعم
 لو قال بدل قوله ويؤيد بواقعه او بنسبه لكان
 خالفا على الخبر ثم يمكن حمل على الصفة كما يمكن حمل على الاسم
 ويؤيد عدم التصريح باسم الله تعالى واما النبي كما في اكثر النسخ
قوله هذا هو الظاهر فان الشبهة قبل هذا خلاف الظاهر
 اذ في اكثر النسخ لا يصح باسم الله تعالى واما النبي ايضا فالمناسب
 ايضا عدم التصريح باسمه تعالى على قوله اختصاص
 الكرم الاجابة عليه السلام كما في الغرر بين الاولين ولا يخفى
 انه على هذا استحقاق الفقه مع الحديث المنقول وهو من فضل

بيني وبينه لم يعلم بل شاعني فلا بد من ما يولد او القدر
 في صحة ويكمل ما يولد ان المراد من الال هو المعبر عنه بصرح
 لفظه لا ما يصدق عليه الال وان كان معبر المفظا كما في
 محقق اول المراد المكتوب بصوت على الله عليه السلام
 وكما المعبر من فضل يعني بسبب عظمته وخصومته اعلم
 لم ينل شاعني وهذا هو الظاهر على تقدير صحة الحديث اذ
 المستبعد خروج الموصوفين شاعني بغير تفضيل عليه السلام
 على الله بلفظ على وليس المحرم من شاعني الا الكافر
قال المصنف مشير الى غير ما يرد الاعتقاد اما حال
 عن الضم في قوله محجب واما عن فاعل التخرير وعلى الاول يكون
 المستول عنه هو التخرير المطلق ويكون الاثنان المذكوران من
 التفضيلات والتفضيلات الغير المستول عنه وعلى الثالث
 يكون المستول هو التخرير المقيد بذلك الاثنان وهذا هو
 لان استدعاء محرم اصل المسائل الكلامية مع كثرة الكتب
 الكلامية بعيدا لان يكون المطر كبره على المبع النظام كما
 يفهم من قوله على المبع النظام والمراد به هو التخرير ابد الاعتقاد
 الاعتقاد انت كما صرح به في المسائل الكلامية وتبكت
 مسائل الاجتهاد الدلائل السامكة له على تلك الاعتقادات

ويبين الى

وقوله ما قاده في الدليل عليه شر على ترتيب اللفظ وايضا
 هو بصيرة الاختصاص ولا حاجة في هذا العطف لو كان
 المكتوب بصورة على حرفا جارا كان المناسب بالاختصاص
 الذي هو بصيرة في هذا الكتاب ان لا يذكره لعدم
 الاحتياج الى اعادة الجار في العطف على الظاهر المحرور كما
 جزم في موضع **قوله** وظاهر عدم استقلال العقل في احواله
 لا يقال الحكمة بقصص البعث مطلقا بقصص الاجساد
 فان مقتضى الحكم جريان الموازنة على صدر عنه اجتنابه حال
 كونه على حاله كان عليها حين صدور ما عنه فلا بد من عود الاجساد
 ايضا للمجازاة والعقل يستقل باثبات الجسم لا بالقول
 المراد العقل لا يستقل بكيفية احوال الجسم بعد العود
 لانه لا يستقل باثبات الجسم في مجمل احواله في هذا الظاهر في قول
 المقابل ولذلك لم يثبت الحكم على ما ينبغي على ان
 في اثباته بالعقل بل في الحكمة انما بقصص المكافات
 واما كيفية بانه في ضم اعادة الاجسام او باعتبار الارواح
 نفسها فامر لا يعلم الا بالمعالم والمقل الصوفية في
 كيفية حشر الاجساد بصور الصفات الغالية كما
 احدهما حشر تو بصورة صفه حواهد لود انما اخذوه

مر كلام الانبيا او حصل لهم الحكاشفة لا بالعقل او المراد
 بهما بالعقل القوة المدركة بالفكر **قوله** ولا يجوز ان لا يستقل
 الشئ قبل استقلا كلامه على كلام الشئ على العموم بل هو
 انه لو انضم بعض احوال المبدأ مع احوال المعاد وحكم
 عليها بعدم استقلال العقل فيها حتى ثبت الاحتياج
 الى كنه النبوات من حواجز احوال المبدأ والمعاد مع الحكاشفة
 اظهره وان سوت الكلام لا يباعد ذلك مع الاظهر به يكون
 في كل واحد من الطرفين يعني اخر لا يقال هب انه لو قال
 كذلك لكان اظهر في اثبات الاحتياج الى النبوات
 لكنه كل الرتب مع اية ايضا مقصود في هذا المقام
 لا بالقول التثبت بان التوسط عبر معقول كما ذكره رحمه
 في جوابه بدخوله ولم كان ما هو محل في المقام ما خوله في الجواب
 وسكونه عنه في جوابه رحمه الله **قوله** في المشبه واثبات
 الجسم فقط لا يقال لا موحى حشر الاجساد بدون تعلين
 الروح به فالمنزلة في المعاد اثنان لا بالقول المراد بالجسم
 فقط موازنة الروح باعتبار تعلقه بالاجساد فقط
 دون موازنة به نفس الجسم هو في المذميين الاخرى
 ولكن ان قيل المراد به اعادة الجسم بدون اعادة الروح

حل

الاول الى عادة الجسم مع تعلق روح الاربع الاول كما هو
 راسا رايب الشايع وكما هو كثر المراد به عادة الجسم على
 من لم يمت النفس المخرودة كالا طبيا لكن يمتد الى الوجهين
 لا يوافق من ذهب الحضم فلا يمكن حمل المعاد في كل ما
 على الجسم فقط يمتد الى الحضمين **قوله** في الكاشفة
 وظاهر الظاهر انه دليل على عدم ذهابه الى المذهب الثالث
 ويمكن جعل دليل عليه وعلى عدم ذهابه الى المذهب الاول
 ايضا من كونه عدم ذهابه الى المذهب الاول من الدليلين
 وعدم ذهابه الى المذهب الثالث بدليل واحد وهو
 ذلك قوله لا الروحاني ولا الجوهري **قوله** في الكاشفة
 في اول البحث حكم المتشككين واحد فانه لا شك في
 المقدرة نوطية لاثبات الجسم في الدليلين كما ينص
 في المعاد الجسماني فان المبدأ والمعاد متساويان ووجه تسميته
 ان وحق حكم المتشككين سبب حوار الوجهين على المعاد كما جا
 بل وحصل للمبدأ **قوله** لحوار الدليلين العقل بعض
 احوال الروحاني منع المقدرة القابلية وما جعله اظهر موقف
 على كونه احوال المعاد الجسماني كتر مع سكونه بما على له
 المقدرة مذكون على سبيل الدعوى والتمسك على منع ظهور

تلك الاكثية فلا ينوهم هذا منع على المنع اذ قوله وجعل كنه
 على سبيل المتناقض كما هو قوله وهو غير ظاهر فافهم **قوله**
 الشئ والمعلم في المعارف الاكثية هو البنى المتعلق والام
 عند بعض لا يتوهم من تقديم الجبر وتوسيط ضمير العقل ان
 المعلم منصرف الى معنى انه عليه لا يتناقض وذلك سائر قوله
 والامام عند بعض لان قوله لا يتناقض متعلق بالمعلم لا كنه
 المقنوم الكلام امر المعلم لا يتناقض بمصر في الشئ فلا مانع
 كونه الامام معلما عند بعض **قوله** وما جعل هذا القابل
 هذا البحث على سبيل التزلزول يمكن منع كونه جميع احوال المعاد
 كونه في ما لا يستقل بالعقل وحاصل انه على تقدير تسليم
 عدم استقلال جميع احوال المعاد الجسماني لانها اكثر من
 احوال المعاد الروحاني لكل لا كنه انه مناقضة لقطبه اذ لو
 ابدل لفظ الاكثر بلفظ البعض لانبجته ذلك **قوله**
 فمراده باحوال الممكن اه حاصله الاضافة منها ليس
 مستعملا في معناه المتبادر لما كان الحمل على المعنى الغير
 المتبادر كما جاء في قوله **قوله** اعتمادا على ما سبق
 والمراد بما سبق هو الضمير المذكور لما اورد كلاما يمكن
قوله الشئ في الكاشفة مما يشتمل جميع الموجودات

العقل

او ان كانا جميعا اقسام الموجود او ان كانا لا جميع افراده لو ان كانا
 فلا يلزم دخول الخيال المنقسم بالاسواق في الامور العينية
 بناء على كون افراد العرض اكثر افراد الواجب ويجوز ان لا
 في الواجب وكل فرد كونه كمنه في بعض افراد
 ولا يخرج الاحوال المشتركة بين الواجب وكونه ساهيا على ذلك
 افرادها بالنسبة الى افراد العرض **قوله** وانهم جعلوا العلية
 مما يشترك فيه لو يجوز كونه مرادهم لا يشترك بهما في تحقق
 في الاقسام الثلاثة ولو باعتبار بعض الافراد وذلك
 لا سيما كونه مرادهم الاختصاص المذكور في التعريف
 المتحقق في جميع افراد الثلاثة او جميع افراد الاثنين ويكون
 دخول العلية في التعريف باعتبار ان يوجد في جميع
 افراد الاثنين وهو الواجب وكونه هو عين اذ لا
 في علية الواجب وكذا اعلم جميع افراد كونه مراد لافراد
 الا وهو على افراد العرض على ما عليه **قوله** في الاشياء
 عدم ساهي لافرادها لان كونه مرادهم العلية جعلوها
 على مشتركة بين الثلاثة من العلية المطلقة وجوز ان ينسب
 السلسل الى امرين كونه مرادهم على ما عليه او ما يدور بوضوح
 او شرط لا يخرج لكن في الوقف بناء على جواز اعادة المعروض

بعينه وتوارد العلية على معلول واحد على التعاقب ومنع شائع
 توقف الشيء نفسه او تعلقه بعدم محال ويمكن ان يقال
 ايضا ان هذا التسلسل في جانب المعنى فلا يلزم للاعدم
 ساهي لافراد بعضه الا لا ينفك الا اذا كان المراد بالعلية العلية
 في تمامية كونه كمنه في الامور الغير المتشابهة على سبيل الاجتماع لكنهم
 وعدم الساهي بمعنى اللاتيف ليس محال واعلم قوله في ذلك كاشية
 وهو محال عند المتكلمين لرفع ذلك ثم يمكن ان يشترك العلية المطلقة
 بين جميع افراد الثلاثة من غير لزوم عدم ساهي لافرادها كونه كل واحد
 منها على ما يدور في جميع المركب منها وهذا المجموع ليس كونه ولا
 عرض حتى كونه معلول ايضا اما اذا اخذ مع الحقيقة الاجمالية
 فظاهر ان كونه على هذا التعريف يمنع الوجود في الخارج والمقسم
 في كونه مراد العرض هو الموجود كارجي او ما يمكن وجوده في الخارج
 واما اذا اخذ مع وجودها فلا بد من حقيقة المعنى معتبرة في جميع
 السهيا كما حقق في موضع وعلى تقدير كونه جوهرا او عرضا
 فهو معلول لافراد المجموع مع العلية والمجموع معها ليس كونه
 ولا عرض كونه يمنع الوجود او كونه معلول لافراد اعتبارا
 اخر غير هذا المجموع وينقطع التسلسل على تقدير عدم الانقطاع
 لا يلزم الاعدم ساهي لافراد الامور الاعتبارية وهو ليس محال

انما هو المقصود من
 الوجود في الخارج
 وهو كونه
 في الخارج

الاستنباط لا ٣

قوله وهو محال عند المتكلمين انما قال ذلك لما ذكرناه سابقا وما قيل لكونه العلم باعتبار الاعداد فغيره من العلم لا يكون العلم احوال الموجود ومع كونه مقتضى التعرف ذلك وذلك لان المعدول لا يتحقق بالعلم لا بعد عدمه الا ان المعدول لا يعلمه صلاحيه الاستنباط بالفعل ومع لا يلزم عدم النتائج اصلا **قوله** يلزم خروج الكثرة فانها لا يوجد له الكثرة الموضوع والمحمول في غير خارجا في الموضوع والمحمول على الكثرة بالعدم ايضا الامور العينية ولا كثر في خروجها عن ذلك التعريف ومنع كون الكثرة بالعدم في الامور العامة كمنع كون العلم بالماديه والصوريه من كثره او اختلاف كون كثره عنها في الامور العامة لكونها نوعان لما هو عام وحرار فعمل موضوع باب موضوع علمه ذلك الباب كما يجوز جعل نوع موضوع العلم موضوع علمه ذلك العلم بعد كما لا يخفى **قوله** وايضا يلزم خروج الاحوال الماديه والصوريه من الامور العامة مطلقا وليست شاملة لجميع افراد الثلثة ولا الاثنين اما الاول فملزم السند وايضا لا يشمل الواجب والوجوب انه لم يركب من شئ واما الثاني فملزم لان خبره من كثره الوان ويرد عليه بسنن من ان افراد الثلثة وكذا افراد الاثنين علمه وجميع المركب من كثره الافراد بغيره نعم يتم الكلام في

الاستنباط لا ٣

العلم

العلم بالصوريه ولا يشمل الواجب والوجوب الى لا يقدم بغيره والاعراض الى ليست بمعية لمركب **قوله** وغيرهما الظاهر المراد به هو العلم العام وخروجها ظاهر ولا يشمل جميع افراد الثلثة والاولى السند في جانب العلم وايضا لا يشمل الواجب على راس الاشياء **قوله** هو عدمه المحض رحمه الله ٣ **قوله** ليس ذاته غاية لفعل الغرض والاولى ما هو عنه في الوجود كما دعي ولا لفعل نفسه فانه اذا فعله ليست معلوما بغرض عندهم وكذا لا يشمل الموقوف كما دل على جميع المذاهب لانه ليس غاية لفعل الواجب عند الاشاعة لما مر نقاد لانه حكمه لان العلة الغائية لا تفعل لافعاله فانه تفعل ولا عند المعقولة او العدل الاول ليس على غايه لشيء يقدمه على الجميع ولا يشمل كون المراد الشرط او العلم الفاعلية او شمول الجميع افراد الثلثة يستلزم السند وجميع افراد الاثنين غير معلوم وفيه الناقص على التعريف مستدل فوطيفة الاستدلال لا المنع **قوله** واخره تفكير الامور العامة كونها داخلية التعريف الذي فيه ينفصل الغرض العلم محال نظر لانها لو كانت مما يتعلق بها الغرض العلم ليست عنها ادخل على الغرض العلم بسند عن السند عنها كما يفهم من معجم المؤلف لقوله اذ يقال يتعلق غرضه بغيره بالبيوت عنها الا ان الغرض عن الغرض المعتمد به والغرض العلم لان المراد الغرض

المحضر رحمه الله ٣

هو المعتبر به في نظر المؤلف كما يفهم من المشابهة المنقولة منها
 بقوله في نظر المؤلف سواء كان كذلك في نفس الامر ولا
 وايضا يلزم في ادخال الشبه لا كصغار الامور العامة لانها
 في الوجود والعدم الى اخره **قوله** لكن في تعليل الغرض بهذا
 النظر مع كونه متعاضدا في مقابلة المنع لا وجه له بعد كونه المراد
 من عدم الاعتداد بعدم في نظر المؤلف كما يفهم من المشابهة المتعارفة
 اليها الا ان كونه المراد لعدم الاعتداد بهما في نظر المؤلف
 محل نظرنا على انها قد بحث عنها في وجه العموم حيث ذكرنا
 في الكيفيات التفاسير على العموم لكن يرد على ما بعد تسليم ان
 البحث عن جميع تلك الصفات كذا ان كان في هذا كان ينبغي
 انضمام مع الكم في الاعراض المعنوية بالانقلاب والوجوب
 عنها الجواب الذي ذكره مراراً ذكره بما على سبيل المبدئية
قوله ولعل العالم به كذا لم يرد من عدم مخالفة الاستحسان ارادوا
 بين موافقة الاستحسان ايضا **قوله** لكن مع العلم بما جاز الى احوال
 تندفع تحت الكثرة الركن وان ليس بمقتضى انقسام
 الموجود بل هو مشترك بين الكم والعرض لكن كذا في الاستحسان
 ليس الذي ضمن الكم المنفصل من الكثرة اذ المنفصل
 مخصوص بالاجابة على البحث عن الكثرة تندفع مع مضمون الكم

لا يكتفي به وجه المبدئية للجمع فلا يبقى الاحتياج الى البحث عنه
 على وجه العموم الا لكونه مبدأ للبحث نوعيه المنفصل
 والمنفصل في نفسه يكلف لانه اذا كان امره بالامور
 وان كان اعتبار نوع منه فالبحث عن هذا النوع ليس بغرض
 على البحث عنه فانه فاع بهذا السؤال اذ يقع السؤال المعنوي
 بما يقال في ذلك عن الكم المطلق والافاضل
 السؤال مشترك في الكم والكم المطلق والكم المنفصل والمتكيف **قوله**
 وانما ندفع بما سبق من انه لم يتعلق به عرض على وجه الامور
 العامة هو التكميل والتكيف دون الكم والكتيف لان
 الكم لا يكمل على وجه الامور العامة وكذا التكيف **قوله** فالامكان
 والوجوب ليسا به اعراض عليه فانه لا يابس من خروج
 الوجوب فانه ليس من الامور العامة واجيب عنه
 بان مقتضى هذا التعريف كونه من الامور العامة كما اشار اليه
 المحقق في كاشبه بقوله لا يكتفي لانه اذا جعل الوجوب الدائم
 من الامور العامة كما هو مقتضى هذا التعريف اه اول
 ان مقتضى التعريف انما يتعين ادا انما المراد من التعريف
 اما خود فيه ولم يتعين بعد وهي شبهة المنقولة من المضمون متعلقة
 بقوله الا ان يقال المراد من هذا مع متقابل واحد اه

قوله

قوله

ان اذا احوال المتقابل في التعريف على مطلق المبانيه واجزاء الوحدة
 وعلى الغرض العلم في المتقابل كونه الوجوب في مقتضى التعريف
 من الامور العامة وظاهر كمال الاستقاض الوجوب ليس مبنيا على
 التوحيد الا استقاض في كل يدفع به الاستقاض فبنا الاستقاض
 على ذلك فاسد كالا كفي فالادلة ان يقال المنقضى بان
 لكونه مبنيا عنه في باب الامور العامة والاصول البحث
 عن فية بالذات لا بالعرض او بفعل الظاهر ان غرض الشبه
 من نقل تلك المقاريف ودخول الوجوب في الامور العامة
 ليلاليم كركم البحث عنه في بابها بالاستطراد كما يلزم ذلك
 على التعريف المنقول في اصل الزعم وحسب مقتضى به
 صحيح لم لا كفي المندور للارام على الشق الذي لازم على شق
 الاول لان بين كثر الاحوال الخاصة بضا ومنور فان
 علم الواجب وقبول الالتفات المشترك بين مجموع والتوحي
 متضاد ان لكونها وجوديان مدع اجتماعها ولا يستلزم
 تعقل احدهما تعقل الاخر **ف** فالاحوال المختصة بكل
 واحد من الثلاثة مع الاحوال المختصة الاخرين ان كان
 المراد جميع الموجودات في التعريف جميع افرادها
 انما يصح بالاحوال المختصة بكل واحد من الثلاثة اذا كانت

مع الاحوال المختصة بالآخرين شاملا لجميع افراد الموجودات
 وان كان المراد به جميع اقسام الموجودات فيكون في النفس كقول
 الاحوال المختصة بكل واحد من الثلاثة مع الاحوال المختصة شاملا
 لجميع اقسام الموجودات وان لم يشمل جميع افرادها **ف**
 الا ان يقال انما اشبهوا مع متقابل واحد فيلزم رد عليه
 ان المعبر عن الامور العامة وبمعنى مع المقدم لا بقا والنتيجة المحض
 ومع التنازع لا بقا والمنتهم المحض كواجب اقول لا كمال
 في المعية المطلقة والمعية الزمانية واما المعية الذاتية فبعد تسليم
 كونها من الامور العامة انما يلزم خروجها لو كان المراد جميع الموجودات
 في التعريف جميع افرادها واما اذا كان المراد جميع اقسامها كما هو الظاهر في التعريفات
 فلا ادنى مع كل واحد من التقديم والتاخر شامل لجميع اقسام الموجودات
 اما مع التقديم فلان المتنازع المحض كونه لا يتغير افراد العرض اذا
 جزم الاول بتقديم بالنسبة للاعراض كما لقيه وجميع افراد
 العرض ليس متنازعا محضا فظهر ان بعضها على بعض يتحقق
 التقديم في بعض افرادها ايضا وذلك كفي في الشمول
 لجميع الاقسام وفيه انه على هذا لا دخل للمعية في الشمول
 بل التقديم وحده كونه هو شامل لجميع الاقسام فالاصح
 ان يقال ان الواجب مع بعض الترتيب على الجواب

ضرورة

وانما كونها في التعريف ان
 متوكلان لعل واحدة فان لم يكون
 لها المندم يوفق لها المعية
 على ما كان المعية في التعريف
 للمعنة في التعريف في التعريف

للمادة وكذا للاعراض الحادث فيعرض للمعية والحوادث فيعرض
على الاعراض وبعض الاعراض يتقدمها على بعض اعراضها
التقدم او يتأخر بعضها بحواجز مع بعض الاعراض التي على بعض
اخر بعض لها القلية والواجب في التقدم وانما مع التأخر
فكان الواجب مع الترابط المقصود لوجود حادث كقولهم
او الاعراض بعض لها المعية والبلية كقولهم والاعراض التأخر
وايضاً يعرض للواجب وجميع كقولهم والاعراض المعية بالذات
باعتبار كونها في الجملة كقولهم تلك الموجودات بالذات
بعض في التأخر وهذا في الوجهين يستدعيان شمول المعية والتأخر
لجميع اقسام الموجودات ايضا لا جميع اقسامها فقط يشمل النوع
المعية بواحد جميع الموجودات على جميع اقسامها او جميع اقسامها
فان لا يلحق عدم الملكة في الحاشية فانه لا يشمل الجميع يعني
عدم القبول لو كان يلحق السبب كونه مع القبول في الملتزم
الموجود او اما اذا كان يعني عدم الملكة فلا يشمل مع القبول الا
للجسام اذ ليس من شأن الموجودات ان يخرجوا ولا يلتزم ذلك
الشئ فالتحتم في عدم كونه احوال متوقفي التعريف الى الامور
العامه بالوجود في قسم اقسام الموجود على وجه الاختصاص
فيصدق التعريف على العدم والاشياء الذرية ايضا نعم يتقيد
بها

لا على وجه الاختصاص
او هو كذلك
في

الوجود والعدم اللذين خارجين عما يمكن ان يقال هو ان
سبب المعية يرجع الى سبب قلة البائلي هو المتبادر وفيه ما يلى
فان العدم يرفع الوجود لا يمكن المتبادر من التعريف المذكور
كون الامور العامة مراحا الى الموجود الخارجي اذ المنقسم الى الذات
والجوه والعرض هو الموجود الخارجي فيعرض في الشئ في العدم
والميتاد منه العدم الخارجي قائم بقدر المعية احوال الموجود الخارجي
فقد حلت العدم برفع الوجود مراحا الى الموجود في الشئ اي
يعرض له وان لم يجمع مع صفه الوجود كما لا يتبعها في الشئ مراحا الى
النائم مع امتناع اجتماعه مع النوم ولعل مراده بقوله يعني
رفع الوجود كصفه العدم بالعدم الظاهر اذ هو صفه الموجود
الخارجي على الوجود المذكور ظاهر واما العدم لازمة الابد وان
من احوال الموجود على ذلك الوجود لكنه لا يفسد بخرجه او كونه
عنه ولا يتعلق العرض العلم بالشيء عنه لكن ذلك ساقط ما فعل
عنه الحاشية بقوله لا يلحق السبب فان كونه العدم يلحقه العدم
مراحا الى الموجود ظاهر لا حاجة الى التوضيح في ان العدم
يلحق العدم والبالقضي الوجود والذمني ومقتضى التعريف
هو الوجود الخارجي كما ذكرنا **فان** وكذا الامتناع بالبرهان
الوجود بالغير فان كونه امتناع العدم بالغير احوال الموجودات

وانما بعد الاشياء بالافراد لا اشياء الكليات سواء كان اشياء الوجود
العدم ليس هو الاحوال المشتركة بين الثلاثة او الاثنين او الا
مقتضى التمتنع فلا يوجد شيء من الثلاثة والاشياء محتمل الواجب
وكيف ان يكون او الاشياء لا اشياء مبدئ الاشياء عين ثم
اشياء الوجود بالغير اما بعض الموجود الكارخي اذا عرفت
الوجود والافلا لا اشياء الا انه ليس هو الاحوال الموجود
مخرج الامكان ونظيره ار على التوجهين وكذا يخرج عما
على التوجه التام كاللتره والمهيبة لا نقاب خروج الامكان
بل سائر الامور العامة التعريف لا يفر المعترض بل ينفعه
لانا نقول المراد ان يجب حرف التعريف على المتبادر
والا لزم خروج الامكان ونظيره وبعد صفة عينه بل
العدم والاشياء وفيه ما فيه في الكاشية لا يتجوز
الامكان بل ثبوت الخ الظاهر ان راده ادخال الامكان
ونظيره كما يدعى بل عليه ثبوت كل شيء على التوجهين
وما ذكره في جوابه لان الخ الامكان لا يختص بخاصة كونه
سلبيا ولا جعل مع قوله واما على ما يستحقه جوابا
اما لو فهمه ان ما ذكرتم في ادخال الامكان ونظيره ان
كان متبنا على كمن السيد قدس سره ان ثبوت شيء شيء

فخرج ثبوت المنبث له فلا يمكن في الامكان لان كونه ان السالك
لا يقتضي ثبوت الموضوع وان كان متبنا على ما يستحقه قاعدة
الاستدراك فيما يجب دخول الامكان ونظيره بوجوب دخول
العدم ايضا بوجوب وجوب لهذا المقادير حفظه ولا يثبت
كثرة الكلام ثم على كل السؤال والجواب موافقة اما على السؤال فلا يكون الامكان ونظيره شيء
بوجوب الامكان ونظيره من المعقولات المتبينة لمعرفتها في العقل
ومقتضى التعريف كغير الامور العامة من احوال الموجود الكارخي كما
ذكرنا واما على الجواب فلان كونه الامكان سلبيا لا يقتضي كونه لغيره
ساليا لثبوت الجواز ان يكون معدوله وهي يقتضي وجود الموضوع في
فان قبل قد عرفت ان مقتضى التعريف كونه الامكان
العامة من احوال الموجود الكارخي فاجاب ولا على خروج عدم الكارخي
عنه بقوله لاحاطة الزام ذلك ثم اعترض من ان عدم الكارخي
او كان من احوال الموجود الكارخي كما ذكرتم لكن معنى الكلام في
العدم المطلق والذمني فانها لا بعضها بل الوجود الكارخي
على سبيل عرض الاستيعاط للتمام ايضا وليس من احوال
اليوم والعرض ولعل مراد الشئ بعدم مبدئ الوجود
اما عدم عرض العدم المطلق فلا كل موجود خارجي بل
كل موجود محقق في المبادر العالية وجود ذمني فلا يفرق

شأن في المذهب ٣٥

هذا هو الوجه في عدم المتبني
وكان عدم المتبني في الوجود
والمبادر العالية

له عدم الدفني وحاصل ما اجاب به من ان السلب لا يثبت
 احتمالات يمكن جعل العدم على كل الاحتمالات خارجا للموجود
 الخارج اما مع التقييد او بدون والاشارة لبعض تلك الاحتمالات
 ومع كونها محلا او محضالا حاجته الى الراء كون التقييد هو العدم
 نطقا ومنفصلا الا ان يرد التقييد بقوله العشرة العشرة
 السلب الوارد على الوجود لا تقيد الوجود والالم يمكن العدم
 عند ما مطلقا ولا تقيد الحكم والالم يمكن الحكم صادقا يمكن
 صدق ذلك الحكم بل لا يرد ان لا يكون الارتفاع في القول
 العاليه وجودا ودفنيا وكذا لا يكون الارتفاع في قولنا يوجد ما هو
 دفنيا بل تحريف الوجود الدفني في الارتفاع بالكنه فقط في
 قولنا يجوز ان لا يكون شيء موجودا في الخارج ولم يكن متصورا لنا
 ايضا فلا يمكن كونه معدوما مطلقا او يرد ان كان مرادنا في
 العاليه فادراكه فيها لم يوجد وادفنيا على ذلك الغرض
 وظاهر انه ليس هو خارجا قنيت كونه معدوما مطلقا
 وعلى هذا اذا كان شيء موجودا في الخارج فغرض العدم في
 ولم يكن متصورا بالكنه فقد غرض العدم المطلق وكذا اذا كان
 ذلك الشيء متصورا بالكنه فقد غرض العدم المطلق ثم دهل
 غرضه غرض العدم الدفني للموجود الخارجي لكن غرضه

العدم الدفني
 الغرض العدم المطلق

العدم المطلق على سبيل عرض الاستيعاطي للقيام وهو غرض العدم
 الدفني على سبيل الاجتماع مع وصف الوجود ايضا فلم يلزم
 خروج العدم المطلق والدفني عن التعريف فتدبر فالراء
 كون التقييد هو العدم مطلقا ارسل العدم الشامل للعدم الخارجي
 والعدم الدفني والعدم المطلق وان اردت تبين ذلك
 مطلق العدم والنقطة القياسية الى مطلق الوجود واقامه
 فانظر الى هذا الجدول الشئ لا يختص بالامور العامة
 في الوجود والعدم كونه العدم من الامور العامة بناء ما ذكره
 انما حارج البحث عن الاستطراد ولعل مني على ضرب من على
 العدم كما نقله المحرر رحمه الله في حاشيته على الحاشية بقوله
 بعد كتب الحاشية وحصل البناء مقروء على الشئ وقد
 ضرب على العدم وكتب حاشية بين فيها ان البحث في
 العدم ليس بستراديا انتهى ورايت في بعض الشروح
 منها حاشية بنو بويه الى الشئ بهذا البيان في البيان نأى
 لعدم دخول العدم مثلا في الامور العامة انتهى وجعل
 اشكال هذا امر شامح البيان وهو على معنى السامع
 الشئ في حاشية المحرر على حاشية يصدق على المعدوم
 غرضه ان تعريف الموجود ليس بالغ اذ يصدق على المعدوم

فمخرج كالحقنا وهو ليس في المخرج او المخرج وحيث ان المخرج
 ان المعدوم انما يخرج لما كبر عنه لكونه موجودا في الذات وهو
 بهذا الاعتبار مخرج المخرج والذات ليس في المخرج بل المعدوم
 المطلق ولا يصدق التعريف عليه اذ كل معدوم مطلق
 الحكم عليه ولو قيل في علم لا يمكن تعريف المعدوم كما
 لم يخرج بعض افراد المعدومات عنه ولا تعريف الموجود
 ما نفا قلنا للمعدوم انما يخرج الموجود في الذات من حيث هو
 وجهه لعدم اعتبار وجوده بدخل في تعريفه لعدم وجوده
 في التعريفين من حيث كونه في الموجود وهو الذي لا يمكن ان
 مخرج هو معدوم وعلى هذا يدفع المنع بالاعتراض عليه
 اذا شاع الاخبار عنها انما هو لعدم استلزامها لكونها معدومة
 لكن يروح انذار اخذ المخرج في التعريف وهو في الفاعل
 معدوم الى معية او المانع ثم ما ذكره في ابواب النقص
 بالحق كونه في المعدوم المطلق كما لا يخفى
 وهو الذي كونه فاعلا فان كان ما شبهه كونه يصدق على المعدوم
 المطلق ايضا لان عدم العلم على عدم المعلول لا يوجب العلم
 عدم الفاعلية لانا نقول عدم العلم على ان عدم المعلول
 والعلة الثامنة اذا كانت بسيطة كونه على البنية نعم يمكن ان

يدخل في تعريف الوجود
 واعتدله ٢٥

الا على عدمه ليس في المخرج فلا بد والذات في المخرج هو عبارة عن
 سلب الضرر من حيث الوجود والعدم النظام الى المراتب الاسكان
 الماخوذة في التعريف هو الاسكان العام الذي هو سلب الضرر
 عن الطرف الخالف او سلب الضرر عن الطرف المتوافق لا دخل له
 في التعريف وح لزم الدور في تعريف الوجود على كل كنه وانما
 عدمه ما لا دور لانه لا يمكن خروجه من عدمه بل عدم البنية قوله
 ان تحقق في كل عمل سلب الموضوع وهذا لا بد ان يعبر عنه غير الوجود
 والام يرتبط بمحل الغضبه بموضوعها كما لا يخفى **قوله** وعلى تقدير
 ان المطلق الشامل هذا كنه لا سبيل لتزك والالا يصح تعريف
 مطلق الوجود بما يمكن له كبر عنه اذ لا يمكن الاخبار عن الوجود
 لعدم استقلاله وكذا لا يمكن الاخبار عن الموجود بالوجود والباطل
 مخرج هو موجود بالوجود والباطل على الوجود فاما الوجود
 في الغنة كونه كنهية في التعريف يعرفها بالصدق عليه لا
 بناء على سبق انما مر في معنى كل قضية يرجع الى ثبوت المحل
 للموضوع كونه في قوله ما يمكن ان كبر عنه ما كبر ثبوت الاجزاء
 لم يمكن ان كبر تعريفها المطلق المقيد للعام بما يصدق عليه
 والعدم لزم البنية بمعنى الطرفين في المطلق المقيد ضرورة **قوله** لا
 اعلم اذ هو قوله معنى كل قضية ان معناه ام اجماله اذا عر عنه

لوجب في المخرج كنه
 اشرا الى سببها **قوله** فتكون

يظهر معنى الشئ كالتعريف لفظه يرجع الى ان هو العرف ذلك
 كيف والمفهوم قولنا زيد قائم ليس الا لا كما لا يحل حتى لا يكون
 معناه مع الفعل مع الشئ نعم بعد التعريف والتفصيل
 معنى الشئ المنسوب الى النسبة وهو ان يكون مع غيره
 على سبيل الترتيب هو انه لو كان المعرف هو الذي لا يعرف
 الا بالشرط المحذور في تعريفه فدمته وهو الرابض في ذلك
 في الاخبار **قول** الا بالشرط المشهور في ذلك في الاشياء
 ان يكون الشيء ذاتيا لما صدق عليه والاخر ان يكون يعرف الشيء بما
 صدق عليه انتهى قول في توقف ايضا على ان يكون معرفة الشيء
 لمعرفة جميع اجزائه بالذات بالذات كما ذهب اليه بعض
 لا يكون معرفة اجزائه الاولى كافية والافلاكيوم الذي هو
 كما لا يخفى **قول** لا انقول للمعروف ان يعرفه ان المعرف غير المتصل
 المحصور عن غيره في عبارة لا يصلح ان يصير سندا على المعرف
 فلو ان يقول ان لم ان الوجود بمعنى مشر كما وان كان عبارة المعرف
 على ان يعرف الشيء ان عرفته الوجود في نفسه لا المطلق
 وكما ان يكون مراده الا ان لم ان عبارة المشكك ميل الى
 على ان الوجود بمعنى شامل للشيئين على ان لا يدل على ان الوجود
 وان كان كسب اللفظ على تقدير التسمي لم ان يقول ان عرفته

اذا المدة كورد

الوجود في نفسه لا المطلق للمفهوم انشر المعروف في العبارة في ذاته
 مشورة وعلى هذا لا حاجة الى ان ارام للمعروف عن المص **قول**
 وعلى تقدير ان يكون المعرف مطلق الوجود ما ذكرناه سابقا في التعريف
 الاول كبرهنا سوالا وجوابا فلا تعقل **قول** لا انقول ان الشيء
 كماله ان يكون هو المعروف ان النسبة هو الكو في نفسه للصفة مع
 لو ان تلك الصفة ذاتا لغيره ولا ينطبق كواب عليه ومعها
 قوله مع الشك في ثبوته في نفسه عند ذكر الضمير وان ثبت المرجع
 لا ينفي قوله كما وقع لعدم معنى في القول ثبوت الصفة للشيء
 لا بد من ثبوت تلك الصفة لا كيصح لعدم في القول لعدم
 ثبوت الصفة للشيء ثبوت المشتبه من نفس القائلين بالية
 المحول وانما لا بد من ثبوت الموضوع **قول** في الاشياء
 في الشيء في منطق الشفاء عند حل اه عدهم يقول هذا الكلام
 بيان ان الكو ليس هو الكو في نفسه مع قيد نظيره
 من قوله فان لم يوجد الوجود رابط على هذا الاعمى معنى كبره
 حيث نفى عن هذا المعنى لو ان رابط وكذا انهم من قوله فان لم
 يوجد فقد ان هذا رابط وذلك ظاهر وعلى هذا كبره
 الاشياء متعلقة بقوله لا انقول ان الشيء ان لم يكن كماله
 متعلقة بقوله بعد التسمي ان الوجود بمعنى شامل للشيئين

انه من نفسه في كماله
 كلامه
 السلام
 عليه

للمعنى المتعارفين من العقل والمقصود بالاستشهاد وقول الشيخ
 في قوله ومما يلزم بالاشتراك الاسم وفيه لا يلزم من هذا القول معنى
 الاشتراك المقصود كما لا يلزم من قوله لو لم يكن إطلاق المعرفة
 بحسب وضعين يعني بالمراد أن يكون تعريف الوجود بالكون الرباطي
 على هذا التقدير تعريفًا بالمرادف لو كان إطلاق الوجود الرباطي
 الوضع الذي يظن به على الكثرة في نفسه أن يكون الوجود المستعمل فيه
 بمعنى الكثرة في نفسه ولغير الرباط معنويًا من العيد وما لو كان إطلاق
 عليه بحسب وضع آخر لكان ذلك المركب كما يطلق في الامكان على
 الامكان الخاص فلا يلزم كونه تعريفًا بالمرادف لكن الظاهر أن القول
 المذكور في قوله لا يكون فاعلا بمعنى الكون في نفسه ولا يلزم أن يكون
 فاعلا مستندًا كالإلحاق يقال ذكره للتصريح أو لأن المأخوذ منه
 القول هو القيد المطلق فذكره للتصريح بأن المطلق يحقق في محله
قوله وإن كان دورًا يمكن أن يقال لزوم الدور من شرطه
 لمعرفته الوجود في نفسه ولكنه مع الكثرة الموضوع للكون
 في نفسه مع القيد **قوله** قلت على هذا السعد أيضًا يمكن
 أن يقال فيما على ما سبق أن ثبوت الانصاف
 في نفسه فرد للثبوت في نفسه ولا يلزم الدور إلا بالرباطي
 المذكورين ولو قيل ثبوت الانصاف في نفسه مقيد

في مطلق الثبوت في نفسه وتعرف المطلق بالمصديق بمرور الدور
 على تقدير كونه الوضع متعددًا وتوقف على أن يكون التعريف بكيفية الكون
 الموضوع للثبوت الانصاف في نفسه **قوله** في ذاته مشهورة حتى لا يكون
 المعنى في الرباط واحدًا مرتبًا على المعنى قديمًا بحسب أن لا يوجد
 حال التعريف على أنه اسم لأنه لا يوجد كذلك لعدم أن لا يكون المعنى في الكون
 واحدًا في نفسه آخر من جهة كون لفظ لا وحيث لا يكون في المعنى
 ومما يجب أن لا يوجد حال التعريف على أنه اسم أو وجود المعنى
 في الرباطي يتوقف على عدم هذا الاختلاف **قوله** الشئ وسلب
 في تعريفه عدم لا يعني أنه يوجب عليه مثال ما سبق في تعريف الوجود
 من أن يعرف هو عدم في نفسه وتوقفه بسلب الكثرة الرباطي
 ليس تعريفًا بالمرادف ولا مستندًا للدور وعلى تقدير أن يكون
 المعروف مطلق عدم يكون تعريفًا باصديق عليه والاستحالة فيه
 الدال على ثبوت الكثرة لم يثبت في جواب هذه الابحاث هنا أيضًا
 لكونها معلومة بالمقابلة **قوله** الرتبة التصور وهو ظاهر
 فلا بد أن يقال إن الشئ أيضًا على التوقف على التوقف كسلب
 كما يلزم قوله أو يمكن أن يتصور وحاصل ما أورده أن تصور
 قسمي الموجود لا يتوقف على تصور مفهوم الموجود المطلق بل لا
 تصور تصورًا أيضًا ما لو أخذ القسمين باعتبار المعاني

قلنا قد عرفت في غير ما أورده
 سادسًا قد عرفت في غير ما أورده

في الكثرة أو غير ذلك
 أو كذا في الأقسام السابقة

سلب

والمتفعل في نظامه واما لو اخذنا معنى ان الموجود والمؤثر والموجود المتأثر
 او السلب متعلق بالمؤثر والمتأثر لا بالموجود وسلب الوجود هو السلب
 على الموجود الا ان تعال تصور سلب الموجود المتأثر بتوقفه على
 تصور سلب الموجود المؤثر وهو جوهري في كونه المؤثر وهو سلب و
 على الموجود وان كان بعد ذكر المؤثر مرجع السلب اليه فالوقوف
 في الصور لا يرد لا يتوقف على المتعلق بل انما يتوقف في التصادق
 انما يحصل السلب في الموجود مع الغفلة عن التصديق بسلب
 مفهوم الموجود فالتأثر لا اور المتعلق لعله اراد بقوله ان يمكن ان
 يتصوره ان ذلك الانفكاك بين التصديق يمكن ان يصير مقفلا
 فالتصور يعجز عن قوله في آخر الكلام نعم بمرحله كل
 من الموجود واسفاه مفهوم الموجود في الواقع موقوف على
 مراده ابرار المتعلق في النقص **فقال** انه الوجود والعدم المميز
 بهما لزم محلهما في عرفهما لهما ولا يمكن ايضا جعلهما تعريفهما لهما
 الا لزم ان لا يكون تعريف الوجود والعلا صدقة على سائر الموجودات
 حتى العدم ولا تعريف العدم جامعا والامر في التعريف اليه
 الذي نقله الله ايضا لذلك كما يطور بالتأمل **فقال** لا تعال
 هذا الاعتذار بمرحله الاصل والعلب عدم احتياج الموجود الى
 التحديد **فقال** واجواب عن الاول يمكن ان اراد ذلك في الاصل

الشيء ان تعال ما علم من اللغة هو مفهوم لفظ الصفة لكنه مفهوم
 لا تعال كنه مفهوم الصفة ليس بالامارة كونه لا تقول ليس
 ذلك كيف وقد اختلف فيه فخرجت بعضهم لا يخرج الدار
 عنه وبعضهم لما امر بسبب اجمال لا مركب فيه ووجب
 وجهه لعله انما هو من المشق والمزيد الدارات والنعمة
 بهما لا اعتبار كما هي فعلم ان كنه الصفة ليس ما ذكره اهل اللغة
 وتعبه وطائف من الفصحى ثم في بعض خصوص النسبة المألوفة
 في الموجود خلاف ما تعقبه فلو ان الوجود عارض للمميزات
 الممكنة وجب في الواجب وبعضهم قالوا عني في الواجب وفي
 الممكنة فليس النسبة اليه كونه من الما والشمس في قولنا ما
 شمس في المحقق برون الوجود مع وجودها والاشياء عارضا
 لها وبعضهم ان كنه نسبة للمميزات الى الوجود غير معلومة نعم
 التعريف الى الحق وشبهها بنسبة العارض الى الغرض معلوم
 ان معنى الاكثات لبيت من طبقة الوجود **فقال** او الجواب الاول

قالوا

يعلم الاول والثاني مراده من قوله **فقال** معلوم من العلم
 معلوم مفهوم المركب في الكلام فيه **فقال** ولو بني الاعراض
 لا بد من ان تعريف المشق المشق منها مرفق في التعريف
 وعليه منع لا بد في مفهوم التعريف بما سبق من ان مفهوم
 العلم الذي منه **المفصل**
 الاصحاح الى السور الضاع
 الذي هو وظائف هذه
 المقام فلا سقم ان الاول
 لا يسلم المطا اكون الحق
 معلوم من العلم لا يستدعي

الصبيح والفصل معلومان من اللغة في وجه تعريفه **قوله** وكما
 مفهوم نقبضه وجه السادس بما ينبغي ان يكون كمال الوجود على الوجود
 فنقبضه هو الوجود والعدم وهو متعارفان فلا يرد ان كان
 مفهوم العدم كاد مفهومه ولا لم اكاد مفهوم الوجود وكيف
 لم اكاد مفهومه بل كاد مفهوم الوجود وهو مفهوم الوجود
 مع خوف النفي والما هو كمال الوجود على الوجود ونقبضه للوجود
 وهو عينه للعدم فبذلك كاد مفهوم الوجود من الاستدلال
 وثبت به اشراك الوجود مع غيره ويلزم منه ان كاد مفهوم الوجود
قوله فذلك التعريف اعم من هذا المنع والى كان ولا
 على كلام الشالان قوله او بوجه آخر يدل على النعم لان ذلك
 في صوت السؤال فاصدق عليه المشق والكلام في صوت
 السؤال والمفهوم الى ان صوت كلامه يدل على تعريف مفهوم
 المشق المشق مطلقا تعريف لما لا يمكن ان يكون
 كلام المفهوم بل ان كاد التعريف الكنتي تعريفه الى الدليل
 الذي ذكره اما كاد في التعريف الكنتي في المصادق فوجه انه
 بداهة او كاد في التعريف هو كاد الوجود ويمكن ان يقال
 في صوت السؤال المفهوم لا يدل ان كاد تعريف المشق
 تعريف المبدأ المبدأ ولو كان التعريف كاد ان كاد الحاجة الى

اكثر لئلا الوجود والعدم
 ان كاد لئلا الوجود
 كاد المفهوم الثاني سلم
 يعقل الموجود
 اكمل واحد اذ في الكل يكون
 التعريف يعرفان للموجود
 والمفهوم ولعلم من كاد
 الوجود والعدم

التعريف هو المبدأ فلابد ان يكون التعريف كينت يفهم منه المبدأ
 والوجود **قوله** لا يقال التعريف في المعروف لا بد من تعريف
 الى الاخر في المبدأ كاد في صوت مفهومه وهو قول التعريف
 يصدق على مفهوم الضاحك وكبر مفهومه وهو قولنا وكل ما لا
 يصدق على مفهوم الضاحك لا يصح تعريفه وهو قول التعريف
 في المعروف لا منع لمقدمه كاد في صوت مفهومه وهو قولنا
 كاد ان يصدق على مفهوم المعروف وهو قولنا كاد في صوت مفهومه
 وقوله على ما لا لم المنع لا منع للصوت كاد في صوت مفهومه
 وهو قولنا لا انه لم مقدمه الا انه لم منعا ما نأنا **قوله** لا يكتفى
 ان هذا الشق ليس تعريف المشق الحقيقي او المشق بل اللفظ
 باعتبار دلالة على المعنى وتعرفت يصدق به على تعريف
 له كاد جعل كلام المفهوم ضا على عليه لا يدل على ان تعريف
 المشق محقق في تعريف مفهومه بل لا يدل على ان المراد بهذا التعريف
 مفهومه حيث ان البياض في المفهوم الا ان كاد في صوت مفهومه
 الكنتي التعريف لا هو الاولية فاقم وكاد في صوت مفهومه
 بهما احدهما هو المصدر بقوله هذا صاف متعلق بقوله
 غير قصور او بقوله لا المزمع والاخر وهو المصدر بقوله
 اشراك متعلق بقوله ما اور عليه ونقلا بقوله لا المزمع

المذكورة ولعل قدم مع الصوري

الشئ اما به باعتبار مفهوم
 المسنى اما يكون تعريفه
 وتعرفت

قال الشك فلا شك انه قد يقع المعتمد لتعريف الشيء المشق
لماخذ للمأخذ في ذاته لا في كونه كشيء يعلم منه تعريفه للمأخذ
سواء كان للمأخذ او غيره كما يدل عليه قوله تعالى لا يعلم كنهه الا هو
فكذلك لا يمكن ان يصلح تعريفه الا بتعريفه في المقيد وهذا هو
هذا التعريف بثبوت الجبر تعريف الموجود ونعم برده عليه
الجبر ايضا لا يصلح تعريفه الموجود المطلق اذ هو اخص منه كما اشار
اليه الشيخ ايضا في احواله المشقة المتقدمة منها ووجهه ان هذا
خلل في التعريف لا يتوجه على المعتمد اذ كلفه معنى طمان يكون
التعريف تعريفه لكنه مفهوم الموجود والموجود هذا هو الجبر
امكان الجبر مما يشاهد مع الشك لم لا يكون ان يكون تعريفه
ما يصلح ان يصير تعريفه الموجود وهو ما قلنا ان كنهه المكنون
لا يصلح المعتمد ليعبر به ان لا يؤخذ بثبوت الجبر ومع ذلك
يصلح اذا كان المعرف في هذا التعريف الموجود في نفسه والموجود
يعبر به او ما قلنا ان الجبر الموجود هو الموجود في نفسه او هو شئ
لصحة الاخبار لا للوجود الرباطي حيث هو وجوده الرباطي فافهم
واستعمل **قوله** وجوه قوله مكان الجبر كقولنا هذا على سبيل
المراد مما يشاهد والامكان المعتمد كما عرفت لا بد من
ان يكون تعريفه تعريف الشيء المشق تعريفه للمأخذ

هذا هو الجبر
هذا هو الجبر
هذا هو الجبر

انما يتبين من ان كنهه كشيء يعلم منه تعريفه للمأخذ ولا بد من
المعتمد معرفة لماخذ في هذا التعريف بثبوت الجبر نعم برده عليه
كما اشارنا ان تعريف الموجود بثبوت الجبر لا يصلح لكونه تعريفه للمأخذ
ويبرهن بما ذكره بعينه من ان هذا خلل في تعريفه **قوله** مع
مناقشة في المثال فينبغي مع بغير المثال ان يقال ان الضابط
يعبر به بالذي اصطلح فيه استعماله في الحد والحرف والنوع وال
الكتاب **قوله** انما يتبين من ان كنهه كشيء يعلم منه تعريفه للمأخذ
ما لا يمكنه مقدم على جميع المطالبات المطالبات الاربع ومطلب
هل السبيل ومطلب هل المركب ومطلب ما الحقيقة ومطلب لم
والعلم اليقيني ذكره انما هو بظاهره في تقديمه على مطلب هل السبيل
ومطلب ما الحقيقة فقط فانه لا يقدم قوله ما لم يعرف شئ فيقول
الفاعل في قوله يجب ان يعرف هذا الجواب الشارح للامم قبل
هل تقدمه على مطلب هل السبيل ومطلبه قوله ما لم يعرف ان
الشيء موجود ثابت لم يمكننا ان نكشف انه لم تقدمه على مطلب
ما الحقيقة وتبين في الكلام ما يدل على تقدمه على المطلبين الاخرين
علامته التعريف لائق بكونه ان يقال المراد من قوله لم يمكننا
ان كنهه عليه النوع والاشياء لا يعلم تعريفه مفهوم قول القائل
هل عنده ما يعرف بوجوده لم يمكننا ان كنهه على العضا كنهه

بأن في قوله هذا الكلام
لكن قل مطلب

أول ما في الوجود هو لا ينفك عن الوجود فليس عليه مطلب
والركب وكذا هو المطلوب بل ما هو شغل النفس لا انفعال هذا
وان كان كما في العبادات لا بد منه اذ العبادات هي العبادات
ما لم يعرف الحق لم يكن له ما لم يعرف قول القائل بل اعتقاد
معرب من قول الحق ان عدم فهم المعرب الحق بالنسبة الى مطلب
لم وانما يتم ان ينضم مع ان لم يقبل مفهوم تصديق لا يطلب
عليه لانه لا بد من العلم بالمطلب الذي عليه ولعله لم يتوصل
ليان عدم علمه لانه لم يفهم بعد عن مطلب بل السبب في عدم
علمه مطلب بل المركب ومطلب لم انبعاثا فلا حاجة الى ذكره
صراحة **قوله** لو ان العلم بربهم مثله لم يطلب عليه السبب لانه لا
يكتفي ان هذا الذي ليس به علم لم يطلب بالاكتمال بل العلم ايضا ولا
كتفى الحمد ولا يدل على شمول التعريف اللغوي وقد اخبرنا والمثل
حيث قل بل التعريف اللغوي ايضا والذي يدل على شموله انه
ربا كان حد الشيء او كونه معلوما او كونه مدلول هذا اللفظ مجرولا في
مطلب ما الشارح تغير معناه اذ لانه ليسوا غيره فيقولون شاعرا
للتعريف اللغوي ايضا **قوله** الشاعرا لانه لفظ المذمور موضوع
يظهر من العبادات ان اللفظ من التعريف اللغوي التصديقي لانه
موضوع بازاء الصور كما هو موضوع كونه المقصود منه كتحصيل صورة

عنه صدم ذلك التصديق والشيء قوله وليس المقصود كتحصيل صورة
غيره لانه لا ان يكون المراد الصور التصورية بغيره قوله كما في
سائر التعريفات كتحقيقه ويمكن ان يقال مراده **قوله** المقصود به
تعيين الصور لا كتحصيلها والعلم باللفظ موضوع
اكثرها مرتبة عليه ولم يزل منه فمطلب من المطالب التصوري
المستلزم لمحصل تصديق وقرئ بين اقسام امر امر
مطلوب منه **قوله** الشاعرا لانه لم يوجد اورد لا يقال هنا قد
وجد المفرد وهو الغنم وموافقة مثل الكفر والحصول وبها
قوله فاجاب الى ايراد المركب لا يقال مراده ان هذا التعريف
اللفظي من الالفاظ المفردة المراد منه كونه يعرف واشهر قال
لم يوجد اورد بهما اللفاظ مركبة والى على مفهوم المعروف ومثل
الالفاظ في الشرح والمعروف مثل الوجود فلهذا اورد في المركبات
قوله هذا اجل على ان لا يزداد بين المفرد والمركب كانه لو كان
بها اراف كان ينبغي ان يقول بل مدرك على الالفاظ للمركبة
فان لم يوجد مفرد اراف اورد به المركب كذلك واعتقد
غيره لا سبب حيث وصف المفرد اراف والمركب
يقول انه على مفهوم اشعار بذلك على انه لو كان فيها اراف
اعتقاده لكان جميع التعريفات على بعد لفظها تعريفها

تعريف المركب المشق من تعريف المركب تعريف العنصر
 كما يدل عليه كلامه **قوله** او لتفاوت بالاجمال والتفصيل
 او لتباين الماهيات او لوضع فاع وضع المفرد
 وان كان نوعيا كوضع المركبات لكن ليس من قبيل وضع
 ولا يثبت عليك لهذا وعدم التفاوت بالاجمال والتفصيل
 مثلا وان واصل كاشيتا للمفردتين من الماهيات
 فان وضع المفرد قد يكون نوعيا كما في المشتقات انه يترك
 كونه الوضع في المشتقات نوعيا ان يصح تعريف المركب
 بالمفرد المشق تعريف العنصر كونه متراوين وان يمتنع
 كونه المشق كونه حقيقيا ويتوجه عليهما ان اعتبارا
 الوضع في المتراوين لا يترك عدم اعتبار امر اخر فيها
 بل كل واحد الوضع متراوين لكونه عدم التباين فيها
 بالاجمال والتفصيل مثلا المعتبر في العمل لذلك قاله **والا**
 ولم يعمل صوابا ووجه الاول انه لا بد في العلم بالوجه الاول
 بعدم التفرقة بالاجمال والتفصيل فجعل وجهه اعتبارا
 في اعتبار لفظ التعريف في التعريف القطعي ولعل
 في كونه مطلقا في جعل المفرد في التعريف القطعي جوار
 تعريف المركب المشق وفي التخييد كغيره اسما كغيره

بالركب اشكال الاجاز تعريف المشق المركب تعريف العنصر
 كونه من لوازم كونه التفصيل غير ملوطة في التعريف لكن لا
 يكون ان كونه المعرفة انقص وهذا امتناع كونه المركب
 المشق كونه حقيقيا كونه اذا كونه حقيقيا لا بد من كونه تفصيلا
 كونه **قوله** الشبه في المنع كونه متصورا **قوله** المنع
 تصور او حصول تصور ولا يكفي انه جعل قول المقام الا شئ
 اعرف كالتفصيل في كونه سائلا لئلا يكون كونه الوجود كونه حقيقيا
 وليس على امتناع كونه الوجود بانه على عدم انطباقه على ما جعل
 مع كونه الطام في منعه كونه الوجود ممكن المتصور لا يغير لعدم
 مع المذهب وهو امتناع التخييد كونه حقيقيا الا ان يراد ابطال المقدم
 المأخوذة في الدليل فقط **قوله** اما اوله فلال الشئ منع كون حاصلا
 الشئ مانع المقدمه القابلة الوجود بغير الوجود وفيه مظهر
 العز او المقوم فمن حيث مع ليدل على انشآت المقدمه المنوعة
 واذا فرض توقف المقدمه على كونه الوجود اختصاصا لا افرادا
 حقيقة فعلية اثباته بالدليل ان ليس بهما وما ذكره لا يصح وبلا
 لم يعرف به الشرح للاجرام الكلام والضمير قوله فاذا فرض نوعه
 راجع الى كونه الوجود متصورا **قوله** واما ثانيا فلال كونه المقدمه
 لانها ان المعرفة لم يجعل كونه الوجود اختصاصا وكون مفهوم الوجود

ليس

انما انما يكون شي من احوال الوجود نفسه وج لا بد من كون هو الوجود
 ولا يوجد المنع وايضا اذا كان الوجود هو الامر الزائد مع تلك
 الاجزاء لم يكن ما فرض جميع اجزاء الوجود وجميع اجزائه **فان**
 وسفل الكلام اليه قال في كاشفة بان يقول الحق الذي هو الوجود
 اما ان يكون وجودا فليكن ان يكون الوجود محض ليس بوجوده في نفسه
 ولا كشي ان الظاهر من قوله محض الكلام اليه ان يقال في
 الشق الثاني بل فيلزم ان يكون الوجود ذاته فلا بد ان يحصل عند
 اجتماع مع الاجزاء المراد به الوجود وليست بالحق في السابق
 الا ان يقال مراده ذلك والعيان لا ياتي عن ذلك كمال الابه
فان انه في ظاهره وان يثبت قبل ابطال الرسم مع ان الكلام
 في مدبره الكمية بناء على اتصال ان يكون بعض الرسوم علاقه مع ما رسم
 بها خفيل منها الى احوال العمل او الامام اثبات بناء على
 الوجود مطلقا لا تصور كنهه فقط الذي يتوحد به لا حصوله
 التصور والوجه بالوجود او التصور كنهه بناء على الوجود **فان**
 وهو محال في شئ الى احاطة الهم في قبل وعلمه ان ما بعد الرسم
 يكون ان لا يكون المتناهي كما اذا كان المعروف هو المتناهي
 بل لا يكون هناك ما بعد الرسم متعصفا كما اذا عرف الوجود
 وفي نظر ان مفهوم الممكن وان صدق على جميع المقومات

بعد فاعضيا لكل نفس عن تلك المقومات في شئ من الوجود
 اما هو المقومات من حيث هو لا في ذاته **فان** وكذا ان كانا
 يدعى العيان في قوله لعارض واحد وجرت في بعض النسخ
 كذا لزم ان في هذين الصورتين ايضا لم التركيب في عارض الوجود
 او في معروضه وليس كذلك بل لزم في الصورتين الاولتين
 فيما هو مع الوجود وعارض الامر في الصورتين الثانية فيما هو مع
 الوجود معروض الامر لكن المراد ان في هذين الصورتين ايضا لا
 يلزم التركيب في الوجود وكما لا يلزم في الصورتين الاولتين وكذا
 ان يكون في ان في هذين الصورتين ايضا لم التركيب فيما كونه
 مع الوجود لانه الاجنبي ثم على هذه النسبة كمال ان يكون قوله
 في تلك من عارض الصور اثبتت جميعا امر لا يلزم في تلك
 الصور تركيب في الوجود ولا في معروضه ولا في عارضه ويكون
 المراد بالعرض والعارض ما هو معروض وعارض الوجود كمنصور
 محصور لا يشارك غيره في المعروضية والعارضية بل لا اله الا
 ويكون المراد الاجنبي في ما لا يكون علاقه العارضية للوجود كمنصور
 ولا معروضية له كذلك وان كان له علاقه اخرى والظاهر انه
 عدل بقوله فاما ان يكون متكون قوله فلا يكون اه محذورا كمنصور
 وعلى التفسيرين يكون المراد به نفس العوض مطلقا كيث

بل متناهي لها وكل المقومات

فمحل عودته من جهة الآخر او من جهة الاول او من جهة
اخرها معا كما يدرك على ما يشبه المنقول منها وجوب لا بد من هذا التعميم
في قوله لا عارضة ولا معروضة ايضا ولا يلزم الاحتصاص
المفهوم من الاضافه والماضي النسخية ليس فيها معنى العيان كما يكون
المراد من قوله لا عارضا ولا معروضا ان العارضة والمعرضة
للوجود كغيره من الكائن مع امر اخر عارضين او معروضين او
لم يغير وكما هو المراد بالاجتناب في جميع ذلك وكما هو المراد
النسخية ايضا التعميم في تلك العيان بعد التعميم في العارض
والمعرض فما قبله من جهة **قوله** فلا نالنا لم نلنا
منه المقدم على مقدمه في التصديق وهو ان التصديق هو مجموع
المقصود او الحكم في هذا البحث يرجع الى كيقين مبدء التصديق ثم نقض
هذا الدليل باير المعنومات لا يضر الامام او جميع المقصودات
بدرجته الا اذا كان المراد به اثبات بطلان كنه الوجود كما هو
او بطلان كنه وجهه جميعا **قوله** ان اردت الى العمل
حمل ما ذكره بقوله فان قيل على دفع الابرار من معانيها على انه هو
الابرار المحب معانها حمل السؤال على ما ثبت والافيد من حمل على
دفع الابرار الاول فقط فلا ينافي بها الابرار الثاني كما **قوله** ان
و ايضا كما ان اجور الوجود من الاستدلال ان اجوراه انفسه

وجوده ولا على الاول بل هو بوقف الشك في نفسه ولا شك ان ذلك
قوله الشك او كذا انما ليس بواجب الوجودات التي ليست بغير الوجود
وان صدق عليها الوجود فلا يتوجه ما قلناه في كماله بقوله لعل ان لا يتبدل
في كنه اختيار ان اجور الوجود ليست بواجبات لان الكلام في
الاجور الجور والاجر التي ليست بواجبات لا يحمل على الوجود
فلا يمكن تحريم الوجود به لان الحد ما يتركب من كنه والفصل في
اشكال او رده العلامة القنارية في المقاصد والحوادث اصرح
الشك في الحكم المشرقية ان التعميم لا يقتضي الاجور الزمنية كونه
بل ما يكون بالاجور الخارجية كما في كنه البيت بالاجور الخارجية
من السقف والحداد وغيرهما انتهى **قوله** انما لم نذكر هذا
لبعض الدليل الذي اوردته على بطلان تصور الوجود ولم يجعل
النقض نقضا لتمام الدليل كما فعله المحقق الشريف قدس سره
اذ كون جميع المقنومات بدرجته ليس محذورا عند الامام
بخلاف باطنها **قوله** انما لم يوقف على الاختصاص
في نفس الامر بل بوقف على العلم بالاختصاص فان الابرار
من المعروف للمعروف انما هو على اعتقاد المناسبة
بينها وان المعروف بنفس المعروف **قوله** مني على احوال
قليل الوقوع كمن ان يكون قوله قليل الوقوع صفة لامر والمراد

بالا من باب المشقة كما حصل من هذا هو الظاهر ويجوز ان يكون من باب احتمال
فعل الـ يكون قوله فالشك في بطلان البدل او مشقة على قوله
فالتردد في حصول المشقة مع انها قد كانت قبل الوقوع و
على الاول يكون هو وذلك الفعل كلما مشقة على ما فيها
قوله والجواب للمشقة كما حصل من جواب ان اشتباه
النظر بالبدل من غير عدم ذكر المشقة كما حصل وذلك فليكن
ذلك الاشتباه كالمشي عليه فليكن الاشتباه بالبدل بالنظر
بشيء على احتمال حصول مشقة قد نسبت وذلك ليس بفعل
اذ في جميع الاوقات كونه عند العقل ان يكون مشقة قد نسبت
وبعبارة اخرى من غير عدم اشتباه النظر بالبدل هو بذكر المشقة
كما حصل وهو حاصل غالبا ومن غير عدم اشتباه البدل بالنظر
بذكر عدم المشقة والجزم بعد هذا وهو اذ جردا المشقة على
الجزم بطلان الوجود من الوجود من غير اعتبار امر اخر مع فلا بد
ان ليس للوجود مطلق على تقدير الاشتراك لخطا على ما هو
تقدير الاشتراك مع ذكره مصداق ولعل فائدة دفع
انه يجوز ان يكون التام في الوجودات وليس المراد بطلان الوجود
الفردية في اعتبارها بل المراد ما ذكرناه **الشئ** ومع اعتقاد كون
بغيره من انه من غير شرح كلام الله وليس كذلك بل انظر اخر

هذا المطلق لا يتحمل كلام الله الا ان يتكلم مراده من الرداع
من الشك والجزم مع التبدل فيه بعد ويرد على قوله لا غير
ذلك من خصوصيات ان لا خصوصية بعد الواجب
والمكن حتى يعتقد بعد ذلك والاعتقاد بها فان يجوز به و
والجزمه وغير الجزمه وان كانت خصوصيات يمكن الردود
فيها بعد الردود في الوجوب والامكان لكن لا يصح ان
اعتقاد الممكن باعتقاد ادلائها فانه بينهما ولعل مراده
بعد ذلك من خصوصيات كخصوصية الدعية لا الخارجية
فيكون المخصوص بالاشتغال اشراك الوجود المطلق وسعي
لهذا موضع نفع فاحفظه **قوله** الشئ فيما يضره ان يكون
الامر المطلق غير القول مشترك بين الكل اقول اوله لم يكن
ان المخصوص بالاشتغال مع الردود والتبدل هو ان يكون معلوم الاحتياج
او مشكوكه فالبطلان لا يكون الا علم عدم اختصاصه وهو المطلوب
هكذا اعتقد المفسر شريف قدس سره في جوابه على شرح حكمه
والمراد عليه المطلوب عدم اختصاصه في الواقع واللازم
ليس العلم بعدم الاحتصاص هو ان كان مطابقا لما في
نفس الامر اوله والقول بان الكلام مع الاشاعة القاطنة
ان وجود كل شئ عندها والعلم اختصاصا في الترتيب بين

لا يغني عن مفهوم كل ما يمتدح كجوارح العينين وانما يلزم
 جعل الدليل احد ليدل بالبرهان المقصود في هذا المقام ليس
 اسكات الاشياء فقط بل اثبات المدعى نفسه كاللحم
 ثم اورد على دليل الرد في الخصوميات مع انك في ان
 لا يتم الرد في الخصوميات مع الشك في الاحتصاص لا يتبع
 الحزم سواء الوجود مع كونه محصاة نفس الامر ثم لا يمكن ان هذا
 الدليل بعد فانه يقتضي كون الوجود مشتركا في الكل شرار
 الصير في الاجسام كشرار كما ذهب اليه المحققون الصوفية
 لا كما شرار الكلية العرفية في افراد العقل كعلم بان الوجود
 الذي ان كونه الوجودية به هو لو كان كليا عارضا فكان الوجود به
 باوراده **فان** هذا الدليل لا يستلزم ان يكون له من
 وشرار الاشراك كل مفهوم بين جميع الاشياء مثل ان يكون له
 هو الا بعض ويزد في كونه زيدا وعروا وغيره من غير ذلك
 فخصوميات بل يلزم اشراك مفهوم الواجب في الجميع هو
 ان يحرم ان العلم هو الواجب ويزد في انه زيدا وعروا وغيره
 والواجب في الجميع واحد كمالا **فان** لا يمكن ان يمتدح الوجود هو
 الوجود مقصوده ان يقتضي ان لا يصح ان يكون له وجود
 مع كونه يقتضي الوجود هو الوجود لا العدم كما ذكره الشافعي

انما على قدر
 لا يتبع ان الرد

اي
 التبدل
 مع الرد هو الوجود
 الذي
 وكان المعنى الثاني في كل
 هو صيرورة في الوجود
 لا يقتضي ان لا يكون له وجود

الشيء هو

الصدق

لا يصدق على زيد شلانه وجوده ولا انه عدم فاما مفهومه لا
 بل لا يجرى كما مفهوم ما هو رتبة لا واذ لم يكن كما مفهوم الوجود
 مسلما فليفت بمفهوم كما مفهومه اذا اخذ مع كماله لا مسلما وليس
 وجوده مع العدم حتى يلزم ان كما مفهوم العدم كما
 مفهومه بل واستطاع ان كما ذكره فلا بد من حمل الوجود على المتو
 ليكون كما مفهومه المعدوم مستلزما لا كما مفهومه الوجود
فقلت الظاهر للرد انه حاصله ان في ذلك الرد لا يتبع
 في الوجود انما هو علم الرد ووجب المطابقة وعلية الوجود
 بمطابق الواقع لان الوجود هو الامور الاعتبارية ولا يصح
 وانما لزم ان الرد في خصوميات الوجود لا يتصور في
 اد الوجود ليس مندرجا تحت الموجود بل هو المعقولات
 وكلها بما اطلان كما ذكره **فان** وكمن المقام لا ابطال جرات
 اراد ان كياي عن الاخر ارض الجواب الحق ومحصل الكلام ان
 الدليل ان الوجود مع واحد قابل للاشراك على كونه
 وانما ان تلك الخصوميات موجودة في الواقع والوجود شرار
 به في الواقع فلا يلزم ان قرار السؤال انه يلزم الدليل ان
 للوجود وجود في الواقع فليفت ان ذلك غير لازم الا اذا كان
 الوجود موجودا وقد عرفت ان الرد لا يستلزم وليس

وهو غير مستلزم
 هو الوجود مع كماله

كما قلنا

فردم

بالوجود الخارجي مطابقا للواقع ايضا حتى يبرهن ان السبيل الى اشتراك
 الوجود بينهما وبين الخصوصيات في الواقع وان وجوده لا يبرهن ان
 يكون الوجود قاطبا للاشراك في نفسه في غيره فمما يجب ان هذا وان
 كان لا يبرهن السبيل الى لا يبرهن وجوده في غيره فمما يجب ان هذا وان
 ولا هو واقع في الوجود الخارجي كونه الوجود مطلقا جوبا
 بالوجود الخارجي ليس امر واقعا وليس المراد ما يقابل منه
 وهو ان كونه الوجود الخارجي موجودا ليس امر واقعا اذ لا يوجد
 لهذا التحصيل في النعم او في هذا الحكم ما ذكره في حاشيته
 بقوله السبيل الى الوجود مطلقا او حصل في نفسه او كان
 موجودا في الخارج فمما يجب ان الوجود بالوجود الخارجي واقعا
 ومنه يعلم الجواب اذا اوردناه بعد ان اصاب الى انه
 يبرهن كونه الوجود المطلق مشترك كما بين اخيه وغيره كما نعلم من
 حاشيته كما شبه كتاب الرد المذكور ان يقال ان اراد انه يبرهن
 ان كونه الوجود المطلق مشترك كما بين اخيه وغيره في الواقع فقد
 عبر لانه على تقدير الوجود فلا يبرهن وجوده في غيره فمما يجب ان هذا وان
 الاعتبار ان اراد انه يبرهن ان كونه الوجود المطلق قاطبا للاشراك
 بين نفسه وغيره فمما يجب ان الاعتبار لا اعتبار في نفسه في الاول
 السؤال في الوجود المطلق كما بين كونه في الخارج كونه واحد

بتعارف الاشياء

ولما يجب فيها ايضا كونه اشياء كونه واحد فمما يجب ان لا يكون عليه
 العدم على تقدير عدم اشياء او الفرق بينه وبين ذكره في حاشيته
 بقوله لا يقال ليس الوجود كونه ليس ان معنى العدم رفع وجود
 وجوده لا يبرهن ولا يبرهن له الا ذلك وهذا الوجه يبرهن العدم في الاشياء
 حيث قولنا ان الاشياء اما موجودة لوجوده الخاص او معدومة انما يكون
 لو كان معنى العدم سلب جميع الوجود او على تقدير تعدده ليس
 الا رفع وجوده وجودا في رفع جميع الوجود لا تعدد في نفسه كونه
 فان تعدده اما من جهة الرفع والسلب وهو بطا فلا اعتبار في
 السلب بالذات كما بين في بابها الوجود وهو ايضا بطا
 جميع الوجود امر واحد لا تعدد فيه والتمايز باعتبار الماهيات
 المتضافرة اليها ليس بالترافض معنى العدم بل هو غيرهما هو خارج
 اذ الاضافة الى الماهيات خارجة عن معنى العدم اتفاقا اما الخلاف
 في ان الاضافة الى الوجود معتبرة في معناه او معناه غير
 الرفع والتعدد بالترافض لا سيما الاكاد الداء والالام فيمكن الاكاد في مفهوم
 اصلا واذا كان العدم معنى رفع وجود وجوده فمما يجب ان
 بالاعتبار بين الاشياء اما موجودة لوجوده الخاص او معدومة
 كما يبرهن بين الاشياء اما موجودة لوجوده الخاص او معدومة في كلا
 وجهيه في حاشيته حيث يقول قولنا ان الاشياء متفق على العدم

كلام
 فمما يجب ان هذا وان

لوجوده الخاص واما في

لما اتفقنا في هذا المقام من كونها هي الوجودية
 الشبهة في جواب لا يقال بقوله لا نقول المستدل
 ان يقول الحق العظم الذي ادعته انه ويرد عليه المستدل
 معترض عليه حمل الحق على حمل المستدل لاخذ لوجوده العدم
 في الاستدلال على قول الشبهة المستدل بطريق المنع خارج
 عن الادلة اذ وطلبه الاثبات لا المنع كما لا يخفى ولقد في
 اثبات المطلوب لا اخذ مقدمه اخرى من مقدمتين بطلان
 الحق لا مقدمتها من سور وحق العدم اذ لا يصح في قول
 اما وحق العدم ويمكن ان يقال لا احتياج الى اخذ مقدمتها
 اذ الاستدلال هكذا لو كان الوجود مقفلا يلزم بطلان الحق
 بين الوجود والعدم لم يرفع جميع الوجود او هذا يرجع الى ما ذكره
 الشبهة في المشبه السببي هذا الدليل ايضا يدل
 على ما ذهب اليه الصوفي فالقول المستدل بالوجود المطلق
 باعتبار المظهر لا بطلان الحق اذ لا شك في صحة العدم سلب الوجود
 الذي هو الوجودية به فلو لم يكن ذلك هو الوجود المطلق كما ذهب
 المحققون لبطلان الحق وان كان الوجود مشتركاً معناه اذ في
 يكون الوجودية بافراده وتكون وجودها كما قالوا لا شك
 ان حق العدم ليس السلب الوجود الذي هو الوجودية به وكذلك

المحققون
 في

هذا الى حصره على ما بيننا

اطلاق

اطلاق الوجود فانما هو باعتبار الوجود الذي هو موجود به
 اقول الشبهة المحققة حمل العدم على ما سبق به لا يكفي في الشبهة لما
 كان مقفلا لا ثبات الاستدلال على ما اخذ وحق العدم
 ليس لسان حمل العدم الا على ما حمل ذلك المستدل والابترام
 حبرونك الدليل بل لا احوال اختصار ذلك الدليل بعينه
 وغاية توجب ان يقال عرض الشبهة الى المتبادر من العدم هو
 جميع الوجود اذ اذا حمل على تيمم الاستدلال بدون اخذ وحق
 العدم فانما يدعى على معناه الغير المتبادر حتى يلزم الاحتياج الى
 اخذ مقدمتها من خبر المنع وقد منع بعض المحققين كما ذكره
 بقوله قبل الا يتم ان مفهوم العدم واحده ويمكن دفعه الى
 يكون ان الحق فائدة اخذ وحق العدم انه يتم الاستدلال
 سواء حمل العدم الماخوذ فيه على معناه المتبادر او الغير المتبادر
 بخلاف اذا ترك ذكره فان الاستدلال لا يتم الا اذا حمل على
 المتبادر ولذلك لو قال احد زيدا معدوم هذا الوجود
 ما ذكرناه من الصوفية اذ العدم ينعدم لما كان سلبا للوجود المطلق
 الذي هو الوجودية به فلا محالة لا كما مع الوجود اصلا
 او متعدد الحسب بقدر ما لا يقال العدم لم يرفع جميع
 الوجود الا يمكن بعد ما ذكرناه ان تعددنا اما اعتبار

السلب والوجود او الحقيقة والباطل على ما مر لنا نقول غرضه انه
 لا احتياج في اخذ وحده العدم الى التعدد ايضا بل لا احتياج
 وكون التعدد منعنا لا يفرض ذلك الغرض فافهم قلت
 استلزامه لو حقه العدم على تقدير التسليم فاحصل ان ما ذكره
 المعترض لو تم فاما يدعى استلزام ذلك المعترض لو حقه العدم
 وذلك لا يقع في المقصود اذ الغرض ليس الاستلزام لا يشترط
 على اخذ وحده العدم اذ حصل الاستلزام لا انما يحصل اذ
 انه يمكن منع كل واحدة من المتعددتين اللتين ذكرتهما في الاعتراض اما
 الاول فلانا لا نلزم ان رفع جميع الوجودات انما هو على تقدير كونه رفع
 المطلق فانه يمكن رفع جميع معاني العدم مع انه ليس هناك مطلق
 يكون الرفع متعلقا به واما الثانية فلانا لا نلزم ان كونه رفع
 هو بعينه وحده العدم اذ هما مفهومان متغايران هذا اذا اراد
 المتقدمة الثانية ظاهرا اما لو كان المراد كونه رفع المطلق مستلزما
 وحده العدم فلا يتوجب ذلك المنع وقوله على تقدير التسليم اشارة
 الى هذا المعنى قلت ان هناك منع لزوم التعدد وحده العدم
 كما ينضم حاشيتك كاشية ان المراد بالعدم في كل الموصفين معنى
 واحد وهو انه يشترط جميع الوجودات لكن غرضه انه اذا تعدد ذلك
 المعنى كعدم كل بعدا لوجود خاص ولا يلزم تحقق التناقض

بين اكثر من مفهومين واستلزام كونه العدم الخاص بذلك المعنى نقبضا لوجود
 الخاص لثبوت الواسطة لا يفرض الغرض دفع محذور تحقق التناقض
 من اكثر من مفهومين ولا نعني التناقض دفع جميع المحذورات ان
 عدم صحة كونه العدم الخاص بهذا المعنى نقبضا للوجود الخاص انما هو
 لثبوت الواسطة بينهما فرفع هذا السلب الى السلب الاول
 اذ لا يبرح في انما مر اخذ بطلان المحذور كالسلب الاول هذا المحذور
 كلامه ويمكن الجواب عن هذا الاعتراض بوجه اخر وهو ان تعاليق
 كلامه او لا ينبغي على كعبه تحمل العدم على معنى سلب جميع الوجودات
 وكلامه انما يرفع المستلزم فلا يلزم كونه العدم على ما حمل المستلزم
 عليه بل حاله في كلام المستلزم على معنى رفع وجود وجوده ابرار على
 الشئ وان حمل على معنى رفع جميع الوجودات العدم في كلامه الشئ
 ايضا محمول على ذلك المعنى ووجه صحته انه الرام الى انه اذا جاز
 ان يكون كل واحد من العدم بهذا المعنى نقبضا لكل واحد من الوجودات
 على تقدير تعدد العدم هو كونه ان يكون كل واحد من العدم نقبضا
 نقبضا لواحد من تلك الوجودات الفروق لستم المقصود
 قال في حاشيتك كاشية كيف لا يتم المقصود ومعنى عدم التعدد
 فيه تبعا انه لا يكون اصناف السلب متعدد المعنى ولا
 يتوهم لزوم المضادة اذ هو على انما العدم باعتبار المقصود

المتضاف اليه هو معتد به غير ان اتحاد الوجود وان المراد بالاكاد اعتبار
 المتضاف اليه اتحادهم مع قطع النظر عن كون المتضاف اليه هو الوجود
 او غيره وانما يلزم المتضاف له لو كان المراد اتحادهم باعتبار وجود
 الوجود كما لا يخفى لانه ذكره الشافعي بسبب تعيينه ما ذكره المحقق
 اذا اعتد به المتأخذه مع وجود العدم في نفس الذات هو ان
 لا يكون من اكثر من مفهومين والمفهوم المتأخذه في مفهومين
 ان رفع المفهوم متعدد لكن ما هما واحدا والمفهومين متساويان
 اقول في بحث وهو ان العدم لا يكون له هذا الوجود على غير
 المحسوس لا بما يتوجب على المفهوم المتأخذه في هذا التعريف
 هو ان المتناقض لا يتحقق الا بين مفهومين لا على ما اخذه سببه
 وهو ان رفع المفهوم متعدد فتدبر لم يكن نقص تلك المفهوم
 بوجوه اخرى وهو ان تعاكس العدم لتعقب الوجود والعدم وجود
 ايضا تعقبه وما استعار الصدق والادعاء وجود على التوحيات
 الموجوده دون العدم كما سبق في كلامه رحمه الله ولا ينبغي
 بما قال بقوله ووجه التعقب وانما يدفع بما سبق من ان
 كل واحد منهما نقص الوجود باعتبار حمل الكلام ان
 باعتبار حمل واحد لا يكون الا بين مفهومين وكذا جعل مراد
 انه لا يكون لغووم واحد نقا بغير وجوده او متباينه او متعدد

كرفع بعضه عن كلام الشافعي في دفع النقص الذي ذكره الخ لا ما ذكره
 سائر الاخير والاول ايضا باوجه غير ما كتاب عن النقص في بعض
 المتناقض الوجود لعل مراده بالوجود ما يرجع الى ما ذكره الخ في
 جواب النقص وحمل المتناقض على الاصطلاح المفرد احلا
 العقبتين في الاكتاب والسلب لا يفيد في دفع النقص لان المراد
 بالاكاب والسلب النفي وسلبه وان كان ذلك النفي سلبا او غيره
قول العدم اذا كان سلب الوجود انه اذا كان سلبا
 الوجود ولا يغيره لانه قوله حتى يكون في قوة السالبة وعلى هذا يجوز
 ان يقال العدم ليس سلب الوجود على سبيل الاضافة ولعل
 ينبغي على ان السالبة لا يكون الا بين قضيتين فالعدم ليس سلب
 الوجود على سبيل الاضافة وتعقب الوجود **قول** لا زفة
 قوة السالبة السالبة المحول لا يخفى انه اذا كان العدم في قوة
 السالبة كما ذكره بمفهوم العدم في قوة كسالبة السالبة لا السالبة
 السالبة في قوة السالبة المحول وكان ينبغي على السلب لانه
 على السلب المحض ان لا يبرز على الثبوت الرباطي كما لا يخفى
 كلامه ايضا في التامية فيكون عدم العدم سلب ثبوت
 للغير ورجوع الى السالبة السالبة المحول وبما لا يكون من الاضافة
 متباين على ان المتناقض لا يكون الا بين قضيتين فعدم العدم لو كان

في قوة

نقص الوجود كونه سلب ثبوت الوجود لا يخرج الوجود
المحمول **الاشارة** قبل الاثم ان مفهوم الوجود هو هذا الشيء لا
في تصور تقرير الوجود بل في منع المقدرة من كونه **قوله** والاشارة
لو كان السلب خصوصية عن الوجود العالي لعدم تأثير السلب
بانه لا يقبل المنع فيقبل والمراد بالخصوصية في قوله لو كان
السلب خصوصية كخصوصيات التي عين الذات او جزئها
لا يكون خارجا عن الوجود بالخصوصيات الخارجية
الا كما في ذاته فيتم للمصاديق هذا خلاصة ما ذكره في
بقوله سواء كان تلك الخصوصية غير الذات او جزئها او قد
يغض النظر عن البعض القاصر من توهيم الوجود في التوهم
فيه اخذ وحده السلب بناء على توهيم الخصوصية لم يتصور
السلب ولا في زياده على ما اورد في فطنه انتهى كلامه **قوله**
فالكاوه يدان على احاده الضمير الاول راجع الى السلب الثاني
يحتمل الرجاء الى التخصيص الى الوجود **قوله** لا تاتوا قولك
انه كذا لك اشارة بلفظ هب الى انه يمكن منع تلك المقدرة ومع
تسمية فاللاير اوراق كماله الى الوجود المذكور انما يدل على
تأثير السلب بغيره وانما لا يلزم عدم تأثيره باعتبار ما يصيبه
وعلى هذا لا يلزم عدم تأثير السلب بغيره وانما عدم تأثيرها

قوله

باعتبار المضاف اليه الذي يحتمل ضافة اليه ايضا وقوله في
ما شبهه كاشية حاصله عدم تأثير السلب في غيره متعلق
بقوله لان لا يلزم من تعدد الوجود في او متعلق بالاشارة
الزائدة وقوله في اخرى كاشية سواء اضيف له بغير الاول
قوله بل الوجود المضاف اليه الذي يجب عليك لم تعد
باعتبار المضاف اليه ما يصح اذا كان الوجود رفع وجود
كما قال المحقق الشريف واما اذا كان الوجود رفع جميع
الوجودات كما قال الشافعي فلا لان الرفع واحد في نفسه
وجميع الوجودات ايضا امر واحد لا يتصور تعدده **قوله**
العرض اشارة الى جميع الوجودات هذا كالحال في كلام
الشافعي في تحرير الدعوى بقوله سند على الوجود مفهوم ما
مشتركا بين جميع الوجودات بوجوه كثيرة الا ان يكون المراد بالاشارة
الاشارة الى جميع الوجودات فلا تاتى في المدعى اثر الوجود
في الوجودات بحسب الحمل والصدق **قوله** فان
السؤال انه فان هذا السؤال بوجوه لو كان المقصود اشارة الى جميع
الوجودات **قوله** وهو ان يجعل الاعم منها معنى الاعم بحسب
وكذا الحمل الاشارة في قوله ههنا وفي قوله في تحرير الدعوى على ان
بحسب المحقق في تحرير الدعوى في القسم هو المحل كما هو الظاهر في قوله

غرضه انه لا يلزم التقسيم اشراك الوجود بين افراد الممكن
بحسب التحقق حتى لو لم اشراك بين الوجودات بحسب
الصدق والحال وما ذكره من قول المفسر جميع افراد الاقسام
لا يجدر لطالب الجواز لم ينفرد القسم اعم للمفسر بحسب التحقيق
فيلزم تحقق الممكن بدون الوجود الذي جعل معناه ما يلزم
الوجود بين وجود ذلك الممكن **فقال** وبمرجع ذلك سند صحة
بانه على ما بينه لا يقال غرض الشئ ان الجواب المذكور
اولا لا يحسم مادة الشبهة وانما فاعها بغيرها ايجاب
لنقسم تقسيم وجود الجوهري ووجود العرض الى التقسيمين لا
بصفة فانه لا بد من الشبهة لادفع لما اصلا وكذا الكلام
فيما ذكره علاوة بقوله على ان ترك الاحتمالات
البعيدة **قال** لانا نقول ان الاشكال يندفع بمجرد اشراك
المفسم في الاقسام ونقسم وجود الجوهري ووجود العرض
بعدم عبارة المنسند لعدم تقسيم وجود الممكن الى وجود
الجوهري ووجود العرض اذ لو لم يكن المراد احد تلك التقسيمات
باسرها لكان ذلك التقسيم ضالعا كما ذكره **قال** الشئ وما
ان الوجود يقبل التقسيم الى جميع الاقسام بهذا جواب
بتعبير الدليل لان التعريف المذكور وهو انما نقسم

الوجود الى وجود الواجب ووجود الممكن ووجود الممكن الى وجود
الى وجود الجوهري ووجود العرض ما عدا ذلك كما لا يخفى **فقال**
لان التامين على القسم الاوليه فان القسم الى الاشخاص يتبادر منها
ان يكون الاشخاص اقاما اوليه وان احتمال كونها اقاما ثانوية
احتمالا بعيدا **فقال** على ان ترك الاحتمالات البعيدة هو الا
الفرصة على تقدير اشراك الوجود لفظا هو اشراك الكبريين
افراد الواجب والممكن وبين الجوهري والعرض فبعد وتركه
في مقام التنبيه غير مستنكر **قال** المقسم والالاخذت
المهيبة لا يقال وكذا لو كان الوجود عينيا او جزا للموجودات
لزم ان يكون كل موجودات وهو يتبادر كونه من المعقولات
الثانية لانا نقول المثبات كونه من المعقولات الثانية
يتوقف على زيادته على المهيبة الموجودة فان ما ذكره في
اثبات كونه من المعقولات الثانية مبنى على زيادته على
المهيبة الممكنة كما ينبغي من انه لو كان موجودا لكان له وجود
زايد ويلزم انه وان لم يكن عدم اثباته على نفي الجوهري اذ لو لم
الشيء بكنى فيه التعابير ولا يتوقف على كونه عارضا ولا يتوقف
انه يلزم على تقدير عينيه الوجود المطلق كون كل واحد من
جويزات الموجودات مشتركا بين نفسه وسائر الموجودات

لا يتوالت ليس المراد من العينة الاتحاد في المفهوم وكونها مفهوما واحدا
 حتى لا يكون منها فرق بل المراد منه نوع بالنسبة الى الموجودات فقام
 الاتحاد في ذكره للمحقق ثم لم يرم على تقدير العينة ان يتبين
 المفاهيمات الموجودة على النظر والبداهة في مبرم اما نظرية
 الكل او براهمة وكذا على تقدير الحسية لانه يجوز المهيئات وجودا
 حرة لكن يمكن ان يقال قوله لا تحدث المهيئات ينص على الحذور
 ايضا ثم كان ينبغي عدم تخصيص هذا الحذور بمصروف العينة فقط
 المرفوعة على تقدير الحسية كونه المهيئات وجودات حرة اذ كل
 امر وراه الوجود ولا يشترط في الشيء هو كنه الوجود وهذا هو التحقيق عند
 المحققين ان الوجود عين في الجمع والمهيئات متحد في متفرد التفسير
 بالكنة والظاهر انما هو بالقياسات والاعتبارات العارضة
 له ولا يجوز ذلك ويظهر حقيقة عليك ايضا اذ اجرت نفسك
 على التعبدات **قال** المحقق وج لم يخبر احوالها وانما يلزم
 امر واحد معتبر في معنى واحد مرات كثيرة وانما يلزم كون
 شيء واحد هو الشيء واحد وجو الحزنة وجوده وهكذا وكذا يلزم
 كون شيء واحد متفردا على شيء واحد مرتبة واحد ومرتبة
 ومرتبة بكل عدد من الاعداد اقول لا ينبغي ان على تقدير
 كونها لا بد من عليك ان هذا متفردا على المتفرد المتفرد عليها

استقام انما قال
 انما لا يتم على
 الحزنة

انما لا يتم على
 الحزنة

فوجه الموضوع بينهما وهو قوله لان البسيط بعد المركب فاذكره في غيره
 محاشية وكما يشبه التالي كمالها منع تلك المقدرة والتوقف بالسند
 وبما انها ان في السند ج جورد عدم الاحتمال البسيط الحقيقة لكن في
 الاول في خصوص المركب التحليل وفي الثاني مطلق المركب في البحث
 الثاني بحث على سبيل الزنة ولو عكس كان يحتاج على سبيل الزل
 وبما ان التفرع وان في الاول جورد عدم اسما المركب التحليل البسيط
 مطلقا اذ في مفهوم عدم التفصيل مطلقا ونعتل المركب
 بقط المفرد الموضوع لا ينفك لا بسيط لا بفعل حقيقة كان
 او اضافيا وفي الثاني جورد عدم اسما المركب التحليل البسيط مطلقا
 المتعين بماه قوله اذ لا محذور في كون التحليل غير واقف عند جزء
 معين كما لا ينبغي عدل على قول البسيط في الاول ايضا على كنه
 يلزم لا يكون لتفرد المفرد في قوله كما ينبغي انما المفرد الموضوع
 بنفسه فابق على لا يجوز ذلك القول فابق اصلا يظهر بآية مالم
 فان المركب منها حقيقة متفرد فيها ومارجا لعدم
 تاييد الاجزاء لا منها ولا خارجا والمركب كغيره من غير تاييد
 الاجزاء طرف المركب نعم المركب الاصطلاح في محقق وحيال
 ما ذكره في قوله لا يقال ان المركب مطلقا وان كان اصطلاحا
 يستلزم اسما الى البسيط اذ لا معنى له الا اجتماع البسيط

غاية الامارة اذا كان مركبا موجودا مركبا التركيب وتمايز الاجزاء
اصحى البسيط الموجود بالفعل وان كان معدوما كشيء لا يكون
بالاكثر اجزاء متمايزة لا يقتضي وجوده بالفعل على وجه الامتياز
لكن يقتضي وجوده في الجملة وحاصل جوابه ان التركيب التحليلي لا
يحتاج الى اجزاء متمايزة في التحليل ومركب بهذا التركيب ويراد به
ايضا
فان المزية لا يحتاج اليها في الوجود اصلا وان المزية لا يحتاج
الى وجود تلك الاجزاء على وجه الامتياز لانه لا يحتاج اليها
والما فيه الاسم يكون مفردا منصوصا بنفسه لانه لو كان مركبا
لكان فيه تفصيل مع عقل الاجزاء مفصلا ولو لم يكن نفسه
بل بوجه لم يفهم منه التركيب او لعقل الشيء بالوجه لعقل
لذلك الشيء عنده بل بوجه والفعل انه اذا كان في النصف
التفصيلي انتهى الى البسيط فلا يدرك منه الشيء بحدوث
او الجمل على التفصيل مدفوع بان التفصيل في مفروضه بل كل
جوهر من التحليل قابل للتحليل الى غير النهاية وهكذا كما انقسام
المقادير الى غير النهاية نعم لو كان التفصيل مكنا لكان
الامر كذلك قد برر قالا ولان يمسك برهان التطبيق
كما فعل المحقق الشريف وتقرر ان بقوله فيل لا يحتاج
الامور الغير المتناهية لانه وان لبس جارية التركيب

التحليل للتركيب المركب الحقيقي بخلاف ذلك فانه لا يتم في شيء منها
كما ذكره الله اما اذا كانت فعلية لا تحقق الوجود الخارجي متقا
فان الاجزاء العقلية وان كانت موجودة في الخارج كما هو مقتضى
لا على وجه الامتياز ويجوز الوجود بدون الامتياز لا يلحق في جوان
برهان التطبيق وغيره من البرهان ابطال التسمية وتقدم الجبر العقلية
على الكل مع اتحادها في الوجود الخارجي بحيث ان الوجود
الواحد بالجزء يتعلق بالكل ساعا ان التعدم عيانا في الاحقية
الوجود لا يصح ان جوان البرهان يقتضي التعدم والترتيب
الواقع الظاهر عند اشارته الى بطلان التمايز اختلاف
الظاهر بل الظاهر لونه اشارته الى التعدم القابل لامتناع كقول
الامور الغير المتناهية وما جعله ايدا لا يصلح للتأنييد اذا نظرنا
لغيره استحالته راجع الى كقول الامور الغير المتناهية المترتبة في
الوجود والذات هو ما اخذ في الدليل كما فاهم ان
ان يكون رايه ونف في البعض او جزءا على سبيل التمثيل لا
ان يكون رايه البعض ونف في البعض وجزءا البعض والتمثيل
ان الاحتمالات خمسة والمدة تكون رايه في الجمع ولا يثبت
ذلك الا بعد ابطال الاحتمالات الست الباقية والبرهان
لا بطلان الا شيان حتى اربعة احتمالات ذكر الله

الديلماني

شها وترك اشبه بها اشترنا اليها ونكر ان يستفاد من مجموع
معاطلات العينية في البعض والجوهرية ايضا ان يقال لو كان
لكذلك لزم ان ترتب الوجود الى غير انها به او اتحاد الوجود الى
لو ذهب سلسله الوجود الى غير انها به لزم الاول والى انتهى
ما هو الوجود ونعم لزم انما يقع من الوجودات ثلثه
لقابل لم يقو لم لا يكون في بعضه لا معنى للوجود ويكون مقتضيا
بما لا امور الثلثة حتى يرد ان يزم كون الواحد القبيح مقتضيا له
متعارفة وكذا الامور الثلثة متخففة في كل مادة بل يجوز ان يكون مقتضيا
لها شي من خصوصيات المميزات ولو حمل الاقتضا على التام
لزم توسيع دائرة الوسط لاجال كلامه وحمله كما انهم من كلامه
التام مني على ما حمل الاقتضا على الاقتضا التام لا انقول
كلامه متاك مع الش حيث لم الاقتضا التام وهو لا يقتضي
ان يحمل منها على الاقتضا التام كما لا ينبغي وان كان يحل
كلام الش على ما ذكرنا قال في الما شيه بان يكون مع قوله ولو
سلم ولو سلم الوجود بعضه شيئا من العوض والتفنية
والدخل فلام الاستواء اذ يجوز ان يكون شيئا من مختلف اقسامها
التي هي البعض ومن البعض نعم لو كان متواظيا لم يزد ذلك
انتهى وفيه الى التليم في كلام الش كما يقتضيه سبق الكلام

عن الوجود

لا بد من كون شيئا لا يقتضا التام لشي من مقتضياتها لا يطبق
التوجه الى الشكك ويقال مراده بقوله الوجود لا يقتضي
شيئا من ذلك نعم لا يقتضا مطلقا ما كان او مقتضا في كونه المراد
بالشيء التام في ذلك المطلق في ضمن الاقتضا التام مقتضى وعلى
هذا جزم مقتضا في حيزه قوله مقتضا هو المميز من الوجود
كان مقتضا مقتضيه للعوض شيئا من سبل العوض كما انهم من كلامه
يكرم المطلق من وجهه في حيزه وهو ان مقتضا في حيزه الوجود
بناء على ان مقتضا العينية للمميزات او مقتضا المميزات مقتضا
الوجود ويندفع بان المراد من الاقتضا يجب العوض عنه وذلك لا بد
ان يكون مقتضيا في ضمن المميزات في الجوه والبعاء وحله لشيء من الامور
وكذا جزمه لانه مستند ان المميزات كونها لو ازم المميزات
لا يوجب وجوه من ذلك بان مقتضا في حيزه غير ما يجوز ان لا يكون
شي من حيزه لشي من وجوه القابل لشي من مقتضياتها في حيزه لا يوجب
الشي من كلام الش على ذلك فيلعب التعرض للاقتضا لان مقتضا
على التعرض في البعض والجوهرية في البعض والعينية في البعض
لا كما مع الكواظم وكما مع الشكك سواء كان مقتضا الوجود
او غيره فلا حاجة الى التعرض للاقتضا وحاصل الجواب كما
ذكره رحمه الله في الما شيه لمر التعرض للاقتضا مني على المستدل

اخذ في الاستدلال كان كل حصه حصه لا يمكن التسليم
 الشئ التسليم لا يقتضي التام كما هو ظاهر سابق كلامه او التسليم
 لا يقتضي التام كل كذا ذكرنا على قدره في المقصود ليس
 الاشياء الاحوال الثلاثة لا جميعها فلا بد على ذلك نعم يرد عليه
 انه يلزم على هذا اما في كل حصه لكل موجود او حقيقه او
 له وهو محتمل ويندفع مع ما ذكره بان لا يلزم كون المطلق مقتضيا
 الا لا يكون كل حصه مقتضيا للكون المطلق على ذلك كما لا يكون
 عليها او كون المطلق نوعا لا يقتضي له حصصه لا يوجد ذلك
 ولا استوان الذات لما كان ذلك المقدره في معنى
 المنع وعلى قدر شئونها يقتضي تغير الاختلاف اراده و
 ايضا كسب حشبه وبين فيها اراد الاستواء عدم الاختلاف
 بالاولوية والاقدميه وذلك في الذات والدرجه لا في
 المنع وذلك بعينه هو المدعى والاستدلال بنفيه على الحدود
 بالحد اللفظي كما ان كونه اول لا يقال كونه اختلاف
 الذات ايضا بان تعدد عناء البعض وجواز الاحاد جواز
 في البعض جواز في الاحاد ذاتيات البعض عرضيات
 البعض الاخر او مرادهم لمرادهم في الجميع لا يكلف لا يقول
 ذلك الاختلافات لا يوجب اختلافه صدق الذات

ولو قيل صدق في كل كونه اسطه صدق في كونه اسطه على العمل في اسطه
 حال السافل فيكون صدق في كونه اسطه على ما هو اوله من صدق
 على ما هو جواز كونه قلنا ذلك انما هو بحسب حكم العقل لا في
 اذ لم يرد في الواقع ان يصير الشئ انما لم يصير حيويا بل كون
 الامر بالعكس وان كان التحقيق يقتضي عدم الترتيب اصلا
 لا اتحاد الايجاب المحض في الوجود وبهذا التحقيق انشغال
 اخر وهو انه كون الداعي معلوما في كون عمل القائل اسطه على العمل
 ولا حاجة لا ما قيل في جوابه مرادهم المراد لا يعمل بالذات
 ولا بالامر الخارج لانه لا يعمل بذاته اخر ايضا فان التخصيص
 خلاف الظاهر ويكفي ان يقال مرادهم بقوله ان الذات
 لا يكلف لغير الذات بالاسطه لا بمورد ابي البسبب عليه السلام
 واحد لا يكلف مع اختلافه بالاسطه الى الافراد التي هو جواز
 لبعضها وجواز لبعضها لا يصير لزوم التشكك في الذات
 هذا محذور اخر غير ما جعل محذورا في اصل الدليل لانه
 ايضا لانه يلزم على هذا الرأى صدق السواد على الاضعف
 والا بعض يكون هذا بعضه البعض الدليل في كونه ما ذكره
 بقوله وايضا على اناس قل الكلام انما يصور ادانها
 ذلك العارض فيه الاختلاف ويكون شركا واما ادانها

لم يدر الاختلاف فلا كان يظهر عند التماسل في حاشية
حاصل السؤال انه يلزم على المصدر ايضا اما الشك في ذلك
او خلاف العرض فاقترع في النظام فعلقها بالسؤال الاول
مع قوله الظاهر انه كما يلزم في الدلالة المذكورة في
العرض ايضا احد الامرين لما الشك في الدلالة او خلاف
العرض وان كان المتبادر منه المحذور الذي يلزم في الدلالة
يجب ان يلزم في العرض ايضا وليس كذلك وتعلقها بالسؤال
الكتابي المصدر بقوله وايضا فاسد اذ لا يلزم على هذا السؤال
في الدلائل التي في الشك في الدلالة بقوله وعلى الاول لا يلزم
التفاوت بينهما حيث ان الدلائل المذكورة لا يكاد وفي
نفس المصيبة لا كاد يجب النوع ولا يتبع الاختلاف في حد
نفس المصيبة النوعية وحيث ان كان التفاوت في نفس تلك
المصيبة النوعية يلزم الشك في الدلائل وان كان في عارضها
خلاف العرض ويكون مع قوله وعلى الاول لا يلزم التفاوت
بينها حيث الذات كما قررتم انه بظا والتفاوت في
عارضها خلاف المعروف لكن في قوله هو لم يقتضي ذلك
على تقدير تعلقها بالسؤال الكتابي المحذور واللازم في هذا السؤال
ايضا احد الامرين الشك في الدلالة او خلاف المعروف

كافة السؤال الاول ليس كذلك اذ المحذور واللازم فيه احد الامرين
الثلاثة قلت الفردان مختلفان بالشك جواب عن السؤال
المذكورين اختيار الشئ الثالث في السؤال الاول واختيار
الشئ الثاني من الشئين المذكورين في السؤال الثاني وحاصله كما ذكره
وما شبهه كما شبه ان مفهوم الاسود فيقول الشك على اسود
معينين باعتبار ان السواد في احدهما ازيد من السواد في الا
فيكون الفعل يخرج من احدهما اشكال الاخر ويحكم بان فيه
ولا يكفي الزيادة المذكورة في السؤالين من ههنا ايضا بان
اذ اختلفا الاسود ان في مفهوم الاسود ولا يكون ذلك الا
ان يقوم باحدهما الاسود في الشئين وبالاخر الضعيف
والا فلا اختلاف وحيث ان كان التفاوت بين الاسودين
على نفس مصيبة الاسود او اجابها لزم الشك في المصيبة
او الدلائل وان كان في عارضها لزم التفاوت بين الاسودين
في الاسودين فيما يعرفونه وهو خلاف المفروض على ما نقل
الكلام في ذلك العارض وهكذا وايضا الاسود ان
اما ان يتجاذف نفس المصيبة او يختلف فيها وعلى الاول لا يلزم
التفاوت بينهما حيث الذات كما قررتم والتفاوت
في عارضها خلاف المفروض وعلى الثاني ان يفعل كون احدهما

اشد من الاخر فزاد ان المهمات المتباينة لا تقاس بعضها
بالاخر والشدة والضعف ولو جعل لم لا يجوز ان
يحصل الاختلاف بين الجسمين في صدق مفهوم
عليهما باعتبار ان نفس المبدأ هو السواد في احدهما اشد
منها في الاخر فلما في الحاجة الى جعل المفعول بالشك في
المشوق لا يجوز لكونه اختلاف في المبدأين مرجعاً للاختلاف
صدق المطلق عليهما على ان اختلاف المبدأين في نفسها لا يوجب
اختلاف صدق المشوق من الجسمين على معوضها وكذا صدق
المطلق عليهما الا ان يقال اصطلاحاً وجعلوا المفعول بالشك
المشوق النسبة لا معوض المبدأين باعتبار ان نفس المبدأين
مختلفان وان لم يكن اختلاف في صدق المشوق وفيه شبهة
وغاية ما يمكن هو ان يقال ان وان لم يكن النسبة الى
المعروضين وكذا المطلق النسبة الى المبدأين اختلاف في
تحققها فيها لكن للمشوق اختلاف في الصدق على المعروضين
وسببنا ان مفهوم الاسود من لا وان كان تحققه في
الجسم المعروض للسواد الشديداً والجسم المعروض للسواد
الضعيف على السواء لكنه صدق على المعروض الشديداً
اشد اذ كان فيه ازيد كثره لهذا المفهوم باعتبار ان السواد

الشديداً يترشح منه العقل امثال الضعيف فباختبار كونه
معروضاً لكل واحد منهما في هذا المفهوم لا يقال على هذا
ايضا لا حاجة الى جعل المفعول بالشك في مفهوم المشوق اذ
يكون ذلك في المبدأين نسبة ودر الشديداً والضعيف
لانا نقول قد يقال ان الذي ان صدق الاسود على الاسود
الشديداً باعتبار قيام السواد الشديداً به لا المطلق المأخوذ
فيه ذلك المشوق بخلاف صدق المبدأ الاسود الارم صدق النسبة
على نفسه وذلك يوجب اختلاف صدق المشوق على المعروضين
دون صدق المبدأ على المبدأين ويظهر بعد ذلك التحقيق بان
الشك لا يمكن في الذات والذات او المشوق لا يمكن انما ولا
ذاتاً لما تقرر في موضعه وزيادة التحقيق في ذلك لتعقيب
الذات والذات على التحقيق لا الشك في كل موجود ويعبر
عنه المحققون بالوجود المطلق ويجعلونه واحداً في الكل
لا اختلاف فيه الا التعيينات والاعتبارات العارضة
لان الجسمين والعرضية وكذا الانبائين والعرضية والشدة
والضعف وغير ذلك من الاختلافات ليست الا عراضاً
واعتبارات عارضة لذلك السمع الواحد في الكل المعروض
نفسه على التعيينات والاعتبارات وعلى هذا مع

اراد بها ما يوافق النقصان والزيادة اقول في البحث ان
كان مع الشئ نقطه ظاهره او الشئ ذكر ذلك في فاصلة
في فصل خواص الكم وذلك موضعه وان كان على الكم فهو
انما ذكر قول الشئ بهذا الاستعداد **قول** فلا تخطئ انما
قبل لو قال فلا ربحا بعد اشد عدو به خالفه لكان
لان المثال الاول لا يحتمل الزيادة اقول يمكن ان يكون ثلثه
خلفه فان ثلثه خطوط اربعه خلفه نقاط الالف في الكلام في
زيادة الاعداد وذلك زيادة في المحدود **قول** يمكن ان يثبت
الاشكال فان يمكن ان يثبت في الخط الذي الطول في اخره في مثل
ذلك الخط الاخر في زيادة ولا يمكن ان يثبت في مثل الخطية
المطلقة التي في الاخر وزيادة اذ الخطية المطلقة فيها على السواء
قول وكذا القول الظاهر ان كلام الخ ووجهه ليس هو قوله في الكلام
الشئ والمشار اليه في قوله بامتنابه ذلك على الاول فيكون
وعلى التام كخطه والمراد بامتنابه سائر الكيفيات كما هو
والحوادث وغير ذلك **قول** وان اورد في المقام الثاني لاني
لا اذكر في المقام الثاني الا الاشد والاضعف متعلقان بالمهية
وذلك لا ينقص الدراع والدراعي اداختلف الاشد
الاضعف لا يمتنع اتحاد الازيد والنقص لان القول بهذا

الاضعف على النسبة وجد فيها هناك قوله الازيد والنقص
موجب لاشكال فيه وعلى النسبة لا يوجد فيها ذلك امتناع
الدليل لا الدواعي على الا ان يكون قوله او تعرف بين الزيادة والنقصان
جوابا للنقصان فيحصل الحد في الاعداد وعلى التام يكون جوازا
لمنع جريان الدليل في المقادير وذلك ان يمنع المقدم للثاني
المحدس كحكم باختلاف الزيادة فيمكن منع جريان التثنية المذكورة في
المشابهة بهذا ايضا اذ لا محذور في اتحاد الخط الذي في غاية
بل في الخط الغير المتناهي مع الخط القصير نوعا لكن برودة كذا
جوانها في الاعداد ايضا كمثل ذلك فالنقطة كحكم ويكون
اختلاف الاعداد من الدليل في اخره مثل اختلاف الزيادة
كما هو المشهور لا يمتنع جريان هذا الدليل فيها فالنقطة بينهما
في الجواب عن سبب هذا الدليل كحكم فلا
يخص عنه الا ان قيل لو بد ذلك انه لو كان الخط الزايد والنقصان
محدودا بالمهية فيكون الخط نوعا حقيقيا لهما وكم المقدار حقيقيا
قربا للخط والسطح والكم التعليم فينبغي ان يصح ان يقال هذا
السطح ازيد من ذلك الخط مثلا اذ يعني لعمري نسبة بين اترك
اشراكها في الجنس القوي كما يصح له يقال الاربعة ازيد
الثلاثة وسواد العم ازيد من سواد الحذر في ذلك اقول كذا

الاشراك في الجسم في صحة النسبة بينهما المفهوم من كلامهم وهو
ان الامور المتباينة لا تقاس بعضها ببعض لئلا يتركب من الاشياء
في الجسم مما يخرج عن النسبة والمانعة على كل واحد ولو سلم وانما يعم
الجسم مطلقا فليعلم صحة تلك النسبة على اختلاف المحالين المحسوسة
ايضا فهو ان اشراك الخط والسطح في الكم المطلق الذي هو
الاقول فقلت كقولهم الماشقون في الحاسب الاول وهو
المرام النما لغيره في الفروع والارباع او متعلق المقام الاول
لكم بعيد كسب اللفظ **قال** انه لا بد ان يكونا من ابراهيم
ولم يزل ليس في ذاته جميعا اوله وان كان في جميع لم يعم
اجزاءه **قال** انه واثبات ان الموجودات ابراهيم
ارادته لا سبيل لاثبات الفرد فذلك لا ينافي عدم ما ذكر
القابل او من جهة العالمين لا اشراك المعنوية فالقول بوجود
فرد خاص وان ليس لاثباته سبيل وان ارادته لا سبيل
الى عروضة فذلك فاسد كيف والدليل الثاني يدل على
عروضة كما سنعرف به في البعض **قال** انه لم يثبت
كلمة المشكك فيكون كقولهم كذا الوجود بالنسبة الى حصة
قال انه واخيرا والكلام في الكلام في ثبوت اثبات زيادة
الفرد مما لا سبيل اليه فاثبات الفرد لا يقيد وهو لو سلم

تسليم لان كونه زيادة الفرد سبيل ومنع ليدلها **قال** انه
لكذلك جندك ان مفهومها الاول ترك لفظ المفهوم لان المقصود
زيادتها لا زيادة مفهومها او كونه كونه مفهومها عندها لها ولا
لم يعم من ابراهيم **قال** الحاصل ولا نقول انما نقول انما نقول انما
راجع الى المحسوسة لو كان مفردا على بعض النسخ ولا المحسوسة والوجود
ان شئ على بعض بعضها وتغير الشئ بظاهرة فاعلم انه ثم
على تقدير ثبوت الضمير ان جعل دليل واحد كما هو في كلام الشئ
يلزم استدراك في الدليل ان انفاك المحسوسة والوجود
يلحق في الاستدلال وان جعل دليلين لا يتم احدهما في اثبات
الزيادة او على تقدير كونه الوجود جوا يكون انفاك العقلية
وان جعل ثلثة دلائل على الزيادة يلزم الامر من معالتي كل
واحد منها واحد ويجعل المحسوسة دليلين واحد منها على نفي
العينية والداخل معا والاخر على نفي الفخول فقط لا محذور
بعيد **قال** وانت خبير ان عمل العقل في المحسوسة على التصور
الوجود على التعميم ثبوت المحسوسة فانه لا بد ان يكون عليها محمول لا على
واحد **قال** انه لان من الانفاك العقلية ليعمل
الاقبال لم يجعل قوله العقلية غير ارفع الابهام عن النسبة الاضائية
بل على الاخر الضمير انفاك كما وكيفية انفاك المحسوسة المحسوسة

الوجود لها حاشي كونهما متعلقا من غير فعل المبدء وينبغي وجود
وهذا المحال مع افراو ضمير انفسا كلفا لا يمتنع بنبينا يحتاج الى تكلف
تمام ويحتمل ان يكون مراد المقصود لا نفعا كما تصور او تصديقا من قد
يتصور كل منهما مع العقل في الآخر وقد تصديق لكل منهما مع
الشك في الآخر ويحتمل ان يكون المراد الواحد ما يتصل به به
الآخر بنظر الفكر فليكن متعابرين **قول** فوال هذا القابل
كما يفهم الشرح قد نقل عن الشرح هنا عاشر قوله وما نقل من
هذا القابل في حاشي كما به ان قول الشرح انما يستحيل الشك في
اتصاف السبح بمقوماته في المراد المقصود لا يتصور المبدء وشك
في وجوده واما مراد بان مقصد الشرح ليس ان هذا يدل على كلام المقصود
بل انما اورد الشرح لاثبات المقدمة المنوعة المراد
افترى ولعل ان يكون الشرح في المقصود اليه رحمه الله ثم ما ذكره في دفع
هذا الاستشهاد بان مقصد الشرح ليس ان هذا يدل على كلام
المقصود بل انما اورد الشرح لاثبات المقدمة المنوعة لولم يكن مقصود
الدليل على ما ذكره من عدم العقل لاثبات الشك بل انما
التصديق بقبول الوجود لا لاثبات ذلك لا يفهم من الشرح
او غرضه من الشرح انما اورد ذلك لاثبات المقدمة المنوعة ففهم
صلاحيته لا يفهم بل يكون كذا على الشرح القديم ولكن ان يكون مراد

القابل فقول المراد كما يفهم الشرح المراد المقصود كما يفهم
من قول الشرح في اثبات المقدمة المنوعة ما يصح تقرير هذا
الدليل وليس المراد ان يفهم كلام الشرح ان مراد الدليل
في قول الشرح قال والمراد كما يفهم الشرح ايضا انما يتصور
ولم نقل مراده ان يتصور المبدء وشك في وجوده كما يفهم
الشرح انما لا ذلك **فقال** الشرح وانت خبير ان هذا الكلام
يعمل مراد القابل ان هذا الدليل بعد ثبوت دليل على زياده وجوده كما
انما على تقدير كقصة كذا النقص فخطا ما ذكره **فقال**
الشرح انما لا ذلك المراد معلوم لنا لا يذهب عليك ان هذا
الدليل على تقرير هذا القابل هو ان العقل المبدء وشك في
وجوده لا يتوقف جواز ثبوت هذا الشرع في الوجود وانما هو
على تلك المقدمة نعم جوازه فيه على تقريره يتوقف عليها
لا يقال يتوقف الدليل عليها على هذا الشرع ايضا
ان لو لم يكن الوجود معلوما يجوز للمؤمن شك في كونه ولا يعمل
ان غير شك في كونه لا نقول بخبرنا انما نقول انما لا يعمل
ليس انما يقصد به امر مطلقا على ان عقائد الشرح كما نقل
ذلك كما لا يخفى على الناظر فيها فذلك ليس الاخطا محضا
ولكنه لا يتصور ان يثبت بانه نظر لا قول هذا القابل للمبنيات

الله يمكن تعقل خصوصياتنا مع عدم تعقل وجودنا فانه
 يراد على انه قد يكون في اجزاء الدليل في الوجود الخاص بتقدير
 الشئ وعلى هذا يظهر لك كلام السيد قدس سرى في هذا
 المقام مشغول بم لا يكفي له جوابان هذا الدليل في الوجود
 المطلق ايضا يتوقف على تلك المقدساتين والفرق
 ان شئنا كما فيه ظاهرا لا نستره به بخلاف شئنا في الوجود
 الخاص **قال** لانه قال هذا الدليل لو لم يدل لا يفي في المقام
 من كلام القائل في هذا الدليل لو لم في زيادة الوجود المطلق
 على زيادة الخاص ايضا لانه لو لم في الخاص لستم فيه ولو لم
 في المطلق الخاص يتم في الخاص والاصح ارجح ولا شك
 ان المقدساتين ثابتان في المطلق والبيان في الخاص **قول**
 لا سيما في بعض النسخ نعم بعد ان ثبت بوجه ان كلمة نعم
 مفرقة لما سبق وهو وجهنا قوله لو لم يدل على زيادة الوجود
 الخاص فيصير معناه على تقدير حمل على التحقيق والتعقل
 لو لم لم يثبت ما يتوقف عليه من حلية هاتين المقدساتين
 لدل بعد ان يتم المقدستان ولا شك في بعد ثابته على هذا
 الوجه لا يتوقف على المقدساتين والمطلوب كونه اخر ايضا
 بكون معناه لو لم بالمقدسات المأخوذة في اجزاء في زيادة

المطلق لعل في زيادة الخاص جرات يتم المقدستان **قال** الشئ
 والثانية لانه هذا الامر معطوم لنا قبل في اثبات تلك المقدسة
 سبع في الشئ بان هذا الدليل ثابت في الوجود المطلق والوجود
 الموهبة بالكون فاذا كان الوجود الخاص بعض الموهبة او جواها كان
 مستغنيا بالكون ايضا الماهية الاولى في ظاهره والماهية الثانية في باطنه
 ان تصور الشئ بالكون يتوقف على تصور جميع اجزائه الاولى بالكون
 ولا يعلم انه كونه وكان مراد الشئ بالتصور بالكون تصورهما بالكون
 مع العلم انه كونه فليقابل بقوله لا يمكن لتعقل الوجود في ضمن
 الموهبة لا يمكن ان لا يدرك تعقله قبل تعقل الموهبة حتى يعلم بان
 الموهبة لا تعقل بل لم كونه عنها او جوا اولس يمكن تعقل بل لم
 كونه زيادة الا لا يتكلف ونعيا لوجوده اذا كان متعقلا
 في ضمن الموهبة فاذا تعقل الموهبة مرة اخرى يعلم انه زائد ام لا
 ذكره بقوله الا ان يقال يجوز له كونه الوجود الخاص في مشرك
 الخاص والمطلق والشعرة بين المطلق والخاص ان المقدساتين يتم
 في المطلق دون الخاص **قول** في كل من القول على التعذر من كمال القول
 هذا اخر ايضا على ما يفهم من كلام الشئ من انه اذا حصل في الموهبة
 ثبت زيادة الوجود الخاص وكونه متعلقا بالمقدسة الثانية
 ان كل من تقدير تعقله بالوجود المتنازع بالكون يجوز ان يمتنع

لا يجوز ان يكون تصورهما بالكون

او انك تعلم
تفعل بالوجود
ان

عند تفعل المهيبة لا يعلم ولا يعلم انه هو الذي كان تفعل بالوجود
او كنهه اشرف وعند تفعل بالكنه لا يعلم انه هو الذي كان تفعل
ومثل يتاين كنهه في التقدير في نفس وسط هذا هو حاصله انه
في تفعل تفعل المهيبة في امره هو غير معلوم ولا يعلم انه غير معلوم
وغيره من هذا انه على هذا ايضا لم يتم ما قاله في قوله فلان
لو لم يكن معلوما لكان لم يعلم انه غير معلوم لانه تفعل المهيبة لكونه
لم يكن معلوما ولا يعلم انه معلوم فعند تفعل المهيبة لم يعلم انه غير معلوم
لجواز كنهه معلوم ولا يعلم انه هو في نفسه ان يراد الشئ ان يكون
المقدس في ما لا يدر في اثبات زيادة خاص وذلك لا يتوقف
على خبرها ويجعل كنهه في تفصيل المقام وتوجيه ظاهر **قوله**
والاعمال الاول فلا اذا علمنا الشئ بالكنه ولم يعلم انه كنهه يتاين انه
العرف بين الذات والعرضي شعور وليس مراده تصور كنهه
الشئ مع عدم العلم بان ذلك كنهه ذلك الشئ لان قوله فلان اذا
علمنا الشئ بالكنه لم يعلم انه كنهه وان كان قوله كما اذا تصورنا كنهه
الناطق ولعلم انه كنهه لان ان يعلم ذلك المعرفه في نفسه
لعل مراد الشئ تصور الشئ بالكنه لا تصور كنهه **قوله** فلهذا
ان كما حصل عند تفعل بالكنه صميم تفعل راجع الى الف كما هو
مراد العيان وادراج الى الف ان ايضا محتمل للقول الا حسن

ان يقال عند تفعل بالكنه هو ولا يتاين مثل
ذلك في التقدير الاول اذا لم يفهم العلم بان هذا وجوده لهذا تصور
مع الجمل كنهه مطلقا وكذا مع العلم بالكنه ويجعل ان هذا كنهه لم
نعم لو كان الكنه معلوما وكذا كونه كنهه لم يعلم انه هذا الوجه
بمنازلة كنهه لكان غير الكنه حيث انه علم الكنه وان
كنهه وفي هذا العرض لا يعلم الكنه اصلا والارز الحفظ من
الايقان اذا علم له هذا وجه بمنازلة هذا تصور امره ان كنهه
فيه هذا الوجه علم انه تصور والافلا لا نقول كنهه الوجه بظاهر
لحصول في الوجه بوجه انه ولا كنهه كنهه حاصله المراد
المراد بمنازلة كنهه في التفعل لكونه كنهه في نفسه فلا
يحصل عند تصور ذلك الوجه الا هو بعينه ووجه كما ان
له هذا وجه الى كنهه الوجه وبتفعل بالكنه ووجه التفعل الى
المنازلة في عرفهم انما تبادر منه ما يقارب الشئ في الواقع على كنهه
وكتسابه في نفس الامر **قوله** لا يقال على تقدير كنهه لا يكون
معلوما اذ لا يفهم قوله لم يعلم انه غير معلوم لانه فانه بدل على ان
الوجود غير معلوم في صميم تفعل المهيبة في الواقع لكن لا يعلم انه غير
معلوم في صميمه ووجه كنهه من هذا ايضا لقوله لكونه كنهه معلوما المراد
منازلة كنهه لم يكن معلوما في صميم تفعل المهيبة ولا يعلم انه لا يعلم

يعرف قوله فلا يلزم من كونه معلوما ان لا يتناقض بين المفهومين
 وبين المفهوم قوله لا يلزم من كونه معلوما لا في نفس غير المعلومية في
 نفس ذاته في المعلومية في ضمن فعل المزمية هكذا ينبغي ان يؤخذ
 هذه الحاشية وهي تقتضي عن بعض الحكماء ان لا وجودا او
 للتناقض بوجوه **قال** الحق والمحقق الاسكان تعويده ان
 لو كان الوجود عينيا او جبر الممكك لم يكن الممكن ممكنا بل واجبا فيكون
 امتناع العكس ان يقع في نفسه في حيزه وعزمه فيكون العكس واجب
 ايضا وهكذا ارجح ان لا يكون ذلك في وجوده فيكون ان
 انما يلزم اسما الممكك لو كان عينيا الوجود ما يخص او كان وجوده
 انما يخص جلاله او موجوديته به فلهذا نقدر العيب او الجبرية
 بلزم الوجوب فيلزم منه ان يكون وجوده انما يخص زائدا عليه
 واما الوجود المطلق فلا يلزم منه عينية الممكك او جبرية له
 اذ ليس بوجوده الممكك في محله عينيا او جبريا الممكك
 الوجود انما يخص زائدا عليه بناء على ان المطلق عرضي لنفسه
 ان افراده ولا يلزم الوجوب والظاهر من كلام الحكماء ان
 معنى الدلائل الظاهري على زيادة المطلق ولو كان بعضها جازيا
 في انما يخص ايضا وهكذا ان يقال في تقدير عينية المطلق
 او جبرية ايضا يلزم وجوب الممكك اذ لا معنى لعينية المطلق

ان المطلق نوعا من الوجود لا افراد الممكك فلو كان انما يخص جازيا
 نقدر المطلق انما عروضا انما يخص المطلق والامر بالعكس وكذا لو
 كان المطلق جازيا او انما يخص جازيا انما عروضا انما يخص المطلق لا في ذاته
 عروضا انما يخص المطلق والكل العروضا انما عروضا انما يخص المطلق
 عروضا انما يخص المطلق والعكس هذا ثم لا يخفى ان الممكك لا يستلزم الوجود
 الوجود الذي هو وجوده الممكك عليه بان يقال لو كان عينيا او
 انما يخص الوجود الممكك انما عروضا واحدة ولا يخفى في العدم الا
 المتفحات او التي يكون في نفسه فيكون كل شيء ممكن في نفسه
 نفس الوجود او لا فاذا كان موجودا عينيا به انما يخص الوجود
 وكذا يلزم ان لا يكون الجبر والبدنية وهكذا الكلام في حصول الجبرية
 وغاية ما يمكن ان يقال هو ان يقال عينية الممكك الموجود
 موجوديته به انما يخص الممكك في جعله موجودا محتملا
 لا امر ولا يلزم منه ان يكون محتملا لا يجعل مطلقا جازيا
 ممكنة لا يجعل البسطة فلا يلزم من اجتماع الممكنات
 في الوجود واحد بها لو تم لكل لا يخفى في المفهوم كلام
 القائلين بهذا الدليل في الوجود المطلق لو لم يدل على زيادة
 انما يخص ايضا لا انه لو تم في انما يخص انما عينية او لم في المطلق
 انما يخص نعم نعم انما يخص اذ ذلك هو محض وجه لا شك ان

المقدّمين ثابتهان في المطلق كما سبق ولا يتناول فيهما
لا ياباوه بعض الشئ نعم بعد لم يثبت توجيها لركله
نعم مقرر كما سبق وهو قوله لو لم يكن له زيادة الوجود
انما هو في حيزه معناه على تقدير حمل على التحقيق والفضل
لو لم يكن ما يتوقف الامة عليه وحملته بعد المقتضى
لدل بعد لبرئهم المقدمتان ولا شك في بعد ثابته
لا يتوقف على المقدمتين والمطلقة تقدير كونه اخر ارضا يكون
معناه لو لم بالمقدمات التي اخذت فيها لدل بعد لبرئهم
المقدمتان الشئ لم يوجد مكرراتي شريعتي عليه
انه مكرراتي لا يربط عليك ان هذا المالم على تقدير يكون
عينا في الجميع او جوا في الجميع او عينا في البعض جوا في البعض
الاخر اما لو كان جوا في البعض وعينا في البعض وزايدا
في البعض الاخر فلا والمتك ان اختلاف الوجود في عينية
والدخول والعرض ليس في تصور قد عرفت فساد فيهما
قبل فالاول في التماثل لو كان الوجود جزءا او عينا لمية ممكنة لم
يكن تلك المية ممكنة لكن قول الحق تحقق الامكان او نقاد
بانه كذا لا يكفي الشئ فلو كان الوجود نفس المية لم يتصور
بما كان نسبة شئ من الوجود المطلق والمفهوم والكل و

لم يوجد مع

والسبح وانه يحقق النسبة بين كل واحد منها وبين نفسه والبقا
المسلم عدم المساواة بين الذات وذاتية المية الجاهل الدوا بين
حمل نقضها عليها في ذلك الحمل وانما حملها عليها الحمل العرضي قد
تمسكوا بالحمل نقضها عليها في ذلك الحمل فكل الحق الامكان في المية
والوجود على تقدير كونه عينا او جوا اعتبار ذلك الحمل واجب
عندنا ان الرابع بين العرضين في عينية الوجود وعرضية يرجع الى
ان الوجودية المية اهل من بنفس ذاتها او بعرض الوجود
لما و معلوم ان الوجود والامكان والانتفاع انما هي في حمل
ما يكون المية فيه بذا او انقر هذا فنقول لو كان المية وعينية
الوجود كما هو راسخ في كمال الامكان كيفه تلك النسبة فيعلم ان
الحمل الوجود على المية اعتبار عينية ساو بالحمل نقضها
بهذا الاعتبار وقد سلمت استحالة واما الحمل المتعارف
وهو حمل العرضي فخرج من حمل الرابع ولا يكون الامكان بعينه
لا المية فاصل اقول وفيه كبت اذا الرابع بين العرضين في
عينية الوجود الخاص وعرضية يرجع الى ما ذكره واما انهم
في الوجود المطلق فلا والطاهر له الدلائل انما انهم على زيادة
المطلق فلا يتصور في ذلك فيه نعم لو كان الوجودية المية المطلق كما
هو راسخ في كمال الامكان لما ذكره وجه الخروج لم يقدح في

عليها فائدة فيكون المراد بالجل في قول الحق وانه في كل حال على الوجه الذي
 المهيبة بغير كمال الكلام في الوجود وتكون حادثة في العموم لو كان
 الوجود عين الحيات لم يكن العمل مطلقا فائدة اذ في كل
 مهيبة من الوجود وعين مهيبة اخرى فلا يغيب عن الوجود على المهيبة
 ولا حمل مهيبة اخرى عليها لكن الدليل بهذا التفسير على عينية الوجود
 لجميع الممكنات ولا يلزم منه ان يكون عينه في البعض ولا في
 انه يقتض على التقرير في كل الوجود على الواجب فانه مع كونه
 عينه في فهمه عليه فائدة بين الوجود والموجود مشترك كما يمكن
 في كلام الشافعي وجوابه المراد بعدم الفارق عدمه في صورة
 تعقل المهيبة بالكنه ولا شك انه على تقدير عينية الوجود للمهيبة
 لم يكن العمل بالكنه عليها فائدة بعد تعقلها بالكنه وفائدة حمل الوجود
 على الواجب غير متعقل بالكنه فافهم ثم لا يلزم عليك ان
 يكون العمل في كل فائدة العمل والحاجة الى الاستدلال والبيان
 على زيادة الوجود واما الاول فيكون المراد بفائدة العمل لا يكون
 بديها بعد تصور الموضوع ولا شك في ثبوت الوجود
 للمهيبة على تقدير العينية وكونه بديها بعد تصور
 المهيبة واما الثاني فلان ثبوت الوجود اذا كان بديها
 على التقديرين فلا يكون محتاجا الى الاستدلال لكن لا يخفى ان

المتساوي كان في العمل على فائدة في الوجود فقط او على فائدة في الوجود والعينية
 يرجع الى دليل التفكاك العقل مع العقل في نفس ذاته
 ايضا مريد في نفسه في نفس قول الحق ولا نقضا لما اعتقد لا
 او لو حمل على العمل في نفسه على غير كمال في كلام الحق
 واما جواب عن هذا الدليل ودليل التفكاك العقل قبل
 وكذا انهم لم لو كان تصور الوجود بالكنه متفككا عن تصور
 الحيات بالكنه ولم يلزم ان يكون كنهه اليه متفككا فيه ويكون
 ثبوت كنهه محتاجا الى الاستدلال وان تفكاك تصور كنهه
 الوجود عن تصور كنهه المهيبة وكذا الشك في ثبوت كنهه
 لكن المهيبة بناء على الوجود واما او ذاتيا للمهيبة واما تفكاك
 وجهه او الشك فيه فاحتمال الاستدلال فلا يتأثر كونه ذاتيا
 او ذاتيا الشك فضلا عن اعتبارها اليها قبل هذا متعلق
 بالتقرير الذي له دليل التفكاك العقل وهذا الدليل
 ونوقش فيه بان هذا الكلام انما يصح للمهيبة ادع المستدل
 لتصور المهيبة بغير كمال لثبوت الوجود للمهيبة
 على تقدير كونه الوجود ذاتيا لها ولم يرد المستدل بل ادعا
 هو انه لو كان الوجود ذاتيا للمهيبة واما تصور المهيبة
 المستدل بها فلا يتك فيها فاحتمال بان هذا الاستدلال



على قبيل من ان ثبوت الذات لا يورث له في المعنى
الاختصاص لا على ما ذكره من عدم البعد المعتبر الا في البرهان
الاعتناء على التماثل في عدم وجود ذلك عليه اذا تمسك
والمحيط واحد فلا بد من توجيه الدليل على وجه يصح ان
الذكر ذكره عنه عليه كذا استوجه النفس يصرف
هو عليه لم يرد بوجه العقل في الوجود غنله فيها حتى
قوله والنسور بالوجه هو لا للمعبر منتملا وكذا عدم التمثيل
لا يقتضي عدم العلم حتى يتبع التوجيه اليه لا تنافي التوجيه
نحو المطلق على المراد بالوجه على خط سطوح على الوجود
كما يفهم من الحاشية حيث قال المراد بالوجه ملاحظ
الوجه على الوجه الذي عليه فاما اذا اخطانا الكاتب على الوجه
الذي يصير عنونا لا فاده كما في قولنا كل كاتب كذا فقد
لا خطناه على ذلك الوجه بخلاف ما اذا اخطناه على الوجه
الذي لا يصلح لذلك كما في موضوع الغضب الطبيعي مداه
الفرق بين العلم بوجه الشيء والعلم بالشيء بالوجه لا يتوجه
القاصرون من ان الفرق بالذات اذ المعلوم في الصور
الحقيقية هو الوجه كذا في الصور الاولى ملاحظ حيث
يصلح للانطباق بخلاف الصور الغائبة انتهى ولم



منه ايضا في صورة الصور الشخ بالوجه ليس ذلك الشخ
معلوما احد حتى لا يفتي في التميز في الصور السابق عليه بالوجه
لم يرد كما يفهم من قول المعلوم في الصور في الحقيقة بالوجه
الذي ليس معلوما بالحقيقة ولا كان معلوما في الجملة وهذا الطريق
اليه العالمون الشخ فان الشخ يصير معلوما عنهم بمثل الشخ
في العلم من كذا في التوجيه لا توافق ذكره في بل الحاشية بقوله
اذا اقيست ذلك على تلك كلام الشخ فلا يوجد محال
كلامه على ما يفهم من ظاهر امر ان العلوم في صورة الصور بالوجه
ليس الا الوجه وير عليه مع ما سبق انه اذا كان الامر كذلك فلا
يتميز الشخ على عده عند العقل الا بعد تصور ما لكنه اذ الوجه
ولم كان يخصها في نفس الامر كمال عند العقل كحق في افراد
ما ليس من الامر او الواقعية له فلا يتم ذو الوجه عند العقل
بذلك الوجه وكذا يصح كونها خلق مثلا بالنسبة الى
الانسان وفي التماثل فان بالذات متماثل في قبل
على هذا الطريق لا يكتب التماثل والعلم والمعلوم بالذات بل في كذا
فقط وفيه للمعلوم بالترسم هو الوجه وهو متحد مع العلم الذي
يكونه فالا كما في العلم والمعلوم ليس كخصا بصور
التماثل بل يحقق في صورة الرسم ايضا وعرضنا انه

الانسان ج ٣

العرض المراد بالعرضيات الاسرار التي يكون صدق بعضها قائما
 بغرضه فلو لم يبقا فصدق ذلك الاتحاد وهو قائم الاشتقاق
 فانه يقع ما قبل ان يفرم على ما ذكره لم يفرم اتحاد المحمدين في الناطق
 بالعرض وكذا اتحاد النوع عرضي بالنسبة الى الجنس والفضل
 وكذا الجنس الى الفضل فهو من النوع ليس بالما ولا ذائبا
 والفضل وكذا الجنس الى الفضل نظر في اتحاد اور
 عليه لو كان بينهما نظرية في القطع التبعي والارتباط لا
 بذلك لم يكن اتحادهما في متعلق بل بان احدهما هو على الآخر
 الاثر انه يصح لم يبق القطع التبعي متحدان بالجوهر لا يصح
 لبقائهما احدهما هو على الآخر اقول النظر لا يثبت في الغافل
 جميع الكميات حتى يرد ذلك بنسبة عرضياتها
 لا يكفي عليك ان يفرم لم يفرم العقل العرضي لا على وجه الانطباق
 ايضا مستلزم العقل المهيبة لانه ايضا موجودة بوجوده في
 الخارج بالعرض فليعلم ان هناك الامر في الذهن لا العرضي
 انما يوجد في الخارج بوجود المهيبة باعتبار انطباقها وبقية على
 ثم اوردها عليه انه لم يرد ان يثبت اليها على سبيل التجوز فلا
 كدبه تغا ولا فائدة فيه وان اراد ان يثبت اليها حقيقة
 انها يوجد بذلك الوجود فهو كلام خالف عن التحصيل او لا

الموجود به الشيء بوجوده وان اراد معنى اخر فلا يبرر سانه للبين
 حال وكذا الكلام في وجود عرضيات المهيبة في الذهن اليها
 واحب عند اختيار الاول وضع عدم الغايب في
 مع لو كان الوجود نفس المهيبة لا يكفي عليك ان يجعل جعل انقضاء
 المناقض وليلا على نفي المهيبة ايضا على التقرير من ان يقال
 لو كان الوجود جوا للمهيبات كما قولنا السواد ليس بوجوده
 قولنا السواد ليس بسواد لان نفي الجبر يستلزم نفي الكل وذلك
 حكم التقيضي او يقال ذلك ما قضى قولنا السواد بسواد
 المناقض الاصطلاحي اصدق السالبة لا يقتضي
 هذا ما يبرر ولو جعل المحذور اجتماع التقيضي في نفس الامر
 والشك لم يجعل في هذا التفسير ذلك محذور بل جعل المحذور كون
 قولنا السواد ليس بوجوده حكما بالتقيضي الجواب عليه
 لا صدق في كل حين في الواقع وبذلك يتبع ايضا ما يقال
 لم قولنا السواد ليس بوجوده صادق على تقدير القبلية
 وجعل المقدم واحدا للمناقض كما مر في انه جعل المحذور في
 المناقض لا اجتماع التقيضي كنهى ولو جعل المحذور اجتماع
 التقيضي كبر الدليل في نقض المحذور ايضا لو كان الوجود
 رابعا لجرم اجتماع التقيضي في قولنا السواد ليس بوجوده

لان صدق هذه الوضعية يقتضي وجود السواد وصدق هذه الوضعية
لا يقتضي عدمه واذكره ان صدق الب لانه لا يقتضي صدق
الغنوان على الذات في نفس الامر مشترك لكن برده في
التقرير انه لا يلزم لم يرد قولنا السواد ليس بوجوده ^{لكنه يقتضي}
لوعلم غيرة الوجود للمميزات ولا يلزم العينية في نفس الامر
والراجح انه يوجب فعل الشئ لذلك عدل عن هذا التقرير الى التقرير
الذي واحد صدق التقيضين وجعل المحذور اجتماع التقيضين
في الواقع كاهو الظاهر ولم يكن جعل المحذور فيه ايضا رافعا
نفس التناقض لاصدق التناقضين كما سبق في المسئلة
هنا بقوله حكم الب على حكم في الموجبة او متعلقة
بتلك كما شبه كاهو الظاهر ويكتفي بتعلقها بالماشبه القائله
ايضا اذ الصادق في نفس الامر لا يفي انه لا حاجة في اننا
المطلوب اخذ صدق تلك القضية او المحذور كما حكم
ظاهر المنع لروم التناقض في قولنا السواد اسود او السواد
ليس بوجوده لاصدقهما في نفس الامر والصدق في قول
الشئ انما يقتضي صدق ليس المعبر الاصطلاح في العلم ^{الظاهر}
لواقع بل يرفع توهم قولنا السواد اسود ليس يقتضي
محققه لا امتناع النسبة الترتيبية فراهه بقوله قضيه

صادق قضيه معقوله كقولنا كان متناقضا لتلك القضية الصادقة
في نفس الامر مع ذلك القضية المعقوله وبذلك ما ذكرناه لم
المحذور والارام المتناقضين اجتماع التقيضين مع المحذور الظاهر
يرد عليه انه لا يلزم اجتماع التقيضين لو كان قولنا السواد ليس بوجوده
وهو لم يرد بقوله الوجود فينا في المميزات بل المتناقض له
ليس سواد متناقضا بلنا على المحذور متناقض الضرورية الازالة ^{المطلقة}
لانه متناقض للمطلقة بحسب الذات وصدقهما على الصادق ^{المطلقة}
المتناقض المحذور الازالة نعم يمكن ان يقال الضرورية الازالة ايضا
صادقة على تقدير عينية الوجود فينا فيها الاطلاق العام بحسبها
صادق كما ذكره لكن يدبر رجوع الى الجواب الذي ذكره بعد
وقولنا السواد اسود انما يصدق في السواد بوجوده قال
في المماثلة ومع كلام القدم للعقل بعينه السواد متناقض
نفسه واما حظه مع العوارض وح كونه حاله على العالم
لا ادر الحكم بما يمتد مع شرا محمولات بدون الوجود والافتقار
وعرفه من ذلك دفع اليك ان السواد سواد في نفسه
مع قطع النظر عن الوجود والعدم او القدم صرحوا بان الازالة
بما هو ظاهر واثبات لم يرفع قطع النظر عن جميع ما يعرضه فلا
يكتفى بثبوت السوازية بالسواد الموجود فاجاب ان معنى

كلام القدم الى اخره والجواب ان هذا انما يتلوه جواب
على كلامه وجنى الابراذ فان كل الوجوه من قبيل ان كل السواد
ليس سوادا وذلك اعراض المطلوب الذي هو بقاءه الوجود
لكن برده عليه لم يقل المسند الى اننا قضيه صاعده وقد نفى الامر
من قولنا السواد سوادا كما نفى من قولنا السواد ليس سوادا على
ذلك التقدير وايضا لو كان كذلك فصدق قولنا السواد
ليس موجودا ايضا لا بل لم يكن متبعا عليه وليس كذلك واخذ
صدق قولنا السواد سوادا على ذلك التقدير وصدق قولنا
السواد ليس موجودا كسب نفس الامر مما لا يخفى في هذه المسئلة
الجواب على تقدير بقاء الابراذ الذي هو بقاءه في نفسه
السرر الاول ايضا لان قوله ان الله لا يقضي صدق وصف
العنوان على موضوعه في نفس الامر بل قد يكون صدق وصف
العنوان على تقدير العينه لانه كما صدق العنوان
على الموضوع ضروريا ولعل وجه انه لم يكره عليه ايضا
لان صدق الاله مطلقا لا يقضي ذلك بل قد يكون
لواسطه خصوص تلك المادة المقدمه فصدق السواد
بالضرورة على تقدير عينه الوجود ورجع بهذا السرر الى
السرر الثاني الذي اخذ فيه السواد سوادا وقضيه صدق

على هذا السرر لا فرق كقولنا في كونه سوادا كقولنا في كونه
بوجودا بل بقاءه على كل وجه الوجود ولا يكتفى فيه بتقدير عينه الوجود
بل بقاءه على جميع القضايات التي هي في ذاتها بعض المباديات على بعض
ضروريا ورجع الى كل الشئ على نفسه فان رجوع قولنا الانسان
حيوان الى الانسان انسان والوجود موجود وكذا نظيره في
القضايات قبله ورجع عنايين السلب التي هي في
انما يستحيل على تقدير الاتحاد لا تعقل لا يكون الا كما في الاله
الذي هو المبدء اثر الفاعل او لو كان كذلك لكان السلب في عين
الامر كجعله الفاعل لانه نقول لا يتصور الاتحاد مع كونه اثر الفاعل
لانه عينه الوجود مع القيام بالنفس في العرش وكونه المبدء
ممكنا لا يتصور عليه في الباب لم يجر ضرورتها واجبا عندنا
اخر كلامه في مقام الجواب في الجواب ان
جواب اقبال السلب الشرعي في كسب الخارج جابر لكونه
لم لا يكون موجودا فيه فلا يكون بقاءه عينه فيه وذلك لان
في الحقيقة السلب الوجود عنه ولو كان وجوده في الخارج محض
لم يحوصلنا ذلك لم يحوصلنا الانسان موجودا في الخارج وفلك الانسان
ليس انسان في الخارج كان صادقا وكنهه الانسان
ليس انسان في الخارج فوجوده في الخارج ولما اذا قلت ان

ليس انسان احد فويط قطعاً ثم قلت في شيء من هذا اذا
اريد الانسان الواقع جهة واما اذا اريد صدق عليه فيكون
كان معناه سلب جميع افراده لا استغناء افراده عن الخارج
الشئ والجواب ان هذا يدل على ظاهر الاستدلال انه جعل الاشراك
عليه في حشد الوجود الموجب ايضا لا جعله في حشد الوجود
الذي هو في الحلال والا فكان حديث الاشراك لغوا وجوالات
بالعبارة لم نقل كقول الوجود في شئ كما لا بد من كونه
واختلاف الواجب ايضا عند دخول بعض المميزات
الشئ فكذلك يجب على الوجهة الثلاثة يصح ذلك لان
جوابه على ان تلك كانت التفضل في تقريره لا في نقله عن الحق
الشرع ايضا ولعله لم يحط جوابا له ايضا لكونه مردودا عنه
او لكونه الجواب ليس كما جاء الاستدلال كما ان الاشراك ايضا
لكن قد انزل في بعض لم ايضا والاوجه لم يفتك لم يتغير
لما لان الوجود على تقدير كونه من الاجزاء المحيية فيكون
اشتمالاً مردوداً لا كما جاء الاستدلال في سائر الاجزاء المحيية
الشئ في المراتب الثالث فما كان يمنع قوله فلو قرر
بهذا لو كان الوجود نفساً كان قولنا السواد بوجوده بمنزلة
قولنا السواد ليس بسواد وهو شمول على المناقض في التفضل

التفضيل الصادق وهو قولنا السواد سواء قيل من اجتماع التفضيل
يعول الجسم لم يرم الاشكال في المناقض في الاول ولتضع صدق
ليس بوجوده في الشئ فلا يلزم اجتماع التفضيل
وايضاً فان قول الوجود بهذا المعنى كما ان يقال كقولنا الوجود
نفساً ايضا لا يتعارض مع الوجود لهما فان مفهوم الوجود لو كان
موجوداً في الخارج لكان يعرض الوجود وان اريد بكون الوجود
لشئ الوجود في شئ في الذات من غير عرض في شئ في شئ
في كون الوجود نفساً كما سذكره في التحقيق فان قلت
لم لا يجوز لم يرد الوجود فرداً متعلق بقوله فان الواجب موجود
لا وجود وتعلقه بجميع ذلك وما ذكره بقوله وايضاً فان كون
الوجود اياه ليس على ما ينعى كما يظهر التام ولا كما في الوجود اعرض عنه
لم لا يجوز لم يرد الوجود فرداً ما لا يتغير غير عارض بوجوده
يعود هو الواجب ما ذكره في الجواب لم يصح جواباً ولعله لم يعرض
بهذا الوجه لان هذا السؤال حانت الشئ وهو عمل الوجود المحيية
لا يغير سبب الاثر والفرد القائم بنفس الوجود بنفسه ليس فرداً
المصدر من المصدر الاثر قد برر والتحقيق لم يصدق
المحل فيكون الظاهر ان ما ذكره بقوله قلت كما تقدم قوله وقلت
على الكمال في قوله وعلى الواجب من قبل الله ويجعل ان

انه لا يقع الطرد في اصل النقص ايضا والحق في انصاف
 العيوب في الصور كما انهم انما يشبه المنصور عند حركته
 انما هي الصور في حاله في العيوب في الصور كالمعتبر
 فانصاف الصور بها حيث انما يكون مستعد على انصاف
 حيث انها صور مستعدة ولا محذور في اختلاف الاحكام
 اختلاف كليات فان كميون حيث ان جبال
 شدة معها في الوجود والمجمل في حيث ان جبال مستعدة عليه
 وجودا وجعلوا زيادة التحقيق في هذا المقام لصفات العيوب
 وكذا ذات الصور مستعدة ان تكونها هيوية وحيوية
 من صفات الوجود المطلق الذي هو من الكمال عند التحقيق
 واليقين والعيون لا يات اعتبارا للملح للصور كما ان الصور في انصاف
 انما هي في الحيوة في تباين الصور في حيث ان هيوية ذات
 الصور موجودة في نفسها من غير حلولها في الحيوة قبل هيوية
 الحيوة لا يفرق تقدم تلك على تلك لان ذات الملح مستعدة على
 الملح والصور في حيث ان صور متاخرة عن ذات
 الحيوة وعكسها هيوية انما هي في صورها في حيث ان ذات مستعدة
 على الحيوة في الوجود ومتاخرة عنها في النشأة وعكسها ان
 يقال انما هي في الوجود قد يطلق ويراد به الظهور وقد

السبع الاول
 من

يطلق ويراد به التحقيق واليقين والحيوة مستعدة على الصور في
 الوجود بل هي الكمال ومتاخرة عنها في الوجود بل هي في الاول لا محذور
 في ذلك هذا المستعد في تحقيق هذا المقام الذي ذكر في الاقدام
 وهذا انصاف ليس في الخارج لا في سبب في كلامه لكل
 مستعدة في الوجود الخارج فانصاف الموقوف به لا هو بوجوده
 في الخارج وجودا اعتباريا وانصاف العيوب في الوجود قد انصاف
 بها في الخارج انصاف انهم لم يكونوا صورا من المبدء فيكون اعتبارا بها
 سبب لكونهم المبدء من اعتبارها في الوجود على الاول السبب في
 انصاف حيث انها الوجود الخارج في انصاف بها الوجود
 من انصاف في الموصوف وجود اعتباريا في انصاف
 بذلك الغرض الخارج ولا سيما كون الانصاف المطلق في ان
 هو انما ان الانصاف الذي انما هو انصاف المطلق في
 بالنسبة الى انما هو في صورها في انصاف في النسبة الى
 واحد انما يذكره وانما في الوجود في ذلك المكان في
 المحذور انهم مستعدة انصاف المبدء في الوجود مطلقا ولكن
 انصاف انما هو في ذلك المكان انصاف الموجود الاول
 كالنفس في الاول الوجود موقوف على انصاف قبل ذلك الانصاف
 بالوجود فهو انما في الخارج فيلزم تقدم انصاف اوله وانما

ولا كنفق المذهب وذاك ان دفع ما ذكرناه سابقا ووضعا في
من ان قبل ان تصاف العقل الاول بالوجود ليس فيه كنفق العقل
موجودا فيه فتصعب الوجود فتدبر ولا شك في ان
في هذه الحال لا وجود واحد في نفس الوجودين الاولين بل في
يتصور في زمان واحد بالوجود والكنه معا والكنه بالوجود
في الذهن بوجوده فيه في نفسه وبوجوده فيه بغيره وسبح المنفرد
بينها ودفع ما في ذلك من الغرر في دفع المحذور لان الامر عدم شأني
الوجود لا الذي منه ولا يندفع كجواز التعدد في الوجود لا يتم على
الامر ان تصور ان الوجود عندك ليس تصور ذلك الشئ الحقيقي
بل تصور توجده اقول في هذا المناقشة انما هو على الحقيقة الغائبة
بانه فلا شك ان ليس في هذه الحالة الوجود واحد في دينا ولا
يندفع ما ذكره لكن ان اخص الوجود الذي هو العلم
قبل ليس المراد منه الوجود الذي من قد يتحقق في غيره كما يعلم
المصور حتى يتوجه انه غير مطابق للواقع بل المراد منه انه
كان الوجود الذي هو كنهه بالعلم لا يطباء العلم كنهه
مطلقا بل كنهه على منسوب من قال في العلم مقولة
الكيف وانما يكون الترتيب في تسلسل الوجودات الخارجية
المرتبة اذ الكيف هو الموجودات الخارجية بخلاف ما اذا كان

مقوله الاضافه والانعكاس ثم لا يعرف هذه العبارة الا ما ذكره
بقوله في المراد منه انه كالا في علم ان حرم كنفق الوجود في العلم كنفق
كل ما في كنفق لا يعرف الا كنفق المعلوم عند العالم مطلقا وبالوجود كنفق
فلا اذ لا بد ان يقع انصاف في كنفق الوجود المطلق لانصاف
لكنفق الانصاف في الوجود المطلق من قولنا على الانصاف في الوجود
او العجز والحمد وبقية بنا على المطلق من كنفق الوجود لانصاف
بالعلم هو بسط الانصاف في كنفق على امر حرم ان علم العالم
على المفسر انما هو في كنفق على الانصاف في المطلق وما احب به
من ان الانصاف في كنفق على الانصاف في المطلق والامر كونه
المعية بوجوده في المطلق والامر كونه في الشرح مرود في
الموجودين انما هو في كنفق ولا يلزم من كنفق الانصاف في كنفق الوجود
بما واعلم من هذا الكلام جعل ظاهره كما ان هذا المراد منه
الكلام ما ذكره في جواب لا يقال في توجده في الوجود في
كنفق الانصاف وهو كنفق في كنفق في كنفق في كنفق في كنفق
الشئ في كنفق في كنفق في كنفق في كنفق في كنفق في كنفق في كنفق
وكنفق في كنفق في كنفق في كنفق في كنفق في كنفق في كنفق في كنفق
يرسوا الوجودات وتوجده في كنفق في كنفق في كنفق في كنفق في كنفق في كنفق
الامر كونه في كنفق في كنفق في كنفق في كنفق في كنفق في كنفق في كنفق

المحبة ومصدق على الوجود وهو نفس المحبة مما ثبت لها من
 الحقيقة اراشت لها في طرف ثبوت المحبة لا يترتب عليها
 الا في الذين اذ طرف ثبوت المحبة هو الذين وليس المراد ان الوجود
 عارض للمحبية المشروط بالمحبية المذكورة ولا ان الوجود عارض للمحبية
 المقروضة لتلك المحبة لما في الذين اذ على الاول يلزم لا يكون المقروضة
 للوجود وهو المحبة بل مع المحبة المذكورة وعلى الثاني والثالث يلزم
 ما ذكره المتكلم من المنع والتقصص مغاير لوجود الوجود والوجود
 للوجود ولها وشبهه كما بدل عليه النسخة وجعلها قوله لها
 مع قطع النظر عارضه ولو كانت موجودة في الخارج لبرزت
 المحبة للوجود فلا يترتب عليها الا في الذين اذ الزيادة في الخارج مع قطع
 النظر عن هذا العارض وليس ذلك ارباع التقاضي فيتمثل
 كعصا تلك ان المرتبة ليست طرفا كما في الذين في الخارج فان معناها
 يرجع الى العلوية المعلولة ولا استتار في ارتفاع وجود المعلولة
 وعدمه في مرتبة وجود العلوية وان لا على الوجود المعلولة
 لا لعدم السلب له وجود نفسه والجدلية المرتبة قبل لا طرف وجود
 التي في المرتبة معناه الوجود المعقود لغير المرتبة فتعبد سلب الوجود
 المعقود بتعقيد المرتبة على سلب السلب واراد على تلك المرتبة وبها
 لا ارتفاع لان سلب الوجود في طرف تلك المرتبة على الوجود

على ان وجود المرتبة لا يترتب على الوجود الا في الذين اذ
 على التقديم والتأخر في مرتبة الوجود في مرتبة الوجود
 في مرتبة وجود الوجود كما ان الامور التي ليس بها العلاقة المذكورة
 لا تحدثها في مرتبة وجود الوجود ولا عدمه فوضعه مرفوضا لان
 الامور تقع الاستتار في الارتفاع والارتفاع في عدمه في مرتبة
 الارتفاع كما ان تقدير كقوله في الارتفاع والتأخر ايضا ليس بهما
 وجود ولا عدم في مرتبة وجود الوجود اذ الارتفاع والتأخر مطلقا
 ارفع من كان في مرتبة الارتفاع في التقديم والتأخر والمعية
 ليس ليعين مطلقا في مرتبة الارتفاع وجود ولا عدم بخلاف ما كوفي
 علاقة التقديم والتأخر اذ المتأخر ان ليس له في مرتبة وجود الوجود
 وجود ولا عدم لكن المتقدم له في مرتبة وجود المتأخر وجوده
 ان المتقدم ايضا ليس له في مرتبة وجود المتأخر وجود ولا عدم
 اذ مرتبة ليست الا المعلولة وليس للتقدم معلولة ليست له
 نفس وقد اذ ذلك في هي شبيهة السابقة لزم الدوران
 اذا كان ما ذكره تعريف الوجود واما اذا كان حكما احكامه فلا
 على انه يمكن ان المراد بالارتفاع الارتفاع الى الشئ كل موجود به كما لا يخفى
 التار مع قطع النظر عن كونها راجعة او ذهنية وعلى ذلك رفع
 ايضا ما قبله ايضا وان كان المراد غنى الارتفاع لغير المتكلم

به موثراتها على النسب الى استحقاق الوجود الخارجى للشيء لا يقرر
عند علم المحقق ان ثبت فاعلم ان ان اراد به ما علم منه ففقد
بالوجود الذي له العلم العامية لعدم مانع ايضا ثم انقول يمكن ان
المراد بالشيء ان المراد بالاعم هو ان يكون المستفاد به موثرا جدا
او المتوقف عليه مطلقا ولا يبرم منه الا ما فاض له العلم العامية
او يكون له كونه المراد المتوقف عليه لاثار الموجودة في الخارج
وتوقف لاثار الموجودة في الخارج على العلم العامية انما هو ان
اذا المراد الشئ الثالث ان كان المراد بالاعم الاعم من ذلك ايضا
وما قيل في اجواب اعتبار الشئ الاول وجعل الموشرا اعم ان
يكون نفس موثرا او مرشدا في نوعه ذلك بعيد كما لا يخفى **قوله**
على في هذه اجواب من المناقشة برأيه لا يبعد للاستنباط
الخارجى لا ترتب الشئ على اعتبار الوجود والخارجى وقبيل
ظاهر ولهذا غيره المناقشة ويكفي ان يكون المناقشة برأيه
صدق تعريف الوجود على عدم العلم اذ هو مبدأ لاثار
الخارجى بهذا المعنى ومن عدم المعلول في الخارج وقوله المبدأ
بمعنى الموشر ولا يثير لعدم العلم في عدم المعلول **قوله**
وجميع الافراد الذين احببنا غير الخارجى من الافراد المعقولة
الغير الموجودة في الخارج وليس المراد لافراد الموجودة

في العلم بل العلم المصادرة واذا كان معترضا فذلك شذوذا
ما يقال للعلم كذب كقوله في كذا عنوان افرادها
انما خرجت من كل موجود خارجي كذا كذا في كذا معترضا كقوله
قوله ان الشئ لم يحقق هذا القسم فطلعت الوجود الد
بهذا الدليل لعلكم غير الشئ بكون الوجود لهذا استدلال
المعترضا بكونه ثبوت للمعترضا كما ينبغي وانما المعترضا هو
ان الوجودات الخارجية كذا الوجود ولا يثبت ذلك
بهذا الدليل لان غير هذا انما حكم على الموجود بالخارج ثبوت
ان لا يكون مشنونة له في الخارج ومع لا بد له كونه كذا الوجود
ومع فالشئ الذي يطابق المدعى **قوله** ان الشئ معتبر عند المحققين
اعتبارهم لا يقتضي التحقق في نفس الامر فلا يثبت الوجود
الذي هو في الواقع بل عليه توجيهه ان يقال المراد بالمعترضا
ذو العقول الصابية وقبيل مكلف ولا يبرر ذلك على التو
التي لا لا يخفى **قوله** ان الشئ فيجب ان يكون المدعى يمكن ان يقال
معقول الحق لطلب الحقيقة لطلب الحقيقة في محقق
باسم الحقيقة ولا يكون عندنا خارجا والمتبادر من الحقيقة
فلا حاجة الى مكلف التخصيص والفرق بين ذلك والشئ
التي لا لا يستلزم **قوله** لم يصديق حقيقة فيما ليس فردا

مصدق عليها بالامكان كما ذكره في المشبهة **قوله** وانخرج
عنان كونه على تقدير عدم الخرج فنقول انها داخل في المعنى
قوله واشار بذلك بقوله فاعلم بانقول **قوله** لان السلب
المحمول في التخصيص قبل فيه تسامح اذا ذكره في تفسيرها
فولم يحجب سبب است واما حوايه من المراجع ومحمل
ذلك السلب لان على المحمول السالبة المحمول يستعمل على
زايد على المحمول المحدود وهو السلب السلب فالعرفي بينهما
بالاجمال والتفصيل على ان ذلك **قوله** وذلك التفاوت
انما هو بالخط لا في نفس المعرف فثبت ان التفاوت
بينهما في نفس المعرف فثبت ايضا ان السلب بينهما
انه لو كان التفاوت في نفس المعرف كونه لا يكون الموجبة
السالبة المحمول متعنيان لوجود الموضوع وكبر كبر ذلك
اه السلب الاكاسه مطلقا فصحي وجود الموضوع كما ينبغي في
كلام الشيخ **قوله** والمحلول الذي يعتبرونه لا محالة في المعنى
لاستدراكه في مفهومه سواء كان وجوديا او عدوليا او
سلبيا والمحلول لا محالة في مفهومه في مفهومه في المفردات
فيلزم عدم المعلوم المطلق فلا يوجب المتفاوتة بين هذا
وما نقله الشيخ من عدم سلبية المحمول في ثبوت انقضاء

قوله يقع على الوجود والمعدوم كذا في ما عرفت في
منها لانه في صدق اثبات السلب لوجود المحلول مطلقا كما
او ذهبت داخل في ثبوت الموضوع على المعنى هو النسبة اليها
فقد وجد على ان رجم لا يفهم لادخال الوجود **قوله** ولكن عذري
لرئاسة اواة منها ان السلب السالبة والمحلول وليم منه المساواة
بين السلب والمعدوم ايضا والمراد بالسلب اواة منها السلب على كل
عقد السالبة فيها كعقد الموجبة السالبة لان السالبة كارجية
مسألة الموجبة السالبة المحلول كارجية حتى يرد انه لا يثبت بذلك
والمراد بوجوه جميع المفردات هو الوجود والصور والوجود
وافراد اجتماع التخصيص في التخصيص في تركيب الباري موجودا
الوجود والاسم في وجودها في نفسها لا يجب الصولة
والفعل فلا يرد عليها قيل انما اذا حكى في القضايا السالبة على
انواع العنوان التي لم تحقق في نفس الامر ضرورة ان صدق
الموجبة المحسوسة ليست موجودة في عنوان في نفس الامر
والاكتفى بوجوه العنوان فيها فلم يحقق المساواة بينهما مطلقا نعم
صدق الموجبة الحقيقية منها كالمسمى كونه غير المسمى او ساء
الموجبة الحقيقية بهذا العنوان كونه كونه في جميعها هو وجود
سواء كانت متحققة في نفس الامر او لا وسواء كانت محسوسة

فيها اولاً في قضايا حرة فاسلم عند الكل تناقض المركب الموجبة لا يقتضي
 وجود الموضوع او بعضها فذهب الى انها محمية صواب شرطية كيب
 المعنى وبعضهم الى انها محمية حقيقة لكنها محمية في قضية مساوية للشرطية
 والجواب كما اشار اليه في الاشياء المشبهة كبدن للموضوع المساواة بين
 الطبيعة والسلب والموجب الى المحمول لا المساواة بينهما مطلقاً
 ولا في قيم التكليف والتعريف انه كلام على وجه حصول
 هذا البحث يرجع الى ما ذكره رحمه الله بقوله ان قلت لا شك
 انه لا يصدق الا في شيء من غير ضرورة بعد الباطل المنقول
 انما في ذلك ما يشبه بقوله اذا صدق سلب بـ عـ عـ فيصدق
 على كل شيء من غير ضرورة قلت القضية المذكورة جيدة
 حقيقة على ما ذكره فان قلت هم صواباً لا بد في الحقيقة ان
 يكون حكمها على الاقرار ان يصدق الصدق ان عليها حتى يصدق
 كلبه فصدق الحقيقة لا اعتبره لا يصدق كلبه فلا بد في النقض
 لان رضاء صوفى على صدقها كلبه قلت انه يمكن ان يصدق صدق
 بتخصيصات اخرى كروا بان يفيد اقرار الموضوع مثلاً
 ان لا يكون شافياً للمحمل فهو كيب لوجوده كان يمكن
 لا يصدق في وجه وجوده كيب موجوداً فكيف يمكن لا يمكن ان لا
 نقول على تقدير كون كيب لوجوده كان لا شيئاً لا محالة

فهو كيب لوجوده كان لا يمكن على فرض كونه على تقدير الوجود لا
 ومقدم الشرطية لا يجب كلفها الا كيب الفرض ان
 لزم من كيب الفرض جاز لا يصدق لا يلزم من شرط الوجود والعدم في
 كيبه شيئا من كيب شرطية فبهم وجوده كان في الوجود والعدم
 من وجود الشرطية الذي في غيرهم انما يصدق انما نقول هذا
 الاستدلال من على مقدمتين سلبية عند كلف احد طان العقل
 هو الوجود والعدم وتامتها الموجود في الذهن فليكن به الشرط
 وكذا تضادها مع البرودة قبل وانما الالم كلفها كـ تعريف
 كلفها لا يلزم اجتماع المتضادين من حيث لا يرتفع تضاد
 مع البروق انما هو في الوجود الخارج من كيب لغيره لا كان لا
 من احكام الوجود الخارج في العدم الاتصاف بالحرارة والبرودة
 حتى يلزم اجتماع المتضادين كما فرق صاحب هذا الكتاب
 في العلم حيث قال في حاشية المطالع العلوم قد لوجوده
 الذي من بدوئها كما اذا علمت علماً مخصوصاً فان ذلك العلم
 حاصل بزمانه في الذهن وقد يوجد فيه لاذوائها لكن يتصور
 كما اذا تصورت مثلاً قبل لتعلم ولا شك في لوجوده في
 الذهن على الاول متغير لوجوده فيه على الوجود الثاني متغير
 الوجود الثالث على الاعتبار الوجود الاول ونسبة الثاني الى الاول

كتب الوجود والعدم لا يفرق في الشيء ^{ما كان الوجود والعدم}
هنا الربيب الحق الوجود الخارج في قوله ^{العلم بالمتكلم}
هو العجز وفي غيره العجز است ^{هنا هو العجز}
في ترتيب الآثار فلا يقع على مقصوده ما ذكره من لزوم المذهب والاعتقاد
لا انه لو لم يسم الوجود خارجا لكان الوجود نفسه هو خارج الوجود
الخارجي وانما اقول انه لو لازم لهذا الوجود الذي لا وجود له في
مطلقا ثم لا كان ههنا مظهر ان يقال اذا تصورنا الاربعة
فلا شك ان الوجودية توجد في الدين بنفسها لا بصورتها تصنف الآلة
بهذه الزمان فيلزم تصنيف الدين بها ايضا اجاب في الاشياء
يقوله تفصيل هذا العلم للزوجيه من علم الدين من الاربعه شيئا
واذا حصل الاربعة في الدين فاسمها الزوجيه والزوجيه ثبوت
في الدين بغير انها كجس خصوص وجود الدين حاصلة فيه فانه به
ولها ثبوت في الدين الاربعة علم انها في الدين بغير الاربعة
ونستل ان تصانف بها هو الثبوت الثاني دون الاول ^{الاول}
استحقاق حاصلة لثبوت الانصاف هو الوجود في نفسه وفي
المنزوع عنه لا الوجود في نفسه فقط فزاده الوجود الخارجي جزء
الوجود الخارجي في اصل الاشياء الوجود المنزوع عنه فلا يبقى
على مقصوده ما ذكره من لزوم المذهب وكذا ما ذكره من الاستماع و

واشار الى اشتراك الوجود في اشياء الكلام ^{فمرحوا انصاف}
في الزمان فيلزم كسيرة الشبهة ولم يندفع الاشكال ^{الاعتراض}
الحكماء والمفاهيم بقيام اليوم كما حصل في الدين به لا خاصة
قوله اذا وجدت في الخارج لعل لما جاز اليه لسلامتهم للمفسر في
الوجود والعرض هو الموجود في الخارج فلا يصدق على الموجود في
الدين وجودا له لا كما وما وقع في بعض عباراتهم ^{العلم}
الموجود في الخارج فزاده الوجود الخارجي ما تناول وجوده في
في الدين بنفسه على ما استفاد من كلام المحقق الشريف اذ بين
القول الشيخ والمثال على ما مر به بعض الافاضل على ان
لانها في نفسهم بها وحيث لا يكون ذلك المنزوع من قديم حتى يكون متبعا
نفسهم بها لم لا يكون ان يكون عدسهم بانه كفا على سبيل
المسألة اذا كان عدسهم على المسألة والتشبيه والعرض
مطلقا لا يمكن من الامور الاعتبارية وذلك شاف ما ذكره سابقا
يقوله فمرحوا انصاف اليوم كما حصل في الدين به ورحوا
بهميتها ولذلك راد في تعريف اليوم قوله اذا وجدت
في الخارج الى ان في شبه الانصاف يجوز ان يكون بغير انصاف
والعرضية ايضا على سبيل المسألة اذ لا يمكن ذلك في
رفع كلام الشبهة هناك لان القول بان عدسهم قوله في كل

الاشياء ومعرفة بانها لا تنافاة بين كبر الشئ جبراً او عرضياً بنا على
العرض او وقت صدره المحقق في دفع هذا الاشكال بالعبارة
المهية فان الامر العام يبرز من عرض حقيقة ويتجوز بها
اذا وجدت في الخارج الشئ على طرفه كحركة في الكمال
امسوا كانت حركات البعض الى الازدياد او النقصان وكذا كانت
الاستدلال فان المراد به مطلق كحركة الكيفية اقول بالقرن الظاهر
جواب تنبيه الدليل لان ظاهر كلام المستدل انه لا كان افراد
المقولة عند الدليل المتكبر التعديم بالوجود على تقدير كونه في الاما
لما كانت بالقوة لا يمكن التقوم به على ذلك التعديم ويمكن جعله
انما للدليل ايضا على ما لا يمكن على المتناهي وعلى التعديم من ان يكون
ان كونه كحركة وجود واحد بالفعل جسم سبب كونه في شئها لا
فيه الوجود كما ان المتحرك في الالهي ليس واحد جسم المبدء الى
المنتهى فلا يبرم كونه كحركة غير افاق بالفعل وكذا الكلام في حركه
المحيولة في الصوره ونقد مع ان ذلك لا يثبت على راي
فان ان المقولة جنب كحركة الواقع فيها او موضوع كمالها
بطلان فليست حركه المقولة اليه فيها كحركة فروع كحركة
في الكيف والكم ليس كحركة وكيفية واحدة مراد كحركة لا شئها
فلا يبرم كحركة الافراد موجودة بالقوة كحركة كحركة

من شئ في قوتها كما كان كحركة كحركة نعم كحركة عرض او بالقوة لكن لا يصلح
معرفة الفعل والامر تعاقب الذات لا لما كان مع
الحركة في المقولة او كحركة ولا شك ان كحركة في شئ حركتها في شئها
ان كحركة الذات اليه في شئها ايضا الغفيل يدبره لا شئ او وقوع
بالفعل في شئها بالقوة واذا كانت الذات بالفعل لم تعاقب
الذات وكحركة في شئها محصور في شئها لا في شئها كحركة في شئها
وذلك البعض فلا حركه في شئها كحركة في شئها لان المقول ذلك مع كونه في شئها
بما رجع لم يبق له احد ولا يذهب اليك ان كحركة في شئها تعاقب الذات
لزم سلك الافراد الغير المنقسم في المقولة وذلك ايضا لا يستلزم
الحركة لان دليل على التركيب كحركة في شئها ايضا اذ لا فساد في
الشئ داخل في شئها كحركة في شئها لا عرض في شئها بل كحركة في شئها وهو
استنتاج قطع المسافة المتناهي لا سماع قطع الاجزاء الغير
المتناهية الموجودة بالفعل وانما يبرم كحركة في شئها كحركة
لما استلزم في شئها لا تعاقب كحركة في شئها كحركة في شئها كحركة في شئها
الاشياء الاسفل اذ لم يثبت بعد من كحركة في شئها كحركة في شئها
فكذلك الامور الغير المتناهية كحركة في شئها كحركة في شئها كحركة في شئها
وافراد المقولة واختصار الامور الغير المتناهية من كحركة في شئها كحركة في شئها
وان كانت تلك الامور متعاقبة غير متعاقبة في شئها كحركة في شئها كحركة في شئها

مح وان كانت اول الافراد التي حصلت بالحركة وقوة هو آخر
 الافراد فلما لم ذلك اذ لا يتحقق قوه هو اول افراد كل فعل وكل فرد
 كما انه لا يعرض ان الاول ان والاصل له هو المعنوي على تقدير
 وجودها بالفعل فذلك يتحقق على الزمان الذي يعرض فيه الالات
 الغير المتناهية كما انه على تقدير وجوده بالثبوت ايضا قد
 وان ارادنا ان ياتي احدها الرمال الذي قبله من الحركة والاف
 الدنان الذي بعده فاعلم انهما في كل لا يفي واحب عنه جديدا
 الاول او على تقدير تحقق جميع الافراد الغير المتناهية بالفعل
 كسب لا يفي في ذلك ان القوة تتحقق في اول الافراد الفرد
 اذ في هذا التقدير يكون الرمال المنطبق عليها كسب مراتب
 غير متناهية موجودة بالفعل ويتحقق فيه لم هو اول الالات
 كدونه بالفردان فيتحقق في وقت كذا هذا الا ان يعلم في
 سلك ذلك على كونها بالقوة اذ قبل كل ان يعرض لآخر
 كل فرد يعرض لفرد اخر لا يفي كسب الامور في الفعل
 الامور التي كانت بالقوة بعينه وليس فيها فرق الالات
 والفعل ككل حالب القوة غير متناهية ولم يكرر اول افراد
 حالك كونها لانا نقول العلم بالفرد ان اذا بالفعل تحقق
 له اول غاية في الباب لم يكرر ذلك محذورا على تقدير تكرر

الجميع ثم يكرر كسب الالات المراد كما فرض من هو الفرد
 او الاصلين الواقعيين في وسط الحركة والزمان قال فيها ايضا
 افراد واثبات الالات ان المراد بالافراد كسب الغير
 المتناهية من الجبرين المتكرر ان كان الجبرين من خصل الامور
 المتناهية اسر لم يثبتها اليها كسب بعضها الى بعض و
 ونفك لا ينفك في كسب افراد المعنوي الغير المتناهية في الزمان
 الغير قبل الحركة والزمان الذي بعده كما صرح به القائل في الشق الثاني
 من رد ابن اولا من ان كدوره في كسب افراد الشوط الغير المتناهية
 المتعاقبة في الواجب والكمالات كما صرح به كسب الصور
 النوعية الغير المتناهية بين المعنوي والصوري كما صرح به
 ذلك من النظائر ككسب الدورات الغير المتناهية بين
 الفلك والدوران كما صرح به ويشمل هذا بطريقه لا يمكن
 للمعنوي الحركة في الصور بهذا خلاف ما قاله المشركون
 ان القطع والفصل يوجب زوال الصور السابقة
 وحدوث صورتيه اذ لا شك ان الله يار اثارها ايضا
 على سبيل التدرج قال الشيخ في الشفا في حجة
 لم يكرر الذي يتكرر فيه لا تصور لم يكرر هو فيكون
 صوري والمكرر فيها لا يكرر لم يكرر في اثناء الحركة

القطع والفصل يوجب زوال الصور السابقة
 فلا يكرر كسب الصور

في كسب الالات المتناهية من الجبرين المتكرر ان كان الجبرين من خصل الامور المتناهية اسر لم يثبتها اليها كسب بعضها الى بعض و

صوت ^{الشيء} هو ما يعقل فيه الصوت لمكانت ^{الشيء} كانت
كانت له قبل الحركة في حاصلي وجوده وقت حصول
الصوت الثانية كحركة اليها ولا حركة وان كانت
صوت آخر فقد قد يكون الاول الى الجوه الوسط و
غير حوران والكلام فيها كما الكلام في الاول ^{بالفعل} يقال
الحركة لا الصوت اليها الحركة في اشتراك صوتي ^{الفعل} هو بها
فان كانت هي الصوت الوسطية فلا حركة وان كانت صوت
آخر فقد غير كونه ان لا يكون له الحركة الصابرة كلام في
ذلك والاول ارجاع ضربه في قوله وان كان وكذا
الضابط لما قبله الى الجوه او المتحرك على تقديرين مقرر
الشيء لما لم يتحرك لما قبله ولم يبق شخصا واحدا فلم يتحقق
الحركة ولا بد في الحركة من تعاقب المتحرك بعينه والما لم يتحرك
تبدل الى غير النهاية لزم كقولهم الغير المتناهية الفعل يزم
تتالي الالات وكقولهم الغير المتناهية محصورين كما حرم
لان المبيول محتاجة في قوامها الى وجود صوت يرد عليه ان
المبيول لا يحصل الا بالصوت الجسدي دون الصوت فلا يبقى
ما ذكره في الحركة في الصوت النوعية التركيبية كالصوت التي
المعاجين اذا المبيول لا يحتاج في تحصيلها اليها ^{الشيء}

ولا حرج في لعضو المقتول لا يتوهم له عدم فاعلمه ^{القطع} القطع
صحة كمال كانت ^{القطع} جعل على السليم وغيره الاول لا لان عدم
فيه لم يبق لعدم الغالبة واللام بغير ذلك بحجة لهم مع فاعلمه
عضو لم يقطع لم يقطع حرفا للعادة ^{الشيء} الش
وباقه القبول والوجود حر است معهم قوله الوجود خير للوجود
خير اعلم من لعضو موجود او معدوما فان يدين القبول ولو كانت
وجودية لكان معدومة والظاهر المستلزم للوجود خير لعدم
اللام يكون من غير على جعل المد نظر به والدليل اقتضاها
والله كان كفاية المقدمات التبيين والاراد بالخطا قوله
لكونه ادراكا للخطا هو يعرف الاتصال ثم اللام
المرتب عليه شراخ ولذا كلما كان يعرف الاتصال كذا
لما يكون شراية كذا فان قطع العضو بالسيف كذا اقل
منه بالسيف غير كذا ولا يرد النقص الظاهر
له الى ما ينقص النقص التفصيل المعنون بقوله لم لا يكون
شراية القطع ولا كونه واد بعد ذلك مانع لم ينع ان
الشراية هو عدم والسند السند المذكور يعلم لا يرد
النقص الى الجمال كونه موقوفا على اثبات منقصة النقص
وهو غير من كل النقص عليه خلاف الظاهر السابق

وان كان متبادرا للفظ الشئ لان كل لا يتقوم
بدونه الظاهر له الكلام في الوجود المطلق كما يدل على ذلك
الاشارة وحيث كان لا يتقوم بشئ يتقوم بدونه او بالوجودية
بالوجود الخاص او بالصفة المطلق الشئ اقول ان وجهها
للمستحيل لا يرد ولا على الدليل الشئ في اذ من اراد على اخذ
الموضوع دون الاول اذ لا يتوقف انما على اخذ الموضوع
وان اخذه على هذا على اخذ الموجود ونحوه بالتوجيه
ان يقال مراده من التعريف ان يكونا متعلقين على لفظ
الموضوع ليسا بغير تعين لانه لا يتم قولهم لموضوع فلا يصح
استدلالهم بها او يقال قوله لا يقولون بالموضوع
لانه قوله في الضدان في اشارة الى الكمال وقوله في الضدان
على الاول وفيه بعد الشئ نعم على الاستدلال
بحوز لم يتركه اذ هو ذلك بان لا يحمل قوله الضد وجود
متعاقب انما على التعريف بل على حكم الاحتكام بناء
على ان الضد هو الممتنع والمراد بالمتنع هو العوض وهو لابد
لرغمه موجودا كما ذكره الشئ بر دليلا على
المقدمة لا يقال عوض الضد للضد بظ عند
المستحيل لان استلزام قيام العوض بالعوض وهو بطل
لا يقال قيام العوض بالعوض خارج عند المتصور مراده

يقوله ولا ضد له ولا مثل لانه لا ضد له ولا مثل له في الواقع
لا يمتنع والمتمثلان الا ان يقال من الدليل على ذلك ان
انما على ما هو معتقد المقصود خروجه ان لا يعرض للمعذور
محتمل هو معدوم قد يقال ان اراد المعدوم المطلق
فليس من المعقولات وان اراد المعدوم الخارج في الموجود
المطلق لا ينافيه ولا يمتنع من وجودها للمعقولات خشيته وادعى
على ما يصدر ذكره في معرض السند للسند اقول الوجود لا يعرض
المعدوم الخارج محتمل عدمه الخارج بل محتمل حصوله في
الذهن وعلى هذا ما يقع الذي اشارة اليه بقوله بعد تسليم
غير متوقف بل الموضوع الخارج وكل جسيمة يكون معقولا لا يكون
موجودا مطلقا فعبارة في الشئ وهو ان
مرادنا ايضا انه لا ضد له في نفس الامر لانه لا يتصور له
انتهى قبل وانها لما كان الضد عندهم من اقسام العوض
والعوض قسم الممكن الموجود في الخارج فلو كان الموجد ضد لم
اسكان اجتماع الضدين في شئ الشئ وتبدل على
نفي التماثل عند الدليل لانه لا يمكن ان يكون في التضاد والتماثل
ايضا او الضد والتماثل ايضا كما ان ما بين المتعلقين الذي
ذكره ثم يمكن الاستدلال على نفي التماثل ان يقال لو كان للوجود

مثل بعضه لانه بعض جميع المعقولات فيهم ما عرّض الشيء
لنفسه او لا غير العارض تمامه عارضه فقدر لا يتبع فيها
منه لاراد عدم الشيء فعلى تقدير تسليم يقضي بحكم بعدم
الترادف فلا يبقى الرد وجود وان اراد عدم القول فلا
تباينه الترادف او المترادفان قد يعرّفان في القول
الاستعمال كما في ذلك وان انت الشئ وكيفية
المتنعي البان كان داخل على المقصور كما هو الظاهر فلا يتبع
الركبات كما ان عندنا ما خفي في المتنعي مع كونها ممكن وان
كان داخل على المقصور على فيقتضي ان لا يصح إطلاق
اسم المقصور على المتنعي فلا يكون المقصور اسم المتنعي والقرام
لن المتنعي لا يطلق على الام المتنعي فانه كما لا يخفى
له ان متنعي هو الحقيقة القضية لا تعاكس على تقديره بان
يعلم قطعا ان شريك الباري متنعي واجتماع التقيضي في لولم
ليبادر العالي بعقل على تقدير العقل لا يمكن بعقل وجود
وايجابه يقطع ذلك المتنعي لان نقول على هذا التقدير ايضا
لم يشبه شيئا اذ العقل لازم لوجود العقل وتفضل
وجوده في قطعنا على لولم سلطنا صدق قولنا شريك الباري
متنعي على ذلك العرض لا يتم منه الا بالوجود والذات على

العرض له في الواقع اقول بعد النزول عن المتنعي الاول
منع الملازمة التي مع استلزامها المطلوب بناء على ان
استلزام المتنعي الحجاب وقيل ان المتنعي استلزام الحجاب
كان بينهما ملازمة فجاب له ذلك ايضا في عدم الملازمة المراد
في الخارج بينهما الخارج عن شئ المدرك تسببا حاشية لرفع
المتناقضة انه يلزم على هذا ان تكون الكواذب كما حصل في اذ كان
متعدد مصداقه وحاصل الدفع في الخارج عن شئ المدرك
مفيد بكونه مباد عاليه او مدركا لم يجعل السؤال استبعاد
والجواب انه لا يحد في هذه الا لان الضرورية والحكم
المستنبط من البرهان اذ اذ لم يصح بالحيثية المذكورة لا يكون
خيرا حتى يجب ان يكون لها خارج واما لان الجبر لا بد للمعقولات
خارج ولم كان اعتباري لا يكون لها جميع الاعتبارات خارج
واللان صدقها ليس بالمطابق بل لكونها نفس الخارج فان
الصدق بالمطابقة للخارج وانما هو نفس الخارج وفيه الاعتبار
مكلاهم الصدق مطلقا بالمطابقة اقول بعد
سبق ان المراد بالمراد ما سبق ذكره انفا في الكاشفة
او ذكره سابقا ان المراد بالخارج عن شئ المدرك وحاصل
قوله المراد بالخارج الى اخره هي شبه لمراد بالخارج في

لقد ليس هو النسبة بل الموضوع كيث يصح ان يكون النسبة
عنه ان يكتب وجود الخارج او كذا الدني ويرد عليه ان
هذا الجواب لا يصح بجانب هذا القابل لغيره بل المراد
بالمخرج هو النسبة كما هو مخرج كقولك تلك النسبة مخرج
انها هي الغرض التي واجب عند بان غرضه رجمه كونه
ليس جوابا اخر فليس القابل بل مقصوده انه لما كان
ما قلنا انه منهم في لغتهم الكلام صالحا لال سيدل به
ثبوت المتعدي في الخارج اشارة دفعه وفيه من
التكليف لا يعني ثم ذلك الجواب هو كان قبل
القابل او لا سيدل انما يصح على تقدير ثبوت الوجود
الدني والايضا وجود الموضوع بالجنب المذكور في قوله
الخارج فيلزم وجود المتعدي في الخارج الشك في
صحتها بطلان المقدمه الاولى لما كان منها شرطه لشكها
هو ان يكون في دم الخ مخرج امرين لا يقتضي الحكم بغيره
احدهما مخصوصه كنه حاشية من فيها كخصيصه بطلان
الاولى وهو قوله خاصه لوضوحها ان المقدس ان
لا يتبع له ثبت لم لا ولو استغنى له ثبت لم لا لا يقع
ان يكون مع الجواب هو كنه ثبوت امر لا موهبي المقدمه

المقدمه الاولى فلما في الكتاب والاما الخلاف الثانيه
فلما في الجواب امر واقع ولا غير تفسير الواقع باستعمل
قوله ان ثبوت وجوده انه رجمه اجمع صميم ثبوت
في قوله ان ثبت ثبوت له اب وكيف ارجاعه الى ثبوت
في نفسه او ثبوت اب والنظر مشترك بخلاف الجواب
كما يظهر بالتأمل اذ الالف للجب لم يثبت ثبوت ثبت
قوله ولا شك انما ثبوت ثبوت ب والاب
البيان انما ثبوت ب ب سقاط واحد لفظي الثبوت
ولذا في قوله اخرج انه اذا استغنى ثبوت الثبوت ب ب ب
ذلك التام الصريح فلما في السالبي في القول الموضوع لا
ثبوت فغير **قوله** ولكن دفعه في ذلك هو البحث حيث
شك حاشية طول صدر عنها دفعه ذلك الاشكال ان لا يرد
الاشتباه اليقيني كما سيظهر **قوله** ما ذكره في الوجود
اظهره في عدم ظاهره المراد ما ذكره الشك من شكاك في
وجوده ما ذكره القابل بعد اجمع عدم الاظهره في الوجود
لا يبرهن عدمه على خلاف معتقد القابل وهو السلب
مطلقا والا فلا يظهر انما في عدمه ولا ينافي ذلك
بما في كلامه رحمه الله عز وجل العوارض الدني لا ينفك

تفعلها تفعل مع وجودها لان الحكم بالاعمال في الاستدلال
او راد له ان ذكره في شهادة البديهة اظهر في الوجود ومنها
في العدم مع انها في طبعها باطلان ولا يلزم هذا العمل قوله
ثم هما متساويان كما توهم وكذا لا يلزم اطلاق لفظ العدم في
الاخفى لانها لا يدلان على الحقيقة والعدم استدل بالحقيقة
لا يتبع المنع الذي اشار اليه بقوله يجب في اي حال لا يتبع
فقد ر **قوله** وتعاين عدم شدة لا تعاقب العدم في الحقيقة
في المنع الذي ذكره الشرح هو الايضاح في الشرع وذلك
اعلم من العدم الخارج والذهني او المطلق ولا يعامل به
ويكون الوجود المطلق بهذا المعنى اذ الوجود الخارجي لا يعاقب
العدم الذهني لانا نقول ان المراد بالمشكل هو الذي يكون
في الخارج والذهني والاطلاق ايضا وعلى هذا لا حاجة
الى جعل كل قدر في قوله وقد يجتمع ان اشار الى جزئية
الحكم حتى يصح الكلام **قوله** الشرح اذا قلنا كل معدوم
لا يكون متبنا في لفظ الاجتماع هو لم يجتمع في
زمان واحد كيف ولا يعامل بين الوجود في وقت والعدم
في وقت اخر فلا حاجة الى العدم الذي ذكره والحكم يستدل
اجتماع الموضوع والمحمول في زمان واحد كما في قولنا

كل ما يستيقظ والو سلم الحكم كسنة اجتماع الوصفين
في الزمان الذي مع ذلك لا يستلزم اجتماع المتعاقبين حتى
يتكامل في العدم المذكور لان الاختلاف في كونه شرط وهو
غير لازم هنا لان ثبوت وصف العدم في الفعل والعدم
على اختلاف الزمان وثبوت وصف العمل في الفعل
الفعليان وكذا الممكن والعقلي لا يتناقضان لانا نقول
قد قلنا كل معدوم مطلقا يتبع الحكم عليه قضية وصفية هي
معدوم مطلقا واما معدوم مطلقا يتبع الحكم عليه ولا يلزم
اجتماع الوصفين فيه راء وبهم اجتماع المتعاقبين **قوله**
الشرح قلنا المراد بالاطلاق الوجود والعدم كما فسرنا
فان قلت لم يخل كلام الحق على الوجود قد يلوخذ
على الاطلاق وهو اعلم من الوجود الخارجي او العدم من حيث
عدم شدة قلت لا باء قوله ويقع في الموضوع كما قلنا
معدوم عنه فان التقيد في الموضوع هو المهيمة المفروضة للوجود
والافتقار اليه انما هو على تقدير حمل المطلق والمقيد على
ذكره الشرح **قوله** وبالعدم المطلق لم يخل القابل ايضا
لم يخل على ذلك على السلب المطلق الغير المضاف
لذلك ادخل الاضاف بالعدم الذي من شدة عدم

السلب المطلق الغير المضاد **قال** **الشيء** **المتعارف** **الذي**
لأنهما والآخر جالا يتوهم المتناقضة بينه وبين **الشيء** **المتعارف** **الذي**
في نفسه العدم المطلق لأن العدم المطلق **الشيء** **المتعارف** **الذي**
سبق هو السلب المطلق الغير المضاد في **الشيء** **المتعارف** **الذي**
فسره بهما بقول **الشيء** **المتعارف** **الذي** لا يتحقق له **الشيء** **المتعارف** **الذي**
هو رفع المطلق الشامل للذهني والنازحي ولا منافاة
قوله **الشيء** **المتعارف** **الذي** **الشيء** **المتعارف** **الذي** **الشيء** **المتعارف** **الذي**
حمل العدم المطلق على السلب المطلق الغير المضاد **الشيء** **المتعارف** **الذي**
شيء كالمشقة وهذا الجواب لا يدفع السؤال عنه وإنما
يرفع الوجود المطلق على السلب المطلق العدم المطلق
وبما يصدق على وجوده بعينه مطلق وحاصلا أن **الشيء** **المتعارف** **الذي**
السؤال عدم التفرقة بين العدم المطلق ومطلق العدم
هذا **قال** **الشيء** **المتعارف** **الذي** **الشيء** **المتعارف** **الذي** **الشيء** **المتعارف** **الذي**
ظاهر في أنه جعل المتقابلين اللذين اعتبرهما كمتبيين
في معنى اجتماعهما الاجتماع والتقابل ونظر **الشيء** **المتعارف** **الذي**
في أنه جعلهما الوجود والعدم فالصواب **الشيء** **المتعارف** **الذي**
لا منافاة بين الاجتماع بمعنى عروضا **الشيء** **المتعارف** **الذي**
التقابل حتى يحتاج إلى الاعتدال **الشيء** **المتعارف** **الذي**

بغيره ومنها ثلث أقوال الظهور وكلام القائلين فيما ذكره
في ظاهره خلافا **الشيء** **المتعارف** **الذي** **الشيء** **المتعارف** **الذي**
لأنه **الشيء** **المتعارف** **الذي** **الشيء** **المتعارف** **الذي** **الشيء** **المتعارف** **الذي**
أنه لا يمكن لشيء اجتماع المتقابلين **الشيء** **المتعارف** **الذي**
لما اجتماع الوجود والعدم بأن يكون شيء موجود في المكان
ومعدوم فيه مثله بل إن هذا العذر فيه وإن رفعه **الشيء** **المتعارف** **الذي**
لأنه القائل لا بد من تغير كمتبيين في أي مادة مفعول الاجتماع
حتى قبل الاجتماع الوجود والعدم في محل **الشيء** **المتعارف** **الذي**
ومعدوم **الشيء** **المتعارف** **الذي** **الشيء** **المتعارف** **الذي**
موقوف عروضا **الشيء** **المتعارف** **الذي** **الشيء** **المتعارف** **الذي**
لا يستلزم الأول واجب عنه بعضهم بما هو مبني على حمل
المتقابلين في كلام القائل على الاجتماع والتقابل وقد عرفت
أنه خلاف الظاهر من كلامه **قال** **الشيء** **المتعارف** **الذي**
لأنه **الشيء** **المتعارف** **الذي** **الشيء** **المتعارف** **الذي**
لأنه **الشيء** **المتعارف** **الذي** **الشيء** **المتعارف** **الذي**
مراده أنه كما يعقل الوجود المطلق يعقل العدم المطلق
فتشبه الضمير ضرورة **الشيء** **المتعارف** **الذي** **الشيء** **المتعارف** **الذي**
التعقل في رتبة العقل ولا يجوز لفظه معا أيضا لفظا

قوله لا يتبين انه لا يصح في الاخر على الجوار وقد قلنا
لان العالم ليس خور في مفهومه وفيه انه يجوز له ان يكون عدم
صدقه عليه لا اعتبار بالنسبة الى العالم في مفهومه وان لم يكن
العالمية خور في مفهومه فذلك النسبة خور في مفهوم عدم
المعنى وفي قوله فان قلت اشك في ذلك لان العالم ذكره
مرات في الكلية والجزئية المتعديين تعادى عدم والممكن دون
السلب والاكباب على ان العالم في مفهومه عدم
لازم اذ عالمية الكلية ليست خور في مفهوم الجزئية وكذا
عالمية الجزئية ليست خور في مفهوم الكلية لاجل عدم
مفهومها لعم يقترن في مفهوم احدهما النسبة الى العالم هو
انما يتصور او نوعا او جنس لاننا نقول فيه منع ظاهر والسند
يكون ان يكون معنى الكل مشروطا بعدم المنع مع العالمية كسب
جنس **قوله** ولو افترضنا ذلك لم يوجب جميع المميزات
قابلية الوجود وفيه ايضا لا يشك لم يجعل مجرود ذلك
مقتضيا لعدم المقيد عدم الممكن بل ذلك مع اخذ
النسبة في مفهومه كما يدل عليه قوله لان المتعدي ليس
والاكباب لم يعتبر بينهما لا قابلية الوجود
ومحصل قوله فان قلت اشك في ذلك **قال** الشك

ان المراد به هو ان لا يخرج عدم المقيد كالف هو
العدم المتعلق بالماضي سواء كان خارجيا او ذهنيا او
مطلقا وجميع المميزات قابلة للاخبر دون الاولين فلا
يصح الحكم بان العالم من المقيد من مطلقا على عدم الممكن
فان العالم من الوجود الخارج اشرك البار والعدم الخارج
ليس على عدم الممكن اذ هو منوع ليس قابلا للوجود الخارج
قوله فان قلت هذا مع التوهم ايضا كما اشرك اليه لکن
لم يتعرض له الطهور ولعدم جريان الجواب المذكور فيه
ثم لا يخفى ان الشك هنا مختلف مع بعضها هذا لا يرد معقول
بقوله فان قلت وتبطل قوله فظهر الفرق بقوله وهذا
بشيء مستفاد في بعضها معقول بل تعادى وبعد
قوله فظهر الفرق قوله لان نقول لم يعتبر قياس الوجود من
بقوله فان قلت هذا مبني على استحقاقه بل كون
المعنى العالم لم يعتبر قياس الوجود والعدم الى موضوع
لم يعمق بينهما على ما في الاطلاق بل على ما في كراهية
خبر مخرج الارام على هذا محذور اخر عليه اقوال في المقدم
ينبغي الاطلاق بالنسبة الذي يعتبره السالكين وانما
درجته لا المعنى الذي يعتبره المحققين والمعنى الذي يفرق

لأنه لا يصدق عليه رفع الوجود بل أنا يصدق عليه الرفع
المطلق ولو سلم أن يصدق عليه رفع الوجود وبنات على أنه
لا يضاف إلا إلى الوجود ولكن لا يصدق عليه رفع الوجود
المطلق **قوله** وانت علمت حاله كما ذكرنا وهو ليس مجرد
النسبة إلى الحمل القابل لا يفتي في العدم والممكن
ولو صح ذلك لزم كون جميع الاعداد اذ يقال سلب
العقل القيام مثلا لا مهيئة الا وتقبله فالتقابل مهيئة
وبين سلبه كونه عدا ومفارقة كونه كمالا في سائر المفاهيم
والتعرفه بين مفهوم الوجود وغيره كعلم قبيل اوردته
من الابدات السلب على هذه النسبة مني على عمله الممكن
والممتنع على الممكن والممتنع كسب الوجود الخارجي على ما هو
المصطلح في لفظها واما لو حمل الممكن على الممكن كسب الوجود
المطلق والممتنع على ما يقابل اندفع الجميع انتهى لان
عمل براده لم العقل لولم يسب الوجود المطلق الا
مهيئة يقبل لزم لا يسب الوجود كما ربي على سائر المفاهيم
الا في مهيئة يقبل ولكن كذلك كما ذكرنا اذ التعريف
كذلك لانا نقول ليس براد الشئ العقل في عايناب
شئ الا مهيئة غير قابل له حتى يرد ذلك بل براده ان الوجود

لأنه النسبة العقد الذي في القضية فلا يرفع ما ذكره لا يقول
على هذا المزمع لا لا يكون سلب الامور الشاملة المصفاة فلا مهيئة
سلبا لما لا يعدم مطلقا وهذا ايضا فاسد لا يفتي
ولا يعدمها سلب باعتبار مهيئة نفس الظاهر انه مقتطف
على قوله لبعض المفاهيم فيندرج تحت قوله لا لا يكون مقتضى
خلاف المقصد ويقتل بغير مهيئة كونه كمالا في سائر المفاهيم
معطوفا على قوله لا لا يكون لا يفتي ان لا يلزم له لا لا يكون مقتضى
الغير الشاملة سلب النسبة الى المهيئة القابل لها وهو
ايضا فاسد **قوله** لا يصدق رفعه عليه لعل مراد
الصدق هو الاتحاد في المفهوم وانما تعطف على القابل
السلب واليجاب يستدعي الوجود الواحد المتشاكل
سلبا للآخر لكنه اجاب بما هو خلاف ما قررناه
في نفس العدم المطلق فالاعتراف ان لا يصدق عليه
الا ان هذا الجواب مخالف لما قررنا فيما قبل
لان المعترض في المصطلح كونه مفهوم رفع الوجود لا يصدق
رفع عليه **قوله** على تقدير سلبه ذلك الصديق
اشارة الى منع صدق رفع الوجود على العدم المطلق
ما لم يفتي الذي قررناه سابقا اذ السلب المطلق الغير المصفاة

المطلق لو أنه امتثل لكل مفهوم فالعقل لا يثبت له
معية إلا وتقبل في الواقع بحسب الاتفاق ويراها الممكن
هو الممكك بحسب الوجود والمطلق والمنتهى ما يتقابل ولا يثبت له
مطابق في الواقع وليس كذلك في الوجود الخارجي كذلك
وأيضا لا تقدر في الخارج الوجود وهو الوجود الخارجي أو
الذهني والظاهر الممكن في كل واحد منهما يمكن له هذا الوجود
والمنتهى ما يتقابل **قوله** على الوجود المقدر ونظيره على ذلك
الأول كما أشار إليه لأن ما ذكره في الشرح الأول أيضا لا
يصح إلا في الوجود المطلق مع الوجود المقيد أعني منه
قوله اللهم إلا لتعاليك بوقش فيه أن التعالي للوجود
الذهني كالوجود المطلق لا يجمع في الممكن الوجود بحسب الخارج
بل للمعية المنتهى في الخارج الموجود في الذهن في نفس الأمر
كثرة كسابر المعقولات الثانية أقول لعل رجمه مدعى
عند خصص الوجود بالذهني فخصص الممكن الوجود بحسب
الذهني والمنتهى ما يتقابل لكنه الواجب لا تعاليه
هذا ممكن حمل الوجود على المطلق أيضا وخصص الممكن
بحسب الوجود والمطلق والمنتهى ما يتقابل لا نقول عالم
بأن المنتهى المطلق متصديق في نفس الأمر لم يحل الوجود على

على المطلق بخلاف المنتهى بحسب الوجود الخارجي أو الذهني
فإن لكل منهما مصداق في نفس الأمر كشرى المبادي
وكنهه **قوله** الشئ أي الموضوع في العدم والممكن
مطلقا لا يخفى لئلا يمان أن تمام الموضوع في مطلق
العدم والممكن في أثناء بحسب الوجود والعدم لا يتنا
والأول حمل الموضوع على موضوع الوجود والعدم
وجعل قول الفصل وقد يؤخذ شحيا عند القول
وقد يؤخذ مقيد بممكن في أحوال الوجود يستدعي
تكرارا في كلامه **قوله** الشئ فلا بد لو كان له جرم
يمكن إجراء مثل هذا الدليل في نقص المدعى أن يقال
لو كان الوجود بسيطاً لجازع وجود الوجود له ما سبق
حران الوجود لا يتنا المعقولات لكن عرض امر
لنفسه وواجب مشترك ثم هذا الدليل
لأنه دليل على بطلان جميع المعقولات الشاملة بل على
عدم بطلانها أيضا كما ذكرنا في الوجود **قوله**
فيه كبت لأنه لا يراد بهذا ما يراد لو كان المقتر
ببطلان الوجود بحسب الخارج أمر الاجراء المتنا
في الخارج أو بحسب الخارج والذهني معا وأما إذا

كان المذهب الباطني في الذهب فقط فلا اذ لا يدعى
الجزء الذهني كما هو في الكل وانتبات الباطن
كافية في انتبات الباطن والافضل للوجود
بكل انتبات الباطن الخارجية ايضا بالانتبات
الى الامور الخارجية متناهية والكلام في المطالبين
تمام لا يدعى عليه ما ذكره نعم يدعى عليه كماله الذهني
انما هو بغير الكل لا بمعنى القيام فالعارض هو الذي
لا يكون عينيا ولا جزءا للشيء لا هو لا والمقدمة التي
بان عروضا التي لنفسه وكذا انتفاع العارض
تمامه عارضا انما هي في العروضا بغير القيام فان
الانسان عارض للناس عندهم مع كون الناطق
جزءا والشيء نفسه لا ما ذكرنا في الابرار على
الثاني بقوله ولكن رفع الاخير في قوله ولا خلاف
فيه كما **قوله** واما الذهنية فلان في نفسه
واصح قد عرفت ان الجزء الذهني كسب عروضا
ما عروضا للكل ويتم الكلام فيه ايضا نعم يدعى عليه
ما ذكرنا **الشبه** بانه لا مفهوم انتم منه
فصل في اريد انه لا مفهوم انتم من الوجود كسب

نفس الامر فم لا لا ينفيد في انتبات الباطن بل لا يكون
ان يكون له خبير في نوعه ولا اريد انه لا مفهوم انتم
منه ولو كسب المفهوم فهو والسند ظاهر واجب
عنه ان كسبية والنوعية انما هي للشيء الذي لا ينفيد
الكل عليها في نفس الامر اذ لو كسب لا افراد العرضية لم
لكن الانسان جنبا للعرضية ينال في العقل حوزة
كل كسب على افراد كل اخرج ما سمي في فصل المهمة و
ايضا الفرق بين الذات والعرضية متعدي ما قالو
والعقل حوزة في الماضي على الانسان والعرضية في
جواب هو اقول ان جواب ان الاعمية كسب
المفهوم كما يتصور المفهوم اخرج بالنسبة الى مفهوم الوجود
لذلك يتصور مفهوم الوجود بالنسبة اليه فلا يصح كسب
ذلك اظهرهم جنبا للوجود اذ الوجود اعم منه كسب
المفهوم **قال** الشبه قوله كانت معدومة يمكن ان
هذا الشق كسب لا يدعى عليه التكفل والمنع ويتم في
الاجزاء المحمولة وغيره ان يقال لو كان هو الوجود
معدوم لزم تقوم الموجود المطلق لكان المراد المبدأ
او الموجود المطلق لكان المراد المشتق بل معدوم

المطلق والوجود وكذا مفهوم الموجود المطلق موجوداته
الذهني وإذا كان جوهرا معدوما مطلقا لزم بقوم
الموجود المطلق بعدد ومطلق وهو **قوله**
فان قلت على تقدير التبع الذهن الصائب هو
الزمام الظاهر لزم إذا لم يفرق في الأخير هو المنع
وسنذكر ان واقعه في الاجزاء الغير المحسوسة لا يكون
لنوعه مثل ذلك في المحسوسة وانما يمكن ان
يعرض لقيض الشيء لنفس ذلك الشيء لرفع الوجود
الكارهي العارض للوجود والكارهي العارض للوجود
الكارهي ولو قيل يرد بغيره في القبيض او بغيره
حمله عليه او على جوفه موافاة ولا شك في استحالة
ذلك فلتنازع بمنع كونه ذلك المراد بغيره انتهى
واجب ان يباين الاستدلال كما سنذكره على
كون المراد بالوجود الموجود ولا شك انه على ذلك
التقدير لم يرم ان يضاف اليه بغيره بقبض الكل الكل
الموافاة لا الاشتقاق نعم كذا في المصدر بغيره
المراد به المعنى المصدر على حاله بقبض الكل على الكل
جاءه لكن يمنع حمل قبض الكل على جوفه لانه لم يرم

اجتماع التقصيص باعتبار حمل واحد بمعنى ذلك
الشيء فذكر آخر اذ هو قد اشار الى ذلك في الاصل
ولم يرم بغيره في العلوم متعارفة ولا يتفق كما في المتن
والله في قوله فهو قد لا يخفى حيث لم يعل في الآخر
ايلا خروج مثل قولك بقبض النوع ان كان المتعارفة
فقد هذا يدخل في سائر المتعارفة لا في النوع بان
وانه يصدق متعارفة ويحقق لذلك المفهوم
التقصيص لكل الاعتبارين فلا بد من التناقض اعتبار
وعدمه كما ان في تلك المتعارفة ان كلاهما من القضايا
المتعارفة او من القضايا الغير المتعارفة ولا يحقق
التناقض اذ كان احدهما متعارفة والاخر غير متعارفة
واجب ان يباين ولم يصدق على النوع فيه مساو واللا
الجب ولم يصدق على النوع لان الكلام في تقوم الشيء
با انصف بقبض ذلك الشيء وما سبق من الاستدلال
على بطلان الوجود فيه ايضا ساجد اذا سبق الاستدلال
على بطلان الوجود على ذلك لا يباين له ووجه بانه على
المراد بالوجود والموجود ما سبق في الاشياء السابقة
بما هذا الاستدلال عليه لان بغير الوجود والمصدر

لو كان معدوما لزم كون الشيء موجودا ومعدوما ولا يستحق له فيه
انما هو كون الشيء موجودا ومعدوما وانما يلزم لو كان المراد بالوجود
الموجود والمعدوم لا يجزئ ان يكون له الاستدلال للشيء من حيث كونه
المراد بالوجود الموجود وكذلك الكيف الذي ذكره الشافعي عليه
او لو كان المراد بالوجود والعدم معناه المصدر لم يكن
اللاحيوان بالنسبة الى الحيوان كالعدم بالنسبة الى الوجود
على ما عرفت في الفرق بين الوجود والعدم وكذا ذكره
سند الفاعل حيث قال كل واحد منها متصف بالشيء
على ما يظهر بالتأمل الشافعي في قول المصنف وتعالى لان
الذات لا يكون مقولا بالشكك ثم ذكره الشافعي في تفسيره
المحقق من حيث كونه للوجود في ذواته المطلق وحسنه
الشافعي في تعاليه وجود العلم لانه المراد صدق الوجود
على وجود العلم ووجود المعلول التقدم والتأخر في وجوده عليه
ان التأخر في صدق الوجود عليها نعم نفس وجود العلم
متقدم على نفس وجود المعلول وكذا كان المراد صدق
الموجود المطلق على افراده العارضة للوجودات وان
كان المراد لصدق الموجود على المميزات الموجودة
بالاختلاف فلا يطبق الدليل على الدعوى على ما قرأ

فان المدعى بقرينة صدق الوجود او الموجود على الذات والحقا
المميزات لا على المميزات المحررة لكونه عليه بعد
ما سبق من كسوف الشكك وهو لا يخلو في الشافعي
والضعف هو لكون الشافعي كسوف بل في اسرار الشافعي
الضعف منه ولا شك في ذلك في الوجود ليس بمحقق
نعم باعتبار الآثار المترتبة عليه تحقق ومراده من عدمه ذلك
هو التحقيق لا الاعراض فلا يرد ان يكون في غير مراد
بالشافعي والضعف في الوجودات الشافعي والضعف
في التأمل الشافعي وايضا فان في وجود الواجب
يرد عليه بعد ما سبق في كلام الشافعي وذكرناه سابقا
هذا الدليل لا يلزم المدعى الذي قرأه وليس الواجب فرد
عارض لم يثبت وانما الاعراض بالواجب الواجب فردا
غير محصية الوجود المطلق والمطلق لا يكون مقولا بالشكك
النسبة الى محصية وانما النسبة الى محصية وغيره
الى يكون المطلق خارجا عنها وقد يكون مقولا بالشكك
كما سبق في كسوفه على هذا فقول المصنف مطلقا وقوله
فليس هو غير محصية مطلقا قيد المنع أي كونه محصية
في غير مطلقا متفقيه وليس قيد المنع كما هو الظاهر

الشئ وقد سبق ايضا ما عليه من المسمى ^{منه} شئ
اليه ان المقتول المشكك لا يكون ذاتيا للشيئ لان ذاتيا
لبعض ايضا ويكفي في فهمنا ما اشترنا اليه ^{منه} شئ
مطلقا قيد المنفى ثم في تعريفه قول الحق ليس هو من
غيره مطلقا بالنفس الذي ذكره الشئ في قوله وبعك
بالتشكيك على عوارضها من حيث ظاهرة اولها ثم
تشكيك الوجود بالنسبة الى افراده الاعمى كونه في
النسبة اليها لا بالنسبة الى الماهيات ايضا ويكفي في فهمنا
العارضين للعارض على ان لا يمكن ان يكون ذاتيا لذلك
الشئ والارم كونه متاخر عن ذلك الشئ ومتصفا عليه
معان هذا اذا كان العرض مع القيام والعروض
هيها بمعنى عدم العينية والدخول ^{بهم} بنودا للمتنا
حق المناقشة متوجهة على التسمية على التعريف كما صرح
به في الحاشية المنقول منها اذا كان في الخارج ما
يطابق المراد يكون مطابقا في الخارج اعني لم يوجد
فيه تنقيص او كمالا لنفسها في الخارج وكذا المراد لا يمتنع
في الخارج هو الاعم بحيث يشتمل القسمين ما حفظ على
لترفعك اذ لم يصح بان القيد المتاخر لا يوجب

عليك ان قوله وبقوله والمعتبر ان مان وتفسير لهذا التعريف
وصرح فيه لم يمد الاخير لا يخرج الاضافات بقوله
لذا لا يعقل الا كما صرحا لغيره اذا كان في الخارج ما يطابق
كالاضافات وعايد ما يمكن ان يقال هو المراد
الذي ليس في عبارة التعريف بصرح بذلك ودلالة
العبارة لا يلقى التعليق على الوصف بشرطه عليه وكذا
قيد كيدية مقيدة في التعريفات يوجب ما سذكره
توجيه في تعريف الشئ لانا نقول هذا التكلف انما يوجب
اذا كان خالصة ولا حاجة منها في الخارج لوانه المسمى
ارتكاب هذه التكلفات كذا في تعريف الشئ
على لم يقد في الدخول في هذا التعريف متعلق بقوله
يعرض وهذا كيدية لا القيد لا القيد العروض لا القيد
المعروض الا لانه غير قيد كيدية في التوضيح المعقول
الاول فبما في القيد الاخير للاجرا فربما
فيصدق على الاضافات الى لا كقولها في الخارج
لكن كونها لا تقاب بها في الخارج مع انها ليست
معقولات لانه كما سذكره وحمل المطابق والتحقق
على الاعم كما ذكرنا لا ينبغي اذ هو مما لم يملكها على الاعم

ثم قوله اذا قيل كتحققها في الخارج قد عرفت ان
المراد المطابق في الخارج والصدق في الخارج هو المعنى الاعلى
فلا وجه لطلب تلك التمثيل الا لا يكفي له قوله اذا قيل
في خلاف الخلاف المشهور في الاضافات متحققه في
نفسها كالمهور والكلام لا كالمهور في المتكلمين فلا ينبغي حمل
على المعنى الاعلى وللمناقشة محال من لفظة كنهية
شعران خصوص في الوجود الذي يمتنع في العرف ومن فلا حاجة
الى قوله فلا كاد بها اذ في الخارج وانما عبرت بالمناقشة
لان كنهية لم تكون مع كنهية الوجود الذي يمتنع في العرف
لان شرط كنهية العرف وضمن نعم لو كان في الكلام
حصر في تعريف المشبه بان يقال اما يعرف الوجود
الاخر من حيث انه في الدهن او اما يعرف الوجود
الاخر من حيث انها في الدهن لم يجر حاجة الى
قوله فلا كادى اه اللهم الا لا يكلف اعتبار
كهنية انما جعل هذا الكلف مع لفظة كهنية مفردة
في التعريفات اذا كانا اليه حاجة فكيف اعتبار
كهنية في تعريف المشبه كعمل كنهية كنهية
بل لا و في توجيه كلامه فان رايه في كاشية اقول

لو قال لا يقبل عارضا المعقول الاخر من حيث هو معقول
لا يقبل ان يفهم لغرضه المعقول الاخر من حيث هو المعقول
ينبغي ان المعقول له لا يبا في العرف ولا ان شرط العرف
وعلى هذا لو استدلنا في المحصر ان المشبه
لا في العقل حصص الثبوت في المشبه الثبوت
في العقل اذ لو حمل على الثبوت الخارج لزم في المشبه
تكرار اذا ان في الثبوت في المشبه وقد يعنى الثبوت
الخارج ايضا بقوله وليست متماصلة في الوجود لزم
ان لا يثبت اصلا ويكرر دفع التكرار على تقدير حمل
على الخارج بان المراد من قوله ليست متماصلة في الوجود
لو لم يدل على في الوجود الخارج مطلقا ويكرر دفع التكرار
يوجد اخر وهو له تعالى المراد من العبارة الاولى
في الوجود الخارج عن المشبه الى هو الحيد او المشابهة
نعم الوجود الخارج عن المشبه المطلق الذي هو المتفق
توجيه التفرع اليها غير حتى لا يخلو من كلامه
عليه في المناقشة بين قوله فلا شيء مطلقا ثابت
وهي قوله الوجود قد اوجده على الاطلاق ولم يذكر
لكن في الكلام في لمر الاضرب بقوله بل يعرف كنهية

على العقل اقول المراد خصوصيات الهيئات المخصوصة
الغير المعينة الى الوجود المتغير وليس المراد بالهيئة والادراك على
لقد قد في العقل ليس في عيان العقل لا نقل عنه بل
كلية كونه في قول الله تعالى لا يعلم الاضراب
الله فلا وجه للتفريق والتخصيص في ايضا لزم التكرار
في العيان كما عرفت مع التوجهين في دفعه كما لا يخفى
عليك انه على تقدير حمل الثبوت كما رجي وليس ان دفع
المتناقضتين سبق به قوله فلا ينشأ مطلقا ثبت لكن معنى
المتناقضات غير وبنى قوله والمثلية المعقولة الثانية
وعايد ما يمكن ان يقال هو انه المعبر في المعقولة الثانية
ان يكون متنازع ووضعا وجودا المعروف في العقل على ما
اليه الله في الكاشية موافقا لنقله رحمه الله عن كاشية
المطالع ولا يعجز فيها لا على نقلها بدون العقل
معروضها وقول لا يعقل الاعراض المعقولة المتوعدة
ما لا يتصور عروضا في العقل ولا في الخارج لكن قوله
كما هو شأن المعقولة الثانية لا يعلم هذا التوجيه
وجودهما واحد ومفهومهما ثنائي فوجودهما غير متميز
لان الامر الواحد لا يكون نفس امرين متباينين بالبدنية

وحدهم متباينة وجود الواجب لهية وقد ثبت وجود
الواجب على هيئته ويرد عليه انه يحرم لم لا يجوز ان يكون
مفهومه ان متباينين لا يكون وجود كل واحد منهما على هيئته
ويكون الجميع نفس الوجود العالم برأيه فلا يحرم متباينة وجود
لهيئته ويندفع بان الحزني لا يكونان متحدتين مع الكل
في الوجود والامر في قيام الكل بكل واحد من امرين اوليه
على كل واحد منهما انه ان وجود الكل على هيئته وكلاهما
وان الثاني فظاهر لا تمنع عينية الكل مع جودته وان الاول
فلا يلزم ان قيام الشئ في ذاته لا يكون العالم بهما
فاما واليهما يلزم له كونه الوجود العالم بنفسه وصفه للغير
وذلك في كل ما اشار اليه رحمه الله في دل الكاشية هذه الكثرة
كتب رحمه الله لدفع هذا الايراد الكاشية المصدق بقوله
ونفسه بل المقام واشار له وقد يقول وعلى الثالث
فانه في الكاشية على الاول امتناع لكل ظاهر لا يقال
لم لا يجوز له كونه كاشية مع كونه وجودها معها موجودين
بوجود الكل ايضا ويصح لكل لا يقول مع لزوم كونه
الحزني في الكل او من الكل كما اشار اليه رحمه الله كونه
موجودين بوجودين وذلك بطا وحقه ينفعك في بعض

المستوفى الاية ايضا لم يرم في هذا الشق لم يترك كل ما
وحقيقته لا يرم عن وجوده بل يرم احتياجه في وجوده
وهو الامكان ويمكن ان يقال هذا الشق باسبق من ان يكون
بسيط لا تركيب فيه بل يمكن ان يقال جميع شقوق تركيب
الواجب بذلك لان ذلك كان الواجب نفس الوجود
ولا يكون الوجود مركبا يرم له لا يكون الواجب مركبا
وعلى الثاني يكون الامر ممكنا خارجيا وانها يرم
استناع الحمل اما استناع حمل الامر هو عين وجوده على
الكل فيما ذكر في الشق الاول بعينه واما استناع حمل
الامر الاخر عليه فلان وجود الكل نفسه ولا يمكن ان يكون
ذلك الجواب الكل بما ذكرنا من الوجه الاخر وهو انه
الوجود العالم بما لا يكون ومعها للغير والتقدير
بانهم يمتنع تركيب الواجب كالعارض والمفرد
ولا يحصل منها تركيب حقيقي مدقوع باسبغ
ثم يرد على ما ذكره رحمه الله انه لا يجوز لمصلحة مجموع
الامر الذي هو واجب والامر هو ممكن واجبا اذ لم
ثبت بعد استناع تعدد الواجب ويندفع به
الواجب بكونه ممكنا جاليا لكل واحد من جزئيه

التي هي عين وجوده ويترجم احتياجه في الوجود وهو واجب
الامكان ويمكن جعل ذلك وليلا على ما في علم استناع تركيب
الواجب كما لا يخفى ولا يرم في هذا الشق استناع الجبر الى
الكل كما يرم في الشق الثالث لجواز استناده الى
الامر الاخر وعلى الاول يمتنع احد الحرسه وايضا يكون
كل الامر ممكن كما في الاحتمال الثاني ويترجم لمركب
واحد منها عارضا ومعوضا بالنسبة الى الاخر وايضا
يترجم لمركب واحد منها امرا اعتباريا عارضا للاخر في الدنيا
اذ الوجود العالم بالغير امرا اعتباريا عارضا له في الدنيا
على ما حقق سابقا فيلزم تركيب الواجب من امرين
اعتباريين وعلى الثاني يكون كلا الامرين ممكنا وايضا
يترجم استناع الحمل والالزام اتحاد الكل مع جزئيه او عروضة
له وبما حاله لا يتركزا باقضا للوجبهين ووجه
بطلان استناد الجبر الى الكل في الشق الرابع ان الجبر لا يكون
العلم بتقديمه على الكل في الوجود واما الجبر الذي هي
حلا اتحادا مع الكل في الوجود لا يمكن استناده الى الكل
والالزام تقدم الكل التي على نفسه كما لا يخفى هذا
ثم اعلم ان الواجب تعالى على من ادعى ان التحقيق من

الصوفي هو الوجود المطلق المنفصل في السعديات والثبات
الاختيارية الامكانية بل لا يتوقف على اعتبارات وملك السعيات
والشؤون امور عارضة له تعالى وهو حيث الذات
مجرد عن تلك الاعتبارات وعلى هذا فاستناع تركيبة
وكذا استناع كونها جزءا للغيره ومعروفها لوجوده ظاهر
الا لا يخفى على خلد دون تسليم وايضا قد ثبت ان
الواجب لا يميز له ظاهره يستدل على كونه دليله على
استناع التركيب كما يقتضيه قوله في كماله الثانية
لا يرد هذا الدليل الاول الذي اوردناه لفظ الا
على ما ذكره النسج وكما لا يمكن تنبيه الدليل الاول
لا يرد هذا الدليل الاول عدم وروده على
الدليل الاول طوره ووروده على الدليل الثاني كما هو في
بعض الاشياء هو انه يجوز له ان يكون الواجب مركبا من اركان
تساويين جوهريين وحاجته الى احتياج الواجب الى شئ
وقد ثبت التركيب من اركانها تركيبا خارجيا بسلام
الامكان مع ان الكلام في الاجزاء الجوهرية والتركيب منها
بحسب العقل فهو الجوهري حيث انها جوهري
لا يمكن ان يتحد احد عناصر الاخر في الوجود والامر

امر واحد الشئ على ما يميز بين الشئ وبين ما هو غير شئ
الجوهري مثل هذا الضاحك وهذا الكاتب مع ربه
مشكلا فانما هو باعتبار كونها متحدتين في الوجود بالعرض
وليس الامر في الامر كذلك فقدره والمحتاج
في نفس الامر لا الغير ممكن لان علمه لا يفقد مخصص في
الامكان على ما قيل وفي بحث لانه ثابت فيما هو
هو له علمه لا يفقد له الموتر به الامكان ولم يثبت
لنفسه لا يفقد له الجوهري حيث الذات ولهذا لم
يجعل الهيئته والجواب انه قد مر في كلامه رحمه الله
محتاج الى الغير كما يفقد الفاعل فان الفاعل ضروري
في جميع المعلومات فاذا ثبت لا يفقد له الجوهري حيث
ثبت لا يفقد له الموتر ثبت الامكان المركب عليه
انفسه لا يخفى في السؤال الثاني المعبر عنه بقوله في الظاهر على ما
اليه الانسان في وكذا في الجواب اما السؤال الثالث الاحتياج
من حيث الواجب والوجود معا لا احتياج من حيث
الوجود الى الجوهري ولا يتأقبه الاحتياج اليه من حيث
الذات واما الجواب فلان الاحتياج الى الغير في الوجود
يستلزم الاحتياج الى الموتر مطلقا لا بوجوب الامكان

الاحتياج

في المحتاج اليه في الوجود بوجوب المكان واحتياج
المركب الى الموتر لاجل انضمام الاربعة اجزاء اليه
لا للوجود الا لانه في ذلك الاحتياج يستلزم
في الوجود في غير هذا المعنى في الصواب لانه
في لفظ المنع المذكور سابقا وهذا المعنى
مطلقا صواب موقوف احتياج الحاصل اليها في كسبه
فيكون المهيبة السري برصوب ولا يكون تركيب السري
مركب من العوض لانا نقول المراد بالتحصيل هو
التحصيل الحقيقي الطبيعي التحصيل الاعتباري
فلا يلزم كون المهيبة السري برصوب لان السري
بها جسم صناعي على انما نقول المنع من غير علم كون
الحال في المستغنى في ذاته عوضا عما يلحقه المعلن
هذا الكلام مبني على التحقيق التام الكلام في
ذلك الوجود كالكلام في الاول فيعلم التام لا يتوهم
له هذا التام انما هو في الوجودات لا في الوجود
لان الموجود واحد والوجود متعدد وهو باعتبار كل
وجود سابق على الوجود واللاحق والتام في الوجودات
ليس لانها من المعقولات الثانية لانا نقول ان

اعتقاد الوجود بوجوب احتياجه للموجود حقيقة ما لا يوجب
اليه القاررا كما في الوجود والنش فيهم نقد الموجودات
ايضا وكما في السكون العوضي ان يلزم له وجودات
غير متناهية لكن ذلك هو المحذور السابق التام
لما اراد الوجود بوجوبه بوجوب الواجب فيما خارجا
ليس المراد بالقيام الخارجي فيكون الخارج طرف القيام ولا
مطلقا كمن يتدرج فيه قيام الغير برتبة بل يكون
القيام موجودا خارجا عنه قوله كقيام الاخرى في
فلا يرد له القيام الخارجي ايضا لا يجب له القيام
ممكنا كما لم في المثال المذكور فانه يمنع الوجود في الخارج
ومراد به كونه ممكنا امكانا اعتبارا بثبوت الذات
اي امكان تحقيق ذلك الانصاف في نفس الامر
امكانا بالنظر الى ذات الواجب ولا يلزم امكان
الواجب من غير حاجة الى اعداد المعقولات
وكان غرضه في التفسير هذا التحصيل اه فيه كقيمه
بكل المقصود لترتيب عليه فذكره لانه في الوجود
لنعدم كون المهيبة الالكلاما انفق عليه القوم والمسلما
عند كونه فلا يرد ذلك التحصيل لترتيب ذلك عليه

لكن برؤية الخاتمة بدانة عند العقل قد يكون كلفا فانما يقتضيه
بالماضي في غير محي لان ما يوجب حصر المهية في كل ما حصل
في العقل فبما يلزم لا يكون في لوازم المهية في النسبة
الى المهية واستصحابها وجه ظاهر وكذا لا يكون في العوارض
المشتقة بالنسبة الى الكفالات الشخصية لان كقولك
تلك العوارض بطريق تحقيق زبدية وان شخصاته قال
ولم يجر كقول الانسان بدو كفاؤا فكلهم لوازم المهية
كثرت فيها وان ذلك يتابع انها ايضا لا راد للمهية
ثم يكرر قول المصنف على غير ما حمل عليه النسبة الى جعل الضمير
الممكن في صدق رتعا الى الموصوف في قوله
لا يورث والبارزة في قوله يتابعها الى الحقيقة وكما في
والا لما صدق تلك العوارض على ما يتبع تلك الحقيقة
وج كبر في لوازم المهية بالنسبة الى النوع والشخص فانه لو
كانت الزوجية عينيا للاربع لما صدق على النسبة لان
مراتب الاعداد انواع تتماثل على ما حقق في موضعها
وكذا كبر في الشخصيات بالنسبة الى الاشخاص لكن
لا يمكن لهذا الالتمام الا في مطلق الزوجية والوحدة
وغيرها من العوارض لانه افرادها اذ الفرد العالم

بالاربع غير العالم بالنسبة وكذا الالتمام الا في نوعي العينية
والالتمام في نوعي الوحدة لان المراد في اعداد المتناقصين
يملك صدقها على المتناقص الا ان كان له وان فانه يجوز لانه
مع انه صادق على الفرس وغاية ما يمكن ان يقال في
بحر ما يرد في افراد تلك الاعراض انها انواع بالنسبة
الى افرادها فلو كان فرد منها عينيا حقيقة مما كفا ليقوم
لها تحقيق فردا اخر منها في حقيقة حصرها بينه لتلك
الحقيقة النوع والالتمام لكون الحقيقة متفقين في النوع
لكن ذلك مما فانه يجوز كقولك الاعراض بالنسبة الى
افرادها صريحا عا والاولى لا يقتضيه النسبة
انهم منه انه جعل قول المصنف وهي من حيث هي
ليست الا هي فيها اخر على اصل المدعى ولم يتوصل
الى قوله بكون المهية مع كل ما رضى له وهو عينيا
تنبه اخر او حكم متفرع على التنبه الاول او توطئة
لقوله وهي من حيث هي ليست الا هي وعلى تقدير
لونه بغيرها فهو ايضا مدخل كالاول ام لا الا ان يقال
قوله الاول لا يقتضيه النسبة لانه عينيا
ايضا تبينها اخر مدخل او توطئة او لا معنى لتوسيطكم

بأن الشيء لا يكون له صفة إلا بالاعتبار
والا لزم عطفها على قوله لما صدق فيه رجا كنت قوله
اللاح لا يستقيم الكلام كما يظهر من السامع ولكن لا يجهل
حكمه من غير عين على المدعى وبعضهم جعل قوله وهو المهيبة
مع كل عارض منها يخرجها راي في لوازم المهيبة وفرد بالهيبة
مع كل عارض متقابل لتلك المهيبة مع عارض آخر ولو كانت
تلك العوارض عيناً او جزوا كانت المهيبة بنفسها متقابله
بدون انضمامها مع العارض وفيه ان مع رجوعه كسب
الحال في النسبة الاولى لا يابى عن العيان كما ذكرنا على
جواز انه في لوازم المهيبة محل نظر او يمكن ان يقال الاربعة
بدانها متقابل للثلاثة والقول ان الاربعة كما يقال الثلاثة
باعتبار لزمه للرجوع الى انفسه ثم وكلف وراى الاربعة
سما للفرق المهيبة كما حقق فاعداها متقابل لها
كما يتحقق لا يفي له قوله لغة الفرنسية حيث هي
فرنسية ليست الفرنسية مع كونها في مرتبة الوجود
لا يستلزم خروج الوجود مثلاً عنها اذ لا ينافي عدمه
الفرنسية الا الفرنسية كونها نفس الوجود الا ان يكون المراد
للفرنسية حيث هي فرنسية يتعطل وهي ليست

الا الفرنسية اي بالصدق عليه كونه واحد او كثير او غير ذلك
من العوارض فلا يمكن تلك العوارض نفسها ولا يجوز ان يكون
عليه ان يكون ان يكون ذلك لعدم تصور ذلك بالذات
ولما لم يتناول الانسان في الكلام لا يفي له جزا الحقيقة
برجع الى ذكره من عدم جواز ان الاربعة في لوازم المهيبة
اذ الوجود النوعية لازمة لمهيبة الانسان ثم يمكن دفعه
ايضا بمثل ما ذكرنا في توجيه المترادف الوجود النوعية
لو كانت عين الانسان لما صدق على الفرنسي المجمع سابق
مرادهم انهم الكلام في نفى الجزئية وفي افراد الوجود النوعية
يرد له قول الله فلو كانت الوجود نفس حقيقة الوجود
لا يكمل ذلك التوجيه وينبغي ان يقال لو كان
الوجود عين الانسان لزم ان لا يحقق الانسان في
الكلية المتعاطية لتلك لا يفي له جزا لا يجوز في الوجود
الشخصية بالنسبة الى الاشخاص والوجود النوعية بالنسبة
الى الانواع والوجود الجنسية بالنسبة الى الاجناس اذ لا
يحقق النوع في الكلية المتعاطية للوجود الجنسية نعم يرى
في الوجود الشخصية بالنسبة الى الانواع والوجود الجنسية
النوعية بالنسبة الى الاجناس هو اهو الكلام في هذا

على طريقه على الحكمة والحكام والاعتماد على الحق والصدق
المراتب المرام لم يصدق كل شيء هو الذي لا يتغير ولا يبدل
وهو الوجود المطلق والتعديلات والتعديلات الحظية
والغير متغيرة من الامور الاعتبارية العارضة او
الشبهات لتلك الحقيقة ومعها يترتب تلك الحقيقة
فلا يرد لو كان تلك الامور اعتبارا او جزاء لما زالت مع بقائه
لكن مع الكثرة هو بعيد عن الحق ومع الانسان هو بعيد
الفرس قانه ليس بموسى في شرف التعديلات والتعديلات
والاعتبارات فافهم نفسك من التعديلات والتعديلات
على انك تفهم لك حقيقة الحال لا يجب الامر
مطلقا الى لا يجب جميع افراد نفس الامر سوى فرد الملائكة
وغرضه التنبيه على السلب كسب الملائكة ايضا في
الامر لكل مطلقا على اعتبار الملائكة كما في معناه
ان في حد ذاته ثابت له سلب الفاعل بغيرها سلبا
ايضا ليقتضوا لو لم يمكنكم السؤال يقولنا الانسان في حد
حيث هي انسانية في حد ذاتها بل في حد ذاتها في حد ذاتها
او ليست منها سوالا بطريق المعنى وقد جعل الله لكل
الامر غير المتغير بعد ليست اي ليست محض

شيء منها حتى سلب السلب لا يصدق سلب
يرم صدق الايجاب لان سلب السلب الايجاب لا يصدق
سلب السلب الايجاب اذا وردا على نفس السلب وشوهر في
لا يشوهر لغيره والمراد بهنا سلب شئ لغيره على سلب
السلب الايجاب اذا كان سلب السلب كسب نفس
الامر لا اعتبارا للملائكة كما ينبغي وذلك لان الجواب
بما ابطال الصحة السؤال الموجهين حتى يرم منه كونه غير
مستحق للجواب فان السؤال الباطل لا ينبغي الجواب
وتقرير من لواحد من ذلك الموجهين وهي التي لا يلبس
مضاه ام اذا لم يكن الذي موصوفا بذلك الموجب كان موصوفا
بذلك الموجب لا محروما في معنى زيد لا كاتب ان اذا لم يكن
كان لا كاتب اذا كان الموضوع هو المبهة محضت وسئل
عنها انها هي كاتب ام لا كاتب بموضعها انها لا بد
ان يكون كاتبا واذا لم يكن كاتبا كان لا كاتبا وليس كذلك
اذا الانسان محضت هو لا يرم لغيره احداهما لانها ليست
ولا ذل حتى يرم صدق احداهما فعمل الجواب احداهما في نفس
الامر لانها باعتبار تلك الملائكة لا يجوز احداهما فيكون
السؤال عنها هذا الوجه باطلا فلا ينبغي الجواب

لكن لا فائدة فيه بل لا يرتبط بقوله فاذا جعلنا الموضع
بوجه الانسان من حيث على السانية فاذا كان
اليه من حيث هو انانية فقط اي اذا كان النظر مقصورا
المهنية من حيث هي فلا ينبغي له كمال تلك النظر بنظر
من خارج وبذلك كونها واحدا او لا واحدا فالسؤال
المهنية الماخوذة من حيث هي فلا ينبغي له كمال بالواحد
والا واحدا من كان الظاهر لا يستدعي وجوب كمال المهنية
لأنه العيان وذلك بط كماله وشكله في النظر
اي الموجهين للبيان في قوة التخصيص اذا السؤال بالتخصيص
التفصيلي لا يوجب وجوب كمال كماله من
الاول كماله لان هذا كان سلبا مطلقا اي سلبا
لما ير المفهومات سواء كان مفهوم المعايير او غيره
منه قوله لان الانسان من حيث هو انانية فقط
ولست بغير كمال كونها معايير او واحدة وغير ذلك
ليست تلك المفهومات زائلا ولا انيا لمفهوم الانسان
حتى لا يصلح سلبا عنها كما علم ما مر من ان
اليه من حيث هو ان كماله لا ينفك في نفس الاعراض
لكن باعتبار كماله خطتها مع تلك كيفية ليست شيئا منها

9
اذ ليس شيئا منها فاذا لا انانيا بالضرورة ومصدره كماله
الملا حظ مع تلك كيفية وظهر ذلك في توافق كماله
السانية لان الانسان مثلا ولما كان معتبرا من
حيث هو حاصل المقسم هو الانسان الذي هو
اللا يربط بالدر لو خط كونه لا يربط شيئا بل يربط تقسيم
الشيء الى اقسام ولا يتوهم المقسم بصيرته لا اعتبار
قيد فيه وهو كونه لا يربط شيئا لانه لم يقيد بشي بل لو
كونه لا يربط شيئا والمقسم والقسم بشر كان في كونها
لا يربط شيئا لان المقسم لم يربط على هذا الوجه وان
كان في الواقع كذلك والخط القسم على هذا الوجه لا
يطلق في تقديره به حتى يربط كونه محموله والمقسم المقسم
تحدد ان بالذات متغايران في الملا حظ والمقسم
مندرج تحت القسم وفرد من افراده في الواقع لكنه
اعم منه باعتبار الملا حظ فلا يتوهم ايضا انه يربط ان يكون
المقسم اخص من قسمه قال المحقق في كماله
ولا ينبغي له جعل مورد التقسيم حال المهنية لا جسم مادة
الاشكال لان المهنية المضاف اليها كمال محض باعتبار لا
يربط شيئا لانه في الاشكال فالوجه ما ذكرناه انتهى

كلامه عن نفسه لتقسيم الشيء لا نفسه لم يندفع غير وجعل المقسم
المهية او المهية المتضاف اليها كمال هو المهية لا بشرط شي
في الواقع لكن العقل ينظر اليها غير نظر الى هذا الاعتبار
وتقسيم حاله الى حال المهية المطلوبة بهذا الاعتبار فذلك
رجوع الى الوجه الذي ذكره رحمه الله في نفس المهية فلو كان
لا جعل المقسم حال المهية لا يفي قوله محذوفا
عنها اي حاصلها كما يعلم من بعض الاشياء لنقول المصنف
محذوفا عنها اي عدلها بظاهرها ينطبق بالاصطلاح
ويكمل لنكمل على شرط الاصطلاح حاله في قوله محذوفا
بقوله كذا لو انقسم الى شي يندفع وسك الاحتمالين
وينطبق على المهية بشرط الاصطلاح كذا وقد صرح
رحمه الله على ما ينبغي انه محذوف المصنف على الاصطلاح كذا
في حاشية صغيرة فاسطره لكن فيه لم يقل محذوفا عنها
ما عدلها لا يصح اطلاقه على الا بشرط الاصطلاح كذا
اولم يحذف عنها ما عدلها بل انما حذف عنها محذوفا
ان يدحل فيها على لغيره في الشيء انها لو حمل على بشرط
لا الاصطلاح الاول كما هو المتبادر لم يندفع الاستدراك
وخلط الاصطلاحين وجعل بها لو حمل على شرط الاصطلاح

كذا لا يخلو في بين العيان بل انما هو في قوله لا يوجد
في الاول ان كما هو صريح قوله في دليل هذا المقصود لا يقال
لم لا يخلو قوله فلا بد من دفع هذا المذوفا كذا ذكره في حاشية
التمشية ولا حاجة الى تصحيح حمل على الشرط لا الاصطلاح
او هو كما ان كان حمل عليه فلا فائدة في هذه الحاشية و
يمكن ان يقال بغيره عن نفسه من بين الحاشية لنقول الشيء
للمهية المحذوف عنها ما عدلها بعض ما هي المهية بشرط
لا شيء غير حاجه الى اعتبار بقيد لا يدل على اصح او المهية
المحذوف عنها ما عدلها بظاهرها ينطبق على المهية
شي الا اصطلاحا وانما يكمل المشية فلا لا الاصطلاح
الاول احتمال امر جوا او المتبادر منه هو المهية الماخوذة بدون
اختصاص مع المهية الماخوذة بشرط عدم اقراره بمر كذا
لا كفي كذا متضاف اليه لنمراد المصنف هو المهية بشرط
لا شيء الا اصطلاح كذا بغيره قوله كذا لو انقسم اه
حتى يظهر انه لا حمل كلام المصنف على هذا الاصطلاح لان
يكون حمله عليه كما يظهر من قول الشيء في دليل الشرح
لا يقال لم لا يخلو قوله محذوفا اي وجهه فابره اخرى
لذلك الحاشية ينطبق على المهية لا بشرط اي يمكن

توجيهه بان مراده ان قول المصنف محذوف عنها ما عداها
بنظامه ينطبق على المهية اللا بشرط الاصطلاح الاول
وكيف لا احتمال مرجوحا للمهية بشرط لا ذلك الاصطلاح
ففيه خلاف ان احدهما شموله على ما هو خلاف المراد
ظهوره فيه واحتمال ما هو المراد احتمال مرجوحا ولا بد
لكن كونها في ما هو المراد فضم اليه قوله بحيث لو انضم
حتى ينطبق على ما هو المراد ووجه انطباقه ان
اللا بشرط اذ هو قول على الجرح ولا يتوهم انه بعد ذلك
الانضمام ينطبق على الاصطلاح الثاني ان قوله
محذوف عنها ما عداها على ما مر ان يدخل فيها وقوله
بحيث لو انضم الى لا خصوصية له لا اصطلاح الثاني
اذ المهية بشرط لا بالاصطلاح الاول ايضا بقصد
عليها انها لو انضم اليها شي كان زائدا او لا يكون
مقولا على ذلك المجموع بل مبكر شي يقتضي اختصاصه
بالاصطلاح الاول على الانضمام المختص في الاصطلاح
الثاني هو الانضمام بفعل في الواقع كما نفهم من قول
الشئ في معناه ان لو وجد حيث انه قد انضم
اليه امر خارج عنه وقد حصل منها امر ثالث وهذا

ان عينا ركنية كل واحد منها جزاء والمراد بالانضمام
في العيان هو فرض الانضمام كما يدل عليه قوله
يتملك لكون المراد بالانضمام ظهوره في اللا بشرط وعدم
صحة قول المصنف ولا يوجد الا في الاذ ان لكنه بعيد جدا
اقول ان بينناك لا يظهر كونه هو المادوه الى
قوله فلهذا المراد بالاشكال في كلام الشيخ عدم الظهور
لا عدم التحقق كما ذهب اليه المحقق الشريف وحيث
الحالات فانها ذهبا الى استبعاد التركيب الفعلي في المركبات
الحاصلة مستنداً بان مقتضى كون الحقيقة واحدة حاد
حقيقياً وبان كونها ركنية لا يمكن جعلها على الكل اي وجوب
ولا يكتفي في الوجوه من الوجوه والضعف والا وجه عدم
الظهور في المركبات الحاصلة لما كان لها اجزاء متمايزة
تتقدم وجودها على وجود المركب لا يظهر حملها عليها على
اخذها بالشرط شي ظهور حملها على ذلك التقدير في البسيط
الحاصلي ظهر ذلك من نفى وجوب المهية حيث ان
فصل المقصود من هذا الكلام دفع جواب السيد
ابن ابي السامع ببيان المراد بالاصطلاح الثاني والزام
للمادة ليست موجودة في الخارج انتهى وفيه نظر اذ

اذ لو كان غرضه ذلك لوجب عليه ان يثبت ما كان
 على قول الشر لا يستقيم قوله ولا يوجد اللفظ الا
 ولوجب عليه ايضا فعل كلام السيد اوله او يشير اليه
 ما يتبين ان يقول ظهر لك لربوبي وجود المهيبة فثبت انها
 مادة كما قال السيد كما لفظ عليه الشيخ خبرا وادعى
 في لغرضه المهيبة بشرط لا شيء بالاصطلاح الاول
 في الخارج فكيف يصح نفي وجوده كما يفهم من قول المصنف
 ولا يوجد اللفظ الا في كلام السيد لا خصوصية بحد
 الاصطلاحين بل هو عام كيف والمهيبة بشرط عدم
 عارض خاص هو المهيبة بشرط لا بالاصطلاح الاول ولا
 شئت انها موجودة فاشي الذي هو مادة اي ظهر ما
 ذكره لشي الذي هو مادة خارجية غير كونه بشرط لا
 هو بعينه جنس اعتبارا حتى لا بشرط والذو اعتبارا
 اخذه لا بشرط شي حيث هو المادة العقلية فالمادة الخارج
 والعقلية متحدان لكن ليس كل مادة عقلية او اي
 ليس كل مادة عقلية مادة خارجية بمعنى المقابل للوجود
 اذ قد يقع برونه كما في النوع الماخوذ بشرط لا شيء
 بالنسبة الى الاغراض فانه مادة عقلية وليس مادة خارج

بالنسبة اليها بمعنى الاخص والمكان مادة لما بالمعنى الاعم
 الثاني لموضوع ايضا في المادة العقلية المادة خارجية او
 موضوع خارجي لكن ذلك في المركبات الخارجية المطلقة
 المركبات او المادة العقلية في المركبات العقلية المحرقة
 كونه لا يكون مادة ولا موضوعا خارجيا فاما اربا بالمركبات
 قوله فالمادة العقلية في المركبات اما مادة خارجية او
 موضوع خارجي المركبات التي يحذف النوع الماخوذ بشرط
 لاف المركبات الخارجية بالنسبة الى الاغراض موضوع لما
 كان المركبات العقلية اي الانواع في المركبات العقلية موضوع
 بالنسبة الى العوارض فالمجسم بشرط لا موجود ايضا
 اي كما ان الجسم الذي هو محل النفس موجود في محل الموجود في
 الخارج لا بد له من موجود في الخارج كذلك الجسم بشرط
 لا موجود ايضا او الجسم بشرط ما هو بعينه الجسم الذي هو
 المادة الخارجية كما سبق او كما ان الجسم بشرط شي الذي هو مجسم
 موجود كذلك الجسم بشرط لا موجود ايضا ويمكن
 توجيه كلام المصنف بما توقفه فيل اشارة لوجه كلام
 المصنف الاصطلاح الثاني ولهذا اورد حديث الفصل
 والتهان وذكر المادة وذكر حديث الدخول وانما كيث

لو انتم لم تسموا هذا النوع بالاشياء لخصوصية لفظه الا
بالاصطلاح الكما انما الفرق بين الاصطلاح وبين اعتبار ان
يشترط لانا لاصطلاح الاول لا يجب له اعتبار بالاعتبار
الامور المحصلة بخلاف الاصطلاح الكما فانها لا تعتبر بالاعتبار
بالامور المحصلة عارضا كان او داخل هذا والظاهر ان
موضوعه توجيه كلام المصنف على الاصطلاح الاول لموافق
ما نقل من الشرح من ان المادة موجودة في الخارج فلو
لفظ التوحيد والامور عاصم له التوحيد الربوبي قد
اعتبر التوحيد بالنسبة لبعض الامور وكم لا يكون التوحيد
المجردة موجودة كما صرح به الشرح وربما اعتبر بالنسبة
الى جميع الامور وكم لا يكون التوحيد المجردة موجودة كما قال
المصنف والمصنف حكما سقاء المادة في قوله
موافق لما قاله الصوفية من ان المطلق بدون المعقود
لا ظهور له والمعقود بدون المطلق لا وجود له اذ المراد
بالوجود ههنا ما يعبرونه بالظهور كمنه لا نقل
محصل انما قيل قد تعاكس هذا الكلام على راي
من جعل الشخص مركبا من الماهية النوعية والشخص
الشخص جو اعليا للشخص نسبة الى الشخص نسبة

الفصل في النوع دون من جعل الشخص من الاعتبار
ليس داخل في الشخص كالمصنف واليه ميل المصنف كما
سمي في النوع وفيه انما هو الشخص لا يتوقف على
كون الشخص من النوع الشخص النوع متوقف عليه
كما يظهر من الشرح في التسمية فلا حاجة الى قوله فان
الاعتبارات الثلاث هي الاعتبارات الثلاث لا
الكما لا يقتضيه مثل كنه النسبة في فصله بل كثر في كل
حتى النوع والنوع انما يعتبر به في شرط لا بالنسبة
العوارض الى الماهية لانه هو داخل فيه وهذا ينبغي ان يكون
الشخص من حيث النسبة الى النوع على ما هو اريد كما استرنا
اليه في الشرح السابقة بقوله فان النوع اذا اخذ بشرط
لاشي لا تعاكس هذا ما ظهر من كلامه في الشرح
ان بقوله اصطلاح الكما لا نقول لا بسبب هذا بل
المراد سابقا لاصطلاح الكما بل على تقدير عموم ما ذكر
سابقا ايضا يصح هذا الكلام فندبر بان كثر ذلك
المعنى منتزعا فيه اي قوله ذلك المعنى الذي ينفصله الماهية
منتزعا لا منتزعا اليه فان الانضمام لارم ومبني الماهية
منه الا اذا اعتبر تعديته بحرف اما لا نوع وتعديته

بهذا يعني وما حصل معنا ان يكون ذلك المعنى محصلا
لم اعلم انه يظهر من ذلك ان شئنا ان نحسن منه بحسب
الخارج مع النوع وانما وجوده او العاين فيها انما هو
كسب اليعان والاهتمام وذلك ليس باعتبار الفصل
لكن كلامه في سائر نصوصه يشير الى ان كاد انما هو
الوجود دون الهاتين بان يكون الموجود واثباته
واحدا قلت ارادوا بذلك النوع او بعضها
اخرى ارادوا بذلك النوع يحصل الفصل الثاني اذا
لم يتبين له الا يحصل كسب التخصيص وهو لا مورد خارجية
ع حقيقة بخلاف وان حصل وهو الفصل
من الدلائل وانت تعلم انه ليس من الحجج
غرضه دفع المناقاة بين هذا الكلام والشيء وبين ما
ذكره قدس سرى في توجيه كلام الماتن من ان الخبر بالمعبر
في المادة هو خبرين بالسنة الى ما هي مادة له وذلك
ان من الخبرين جميع ما عداه او بعضها فان هذا الكلام
يباح ما تعلمه من الشيخ فان كلام الشئ يستدل ان يكون
المعبر في المادة هو الخبرين جميع ما عداه فحمل كلام
الشيء على التمثيل ليندفع المناقاة هذا كما لم يرد

على ما ذكرنا على وجه ما ذكره ايضا بان يقال المراد بالعوالم
الخارجية ان يكون الخارج لها الوجود او لنفسه والوجود الخارجي
والتشخيص له تلك بخلاف الوجود الذهني وبعضها ان احدى
ما يكون متناهما الموجود الخارجي والوجود الخارجي لذلك دون
الوجود الذهني في التوجيه ان المراد بالعوالم الخارجية
ما يكون موضوعا موجودا خارجيا ليس بشئ لان موضوع
الوجود الخارجي هو الماهية حيث هي كما سبق في كسب
الوجود لا الماهية والخارجي لا ليس بمراد يكون موضوعا متناهما
خارجيا كونه متناهما من غير جمع الى ما ذكرنا اما لو قيل
ليس كل موجود خارجي قابل للاكعي عليك انه يمكن حمل كلام
المستدل على ذلك بان يقال ذكر الوجود الخارجي ليس
مرجحة نعم انه من العوارض الخارجية بل من جهة الاستنباع
الانما الخارجية وح لا يرد ما اورد على الدليل المذكور
اقول قول المستدل لان الوجود من العوارض وكذا
التشخيص فلو وجبت لزوم اقرارها بالعوارض في
ذلك التوجيه كما لا يخفى فيه كسب اذ ليس
الزعم لا يخفى له غرض من الشئ من هذا التقرير ليس اثبات
الوجود بخلافه في الدفن كسب الواقع فان دليل كلامه

بل على انه قائل بان الموجود في الذهب مخلوط بحسب نفس
 الامر بل غرضه اثبات لغيره فلهذا يجب ان لا يخطئ
 ولا شك ان الحكم على المجر ليس يستلزم وجود افراده
 في الذهن ولو كسب العرض قال الحكم باستناع وجوده
 يستلزم من الذهن افراده من حيث التجرد وان
 بافراده الموجود مخلوط في الواقع ولو اريد ان
 المجرودة موجودة لا من حيث الذات بل من حيث
 عباراته لم تجرد انما هي في ذهني مخلوط في نفس
 الامر لكن الذهن يعبر عنه بالذات لا بالعرض
 في نفس الامر اي كونه وجوده بحسب الواقع ومجرده
 بحسب العرض وهذا المعنى يحتاج الى البيان و
 التطويل نعم يرد عليه انه لم يرد عليه كونه وجوده في
 الخارج ايضا وقد اوردنا نفي بقوله والحاصل
 انه اراد ان يحسب الموجود الذهني معتبرا في المجرود
 فالضمير المعبر في المعبر للوجود والضمير البار في لم
 للمجرود ويكمل له كونه الاول راجعا الى التجرد والكل
 وعلى التقديرين فالمراد بالتجرد عدم المقارنة بحسب
 الوجود الذي تغير وجود المجرود به ولا يمكن ان يوجد

المجرود في الخارج ان ليس مجردا بحسب هذا الوجود بل مقرونا
 بالحوادث الخارجية وكذا لا يجوز وجوده في الذهب الا
 بحسب التصور والمخلوط والاعتبار ايا اعتبار كونه مجردا
 فانه بحسب هذا النوع من الوجود ويكون مجردا وقية ناهل
 ما ذكره في غير المجرود من هنا اي ما ذكره في الجواب
 عن الاسرار في بقوله لا يخلو بالذات الا اعتبار العقل كذلك
 تفسير للمجرود في ذاته لا في غيره فقول العقل ولا يوجد الا في
 الذات في غير الذات بحسب الذهن في نفسه مطلقا او المجرود في
 الخارج كونه مجردا في ذاته لا في غيره هو الذي لا يعبر
 بشئ في نفس الامر وفي هذا التفسير وان كان ثبوت
 التجرد بهذا التفسير في نفس الامر لا يكفي انه في الخارج
 قوله مخلوط بحسب نفس الامر لا كونه مجردا مخلوطا بنفسه
 الغير المعبر فيه حاله بحسب نفس الامر
 عن الاسرار في بقوله لا يخلو بالذات الا اعتبار العقل
 الذي اوردته على ما ذكره بقوله ولا يخلو بالذات بحسب
 الاول المعقول بقوله احسب وكثيره لم يرد عليه
 في الذهن بيان عن مقتضى العقل اليه وان كان
 مقتول غير مطابقه اي يمكن تصور استعلاء المجرود بحسب

نفس الامر وان كان الصوت الحاصل منه في الذهن مخلوط
وح لا يبرر عليه ما اوردته على الجواب الاول من ان لا يبرر ايها
الاول فطبيعيا وانما الثاني فلان الماهية المجردة وان كانت
موجودة في الذهن لهما موجودة بصوت غير مطابق
فمع انها مخلوطة في نفس الامر مجردة بحسب العرف واما
ذكرنا ان دفع ما قيل لو كان هذا الجواب جوابا لذلك
الاغراض كان يقويه لما ذكره اعلم له وان كان ولا يصح يقويه
لما قلنا فانه لما ذكره في دليله عليه الامر انه يبرر ان
يكون تلك الماهية مخلوطة بحسب العرف المجردة بحسب
الوجود الذي هي اذ في هذا الجواب بما اذا كان على ان
الماهية المجردة في نفس الامر موجودة في الذهن بصوت غير مطابق
فلا يكون متناقضا لما ذكره من ان الماهية مخلوطة بحسب نفس الامر
بل يكون نعم لو كان موجوده بصوت مطابق لمكان الامر
كما ذكره فانهم فقال فيه وجه التماثل لوجود الشيء
في الذهن بصوت غير مطابق غير معقوله اذ وجود الشيء
في الذهن ليس بالماعتبار للصوت فاذا كانت الصوت
غير مطابق له لم يكن موجوده فالوجود في الذهن هو المخلوط
نعم الفصل العرضية مجردا فالوجود والمخلوط في نفس الامر

والجزء بحسب العرض ولعل في قوله وبحسب المقام الى
ايها الوجه الثالث كما لا يخفى انه لا يبرر للماهية المجردة
اي يقول المصلح ولا يوجد الا في الذهن ويقول الماهية المجردة
لا يوجد الا في الذهن يعني له وصف التجرد لا يكون بحسب
نفس الامر والوجود فهو مسكون عنه فيكون له يكون
موجودا في الخارج وفيه الملاحظة ولهذا الامر
على هذا الشق ما يتوجه على الثالث وان اردنا ان يبرر
في الذهن شيء من التفرقة بين الوجهين ظاهرة اما في الاول و
الثاني فلان للوجود الاول مسكون عنه وفي الثالث ذكر
له طرف العرف العقلي وايضا التجرد في الاول بحسب
العرض وفي الثاني بحسب نفس الامر واما بين الثاني والثالث
فما لوجه الاخير واما بين الاول والثالث فبالوجهين المذكورين
والتفرقة بينهما بالوجه الاول اعني على ما ذكره بقوله
لكن يتوجه انه على الثالث دون الاول كما اشار اليه ثم
لما ذكره الشئ بقوله وانما يتكلم الشئ الاول والثاني
لكن لما اوردنا ما اوردته اقم على الثالث نعمته لمراد التماس
منقطع الشئ فهو الماهية المخلوطة مع ملا
ولا في الوجهين فانع الشئ من الشئ في الخارج ونفس

الامر ايضا لان وجوده في نفس الامر يستلزم وجوده
في الخارج ايضا او وجوده الخارجي هو عينه او معلول عينه
والا وجب ان يكون موجودا في الخارج هذا هو الحق عند كل الظاهر
الشئ ومنهم من جوز كون عند حيزه في ذوقه يعلم
وموافق لما في العلم واليقين ومعنى كونه الكلي
من العوارض في الخارج انها العوارض الخارجيه التي يكون
الموجود الخارجي منها موجودا خارجي كالحاكي للشار
انها عارضة للموجود الخارجي في الذهن كما لو جازي كارجي
وعلى هذا لا يتصور وجود الكل الطبيعي في الخارج كون الكل
العوارض الذهنية الشئ من ظلالها ومقتضى
لا يرتبها بهدي العبد في دفع اغراضه وهو ان
صعوده زيد في ذهن واحد من الطائفة مطابقة للصعود
الكلي والصعود الكلي مطابقة للغير من الموجود في
الخارج فيلزم مطابقة صعوده زيد الموجود في الخارج
اذ المطابق للمطابق ووجه انقاعه ان تلك
الصعود ولو كانت صعودا مثالية مطابقة للموجود
في الخارج الا انها ليست ظلالا ولا يرتبها بها على انه
يجوز ان يكون المراد بالمطابقة مجرد واسطة فتأمل

كما اشار اليه في اشار اليه هو الذي يتلخص من الجواب وحي لا يتوهم
عليه انه لو وجد في الخارج ايضا شئ هو موجود بذاته الاعتبار
نعم يتوجه على ما ذكره الشئ وجوابه اشار اليه رحمه الله في
الكاشية الى بقية المعنوية لقوله فقصارها حاصل بل
حاصلها ان لو كان مراده ذلك لكان المتناسب ان يذكر
موصوف للاستراك ايضا كما لا يخفى لا يمكن وصفا
للقصود اصلا عند فهم الصعود من الموجودات الخارجية
الجزئية وليس المسترك مبنيا كما هو مذهب القائلين في
الاشياء انها في الذهن والصعود لا يصلح موصوفة الا
اصلا عند العالمات الشئ والحق يقضي به اي
مختلف له كما حصل فيها صورة وشبها بها وتوجه ان
الصعود على هذا المذهب من الموجودات الخارجية
والصفات النفسانية فلا يصح جعلها معروضا للكلي
الى غير من عوارض الوجود والذهن ولا اعتبار لها عند فهم
كونه بهذا الاعتبار موصولا بخلاف المعلوم بها فانها
موجود ذهني ولو كان وجوده في سبيل الخارج على ما
صرح به من ان موصوفها بالكلي ويمكن توجيهه
بان الكلي لو كانت اعتبار المطابقة المحضه وعارضا

للمعروف انما بعد الحقيقة لا يشاء بل يتم نفع وجوده والكل على الطبيعة
انما يكون شئ الله ومنهم من قال بوجوده في الخارج فيجعل
الموصوف بغيره من هو المعلوم دون الموصوف ولا يكون الله
ان يبرهن الوجهين بل ان على وجوب حمل سائرهم على الاشياء
ولا شك ان الاشتراك في قوة المعنى الاخير
قبل من اذا الاشتراك في الدلالة والوضوح هذا
المعنى لا يتحقق الا في الدلالة الاشتراك على مذهب القائلين
بوجود الاشياء نعم في الدلالة ايضا لا يتحقق الا في الدلالة
فان كون الاشياء انما في الذهن انما يتصور في التصور بالذات
فان الاشتراك ايضا على هذا المذهب مخصوص بالذاتيات
فليس حاصل الكلام نفع جوارح اظهر العقل عنه
الاشياء وقوله واعلم ان الله فاعلم ان الكلام نحو المطالب
الذي يربطها المعنى الاخر عارض للصورة باعتبارها
على مذهب القائلين بالشئ وهم لغتها الكلية لمعنى الاشتراك
هم يسمون الكلام ليس بوضوئية كطبيعة الشئ في فعل
تقسيمهم انهم لم يسموا المعلوم بل سموه المقادير حتى يرد ان
تقسيم المعلوم في كلامهم انهم ان كسبي من عصبه لمرادهم
المعروف هو المقادير وفسروا المقادير بالصورة العقلية

تقسيمهم انهم لم يسموا المعلوم بل سموه المقادير حتى يرد ان
تقسيم المعلوم في كلامهم انهم ان كسبي من عصبه لمرادهم
المعروف هو المقادير وفسروا المقادير بالصورة العقلية
فان يكون شئ الله ومنهم من قال بوجوده في الخارج فيجعل
الموصوف بغيره من هو المعلوم دون الموصوف ولا يكون الله
ان يبرهن الوجهين بل ان على وجوب حمل سائرهم على الاشياء
ولا شك ان الاشتراك في قوة المعنى الاخير
قبل من اذا الاشتراك في الدلالة والوضوح هذا
المعنى لا يتحقق الا في الدلالة الاشتراك على مذهب القائلين
بوجود الاشياء نعم في الدلالة ايضا لا يتحقق الا في الدلالة
فان كون الاشياء انما في الذهن انما يتصور في التصور بالذات
فان الاشتراك ايضا على هذا المذهب مخصوص بالذاتيات
فليس حاصل الكلام نفع جوارح اظهر العقل عنه
الاشياء وقوله واعلم ان الله فاعلم ان الكلام نحو المطالب
الذي يربطها المعنى الاخر عارض للصورة باعتبارها
على مذهب القائلين بالشئ وهم لغتها الكلية لمعنى الاشتراك
هم يسمون الكلام ليس بوضوئية كطبيعة الشئ في فعل
تقسيمهم انهم لم يسموا المعلوم بل سموه المقادير حتى يرد ان
تقسيم المعلوم في كلامهم انهم ان كسبي من عصبه لمرادهم
المعروف هو المقادير وفسروا المقادير بالصورة العقلية

قوله

بالجمل يشتمل الذات والعرض فان الاشياء الحقيقية التي تحقق في
الذاتية دون العرضي هو شي في غير ان الله ليس
متفردا بهذه الذات كما يظن من حيث المطالع
مطابقا لكثير من المعنى المذكور كحقيقة المطابقة كونها نفس الكلمة لا امر
يكون الكيفية باعتبار ما ثبت للصورة من حيث كونها حادثة في نفس
شخصية فانه لا منافاة بين المطابقة والمعنى المذكور من حلولها في
نفس الشخص لا صواب الثاني لا منافاة بين الكيفية والمعنى المطابق
والجزئية بمعنى عدم الاشياء في الحقيقة لا منافاة بينها وبين الجزئية
المعقدة كما هي الجزئية بمعنى عدم المطابقة فان الكيفية على معنى ما يقابل
الجزئية في تلك المعنى كما في ذرة في الصورة بمعنى المطابقة وجزئيتها على
اشياء كما من كثير بحسب الجمل فان الشفا للصوت اه
يغزى من كلامه نسبة كون الصورة انعكاسا لكونه كذا وجزئية
وكلام الله لا يصح سنده لذلك بل ان كان يكون مراد
ان الصورة من حيث انما في النفس جزئية من حيث نسبتها
الى اعيان كثيرة اي من حيث متبناها كما هو التحقيق في الفرق
بين العلم والمعلوم حكيمانه حكم واحد اي حكم
الاعيان الكيفية عند ذلك المعقول من الانسان كما هو
بان يكون نسبة تلك الاعيان الى ذلك المعقول نسبة

اشياء ككونها جزئية حادثة في نفس كون الصورة من حيث
المطابقة يتكررن لا ينفك في جزئيات من حيث كونها في نفس جزئية في العقل
لكنها على معنى موهوبية تلك المعنى كما اشياء اربابا قولك
معبر به كما علم مما نقل من الشفا وهو قوله المعقول في النفس من الاشياء
التي قد عرفت ان يكون هذا لا يصح سنده لذلك فانه كذا
بسنده يجعل النزاع في الحقيقة على ما لا يرد قول هو جزئية من
ص لا يتركها من بعد ذلك الا ان يقر ان يكون المعنى موهوبية الاول ككونها
في الاشياء وجب كزعم ان يكون الشخص نسبة الى الاشياء من
حاصل كلامه وفيه ان الحكم الاول حكم على الكيفية موهوبية جزئية
استنادا على سبيل القياس فلا يرد ما ذكره اشياء لان
الشخص عبارة عن مجموع الماهية الشخص لا في ما يكون المعنى
الطبيعي موجودا في الخارج بنسبة من انما تصور حقيقة من ان الموجود
بالشخص لا الكيفية لا يقول على نسبة كسب الدرس لا لا يستلزم
الجزء العقل في الخارج كما صرح به في قوله فالاجزاء العقلية تتكلم فيكون
عن الموجود في الخارج وليس نسبة الموجود في الخارج الا على
المجاز والتمثيل ومنها ومن الفرضيات ليس الا باعتبار الاخذ من
الذات والعروض اشياء وقد بسط على
وجود الماهية اشياء ملبقة قد الى ان الاولى ان يكون ذلك حكما

من أحكام الميتة لا يشترط شي لا يستدل بالاعتماد
 اقول هذا الاستدلال حتى يتوجه ان ما ذكره انما هو
 على تقدير ان يشبه الحيوان لم يتحقق له فعل عرضي كخلفه
 في تحقيقه من قال بوجود الطبع كما هو في قوله
 بعد حسب الاحتياط بطرف هذا المقال على ان يكون
 مراد اتمام الدليل فانه لا يشترط ان لا يشترط
 كما حقق سابقا من شرط لا باعتبار ان كان متعلقا
 الامور وكون الاشياء موجودة فانه اذا كان الحيوان
 فقط موجودا يكون الحيوان موجودا لا غير
 يشترط ان لا يكون من شئ اخر لا وجوده في الحيوان
 يشترط ان لا يكون من شئ اخر من المصداق فان ذلك
 غير موجود كما سبق تحقيره في كلامه ويحتمل ان يكون المراد
 يشترط لا بالاصطلاح الاول كما يظهر من كلامه وعلى تقدير
 لا ينافي ما سبق من وجود المادة التي هي الميتة لشرط لا بالاصطلاح
 ان ينافي حيوانه في شرطه فانه اذا عدنا من ان
 الميتة الحيوانية تعلق على الاشياء ايضا كما يطلق على شئ
 لا فائدة في ذلك من حيث هو موجوده بان وجوده
 كمنه ان هذا الكلام من قدامه انما هو من اهل الدواعي

و در باب الكشف وكان مرادهم ليس في الشئ
 ان سبب وجوده في ذات الله تعالى بل هو ما يظهر بعد
 مقدره وحيث ان وجود كل شئ في نفسه هو الوجود المطلق
 الذي هو الحق المطلق الاشياء انما هي لغات وشبكات
 عارضة لذلك الوجود لكن البقايات لها زبوت حيث يكون
 احدا بعد الاخر فبذلك يجب الذات وان تعين الذات
 مثلا تعين الطبيعة وتعين الزمير بغير تعين الذات في التعيين
 الخارجية غير محصورة واما الكيفية في قدرتها على ان تكون
 عند الرحمن المتخصص بها في تلك الزمير فوجه
 كذا نزل في الزمير ذات وبع استنولات اور
 درجات فيجب ان يشاهد وسط روح مثال
 و ان من جملة تلك المحركات واذ ان تلك الشئ
 بان وجود الطبيعة هو الوجود الاتمى ان لا وسط من حيز
 الاتمى وتعين الطبيعة بخلاف التعيين الذي في التسعة والواحد
 فانه عارضة للوجود المتعين من الطبيعة ثم ان نسبة
 الوجود الى الطبيعة من حيث هي الذات يعني ان وجود
 الطبيعة وان كان متخذا مع وجود الشخص لكن نسبة
 ذلك الوجود الى الطبيعة اقدم باقيا لعدم الخط

نسبة الى الشخص بقدر النسبة تكون الطبيعة بالذات
 اما الشخص كما السبب بالذات الى المركب بحسب زمان
 وانه يتحقق في شخص آخر معدوم على ذلك الشخص الزمان
 كالات بالذات الى الابن يمكن ان يكون قور كطبايع
 تمثالا للتقدم وقور فان الانسان موجود قور وقور
 تقبلا لها ايضا فيكون التقدم بالذات ايضا باقيا التحق
 ضمن شخص آخر هذا ولين الحال في وجود الحق الطبيعي على
 مذاق اهل التحقيق ووجه تقدمه على الشخص بالذات والزمان
 فاستمع اعلم ان الموجود بالذات ليس الوجود المطلق الذي هو
 الامكانية هو الوجودات الامكانية امور معدمية تعرض للوجود
 والتركيبات انما هي من الموجود والمعدوم فالمراد بالعدم
 ليس هو وجوده وعلى هذا فانه الموجود في الحقيقة ليس الحقيقة الكمال
 الباطن بالذات وقور عرض الحقيقة بل بالذات حقيقة وهذا الموجود في
 نيب الى تلك الافتادات ويسمى بالوجود الاضافي لا يمكن
 ان يكون كونه مقدم على عرض الافتادات الكثرة
 والشخصية المندرجة تحت الطبيعة وتسبق الازمنة في الطبيعة
 ان وجود الطبيعة مقدم على وجود الشخص بالذات والزمان
 هذا هو الحق فسندي فاسنا اذا واجهت

بحث

بحيث ان يدخل شخص من هذه العبارة انما يلزم الاصطلاح
 فاعلم انما هو وجوده باقدم باقيا لها انما هو
 انما هي الكليات التي لها تقدم باقيا ولها انما باقيا هو
 بحث اذا عدم الشخص مع ذلك الحق وان كان موجودا
 في ضمن شخص آخر كالزنج والحسن القرب فانه اذا عدمه ربه
 الميراث والابن المتحدان مع وان كانا موجودين
 في ضمن جسم واحد الموجود في الرق وبعضها متي موجودا في ضمن
 الشخص مثل الجرس البعيد والى فان الجرس الموجود بالذات
 بالعدم الشخص بل هما قيان لا باقيا وانما هما مع بعض
 باقيا وانما هما مع ذلك الشخص البصر فان زيدا او الفرس
 حبه اوه وضع في الصورة الان لا متي جسمه ثم شخص
 انما هي متي بوجه معنى جسم البصر وكما قلنا ان اذا عدم
 شخص من معنى جسم البصر سواء كان عدمه كعدمه
 المتوحد فيهما فقط او يتفرق استقصا بينهما فانه في كل
 معنى جسميه وكذا هو بديهي ومتي الوجود في الحقيقة
 واما على طريق اهل الكشف واليقين في عدم الطبيعة وكذا الجود
 ولجميع الصورة الجود بديهي وان فرضا على الموجود
 بديهي ومتي الوجود عند ذلك الحد لا يربط

ان مفهوم هذا اللفظ ليس ذات الشخص المعنوي الخارج زيدا
 فاحمد ان الكلام في ان الاجزاء العقلية موجودة ولو لم يكن
 بالذات بل المستكور مفهوم هذا اللفظ ليس ذات الشخص
 في الخارج حتى يلزم وجود اللفظ في وجه يصير متصفا على
 ذلك الاستدلال بل النسبة اليه نسبة التعريفات المتحد
 مع الشخص في الوجود اتحادا غير ضار فلا يلزم الا وجوده
 بل هو من نفس الوجود بل الذات فيصح ان الكل لا يكون
 بوجوه وتخصيات كان وجوده في الذات لموجود بالذات
 والا لموجود بالعرض لكن برؤية انه لا يجوز ان يكون
 الكليات بالنسبة الى الشخص كالتعريف بالنسبة اليه ان يكون
 الشخص الموجود في الخارج اربابا فينبغي من سائر المعنويات
 حتى الحيوان وان طلق وهو هذا هو الماد او ما ذكره
 اه فيما عداه بوجه فان قلت من سمي وجودا الكل الطبيعي
 الموجود في الخارج اربابا فينبغي الى آخر ما قال في ذلك
 شي من الكليات الطبيعية موجودة بالذات بل لا يكون
 وجودا بالعرض فان قلت كان اللفظ
 محتمل ان اللفظ لو كان موجودا لم يسهل وجوده زيدا كما
 قررتم في الفرق بينه وبين اللفظ او وجود اللفظ في نفس

باللفظ فلا يصح الحكم بوجوده ايا بين دون اللفظ
 فيجب ان اللفظ في ان الانصاف به يتوقف على ان
 بوجوده الموضوع اربابا فينبغي في الانصاف به وجوده ولو
 صنف وجوده وجودا في ذلك الامر لم يلزم لا يجوز ان يكون
 من الامور العينية كسائر العدييات ويكون ان
 به متوقفا على وجود الموضوع وكذا بحيث يتبين منه ذلك
 الامر دون ان يكون ذلك الامر موجودا ايا يقول لا يكون
 ان ذلك الامر محسوس يتوقف الوجود في شأنه ايا
 هو في الحرارة والبرودة وغيرهما من الكيفيات ولا شك
 في وجود المحسوسات والالوان تقع الامان ويلزم ان لا
 يلزم بوجوده زيدا الله تعالى قل لا يسفها
 اخذ لا بشرط فلا يفيض اسم لبياض لا بشرط ولما
 يكون محمولا ايا في اسم بشرط لا ولما لا يمكن
 لا لا يتجمل من ان الفرق بينهما بالذات ردا على السيد
 السيد حيث قال ان المعنى المشق هو اربابا فينبغي
 لا يدخل في سائر الذات والنسبة لكن اذا اقررتم
 في اقرار الذات النسبة ولا يقول بان معناه هو المبدأ بل

المبدء ومغناه هذه مختلفات بالذات ويقول معنى
 المشتق الموجود بالذات بوجوده موصوفه فكأنه كمال
 المشتق امر وجداني لا باقيا وكل ما ذكره اثره كالتعب
 في الضارب والكتابة في الكاتب واذا اراد التوجيه
 ذلك الامر في ذات له الضرب او ذات راكبا
 فيكون تغير الموصوفه مغناه وقد ذكر في بعض النسخ
 على ذلك المذهب وظهر انه ما حققه بنفع اكثر
 فالدرك بالبصر اولاً وبالذات اولاً كما لا يخفى
 في توفيق الدرك او تجميع وحاصله على التقديرين
 الدرك بالبصر اولاً وبالذات هو الابيض كما انهم قالوا
 بان الدرك بالذات اولاً هو الابيض في تلك المراتب
 من الانوار كحد سافه وبهض ثم يعلم من خارج ان ليس فيها
 بنفسه بل من خارج الموجود آخره الشوب او غيره لكن لما كان
 ذلك في كل شخص وهو البصر فمما طهر عنه انه مقارن
 لموجود اخر شمس ذلك في الوجود شكل على ان يحل
 يكونه ابيض في ذاته وقرينه ان كل ابيض هو ذات له
 وكذا الحال في الحرارة والبرودة وغير ذلك من الصفات

الدرك بالذات هو البصر على الامر كذا في سائر الاوضاع
 والاختيارات ليست وليست في غير القيام بالشمس
 مفهوم ما يحل عليه في المقصود محسوس في الله كاقبل اذا
 قبار ذلك يجب الله ان يعطى التسليم ونشأه ما ذكرنا
 فيعطى التي ان قيمة كل موجود امر واحد كما اشرنا اليه
 ١١١ اذا ابيض هو الابيض مستساغ التحصيل
 يفهم منه ان الابيض اسم بياض شبه شمس في الالوان
 ما سبق ان الابيض مع الملازمة والاضواء لا يلازم ذكره
 في الاستطراد كما ان السبين اسم اخ قاتل
 فالحق عبر عن اكثر المقولات المستنبطات كما انما على قبل
 ابيض ما سيجي ان الموصوف خارج عن مفهوم المشتق
 معنى الابيض هو المعنى الباليث وحده لا الذات الموصوف
 به فانه اذا قلنا الشوب الابيض فليس مغناه الشوب الشوب لا
 او الشوب الابيض فاذن كان المراد من الابيض المعنى الباليث
 اقوال وجد ان الذات اذا كان خارجا عن مفهوم المشتق
 يكون مفهومه هو المبدء من النسبة ابيض خارجا اذا لم
 كانت واخذت من المشتقات التي من الذاتيات كان
 وايضا بل في قول العتبة التي من الامور العدمية في الخارج

عرضيات بالنسبة اليه لا تقع له اذ اذ كانت باثرة في
غير اقبال العوارض معه يكون كيانا طبيعيا ولا شك انه موجود
وجود الكلي الطبيعي لا يقول لمسه يقول ان ذاته انه يكون
بشخصه عين ذاته لا يكون كيانا حده لا يترشح شي بالنسبة الى
بشخصه عين فمت لو كان الازم كذلك لزم ان لا يتقبل
الموجود من شخص لا شخص لا نحو والى ان لا يتغير مع الازم
في الخارج الى شخص فمت لمسه يقول ان كذا اليبس
في الشخص على في العوارض الغير المتغيرة خلاف اليبس فمت
لا يخفى ان هذا القابل معنى وجود الموجودات الى جرة
في العقل بناء على ان كل ما يتعلق من الكميات الصادرة
عنه في النسبة اليه اذ لا يقع في شيء فيحصل في العقل
عرضيات ثم اعلم انه لا يمكن ان يكون اذ هو مرتين في العلم
التحقيق ويقتل ان يكون في الشئ على ان يكون اذ هو
محدد والتحقيق عليهم في كون معنى قوله ان هذا القابل
وجود الموجودات بل لزم على ان معنى وجود الموجودات
ان هذا القابل لزم ذلك وليس بمحدد ومحدوده اذ هو
وجود الموجودات الى جرة في العقل لا تقع في شيء

متقدم على جميع الذاتات الظاهرة متوجه على قوله
يقول في كون وجوده متقدما بالذات اذ هو
ان هذا التقدم لا محذور فيه بل هو ما لم يكره اذ
الفاعل لوجود الطابع والباقيين زنا على المقدر المتينو
من ان يثبت شئ في شئ اذ في ثبوت المثبت في ذلك
لا بالباقيين لوجود الطابع لان ما يثبت
شئ متأخر عن ثبوت يكون من اللواتي قد سبق ادراك
ان هذا القابل لزم ذلك بل الفطره السميعة
بف التقدم الوجود على الذاتيات بالمعنى الذي قال
ذلك القابل ليس بفاسد بل الفطره شبيهة بتقدم
ثم مقتضى هذا التوهم ان في وجوده زبده هذا
على طريق الفاعلين لوجود الطابع والباقيين اذ
الشئ الى نفسه ليس نسبة العوارض والاتفاق نعم
يصح على مذاق اهل الحق اذ لا يذرية يعين من لغات
الوجود المطلق عارضة رخص ان في وجوده زبده
نعم هو مقصود المعص كما سبق هذا هو الذي
واعدهنا يدل على انه حمل او المعص فيا قيل على
صطلح اثنا لا يقع في الفطره اذ هو

جميع المفردات مستلزمة في نفس كالحق والاضافه
وذلك انما هو على فرض وجودها فيمكن الاستدلال
بوجودها في انفسها لان من خواص المية من حيث
فلا يكون موجودين في الخارج اذ لو كان موجودين في
الخارج لزم ان يكونا من الوجود في الخارج فانهما
اشارة الى اول عبارة المتن ليصح فان عبارة
المتن للرجوع من حيث هو من احداهما فيلحق
ان السبب والركب في التفسير المذكور قد يكونان متضا
وذلك بطريقين ان المعنى المتضاهين يكونان متضا
بمعنى دما لانها قد يكونان متضاهين في الوجود
العبارة بان المراد منها قد نفس ان على وجه كونها
ليصح الشرع ومن الركن صا وانه ان لم
في الاضافة اعتبار الاضافة لائق اذ الشرط في الاضافة
اعتبار الاضافة لزم ان لا يكون فرق بين مجموعي المركب
التحقيق والاضافي بل يمكن مفهومهما واحد الا انها تكون
متساويين اذ التثاوي فرع التعاوي في المفهوم لا في القول
لا يلزم من عدم اشتراط اعتبار الاضافة في مفهومها

عدم التعاوي بين مفهومي الاضافة والتحقيق اذ مفهوم
ح يكون مركبا بقبيل الى شيء آخر سواء كان
ادلا ومفهوم الحقيقة يكون جزءا وجزئين المفهوم متغايران
ولا يستلزم منها التثاوي كالاخفى
ارادوا بالجوهرية للاحتمال في التثاوي سواء كان فاعلا
مفعولا محملا على الاحتياج الى التثاوي حتى يصير المحمل مفعولا
بمعنى جوهرا فان المتساويين الى على المحمل هو الفاعل وهو
اشارة بل الحق ان المحمل ليس بمعنى الاحتياج الى الفاعل
ايضا اذ الاحتياج سابق على المحمل وليس بمعنى العلية
ايضا اذ بعد انفاهم على ان المكملات كلها محمولة
في تلك الاقوال كذا قوله المليات غير محمولة في قولهم
فهم معلوم الشرع بان مرادهم بالمجوزة في المعلولة فانه
يفعل في تحقيقه في المبحث
ايضا كلام حق لا شبهة فيه اي كما ان قولهم محمولية
بمعنى الاحتياج الى الفاعل ليست من لوازم المية
كالا حق لا شبهة فيه فالمجوزة بمعنى
الاحتياج الى الفاعل من لوازم المية المركبة لانتها

عند صاحب الموقف كما نفهم من قوله على المبدأ المركب لذاتنا
مع قطع النظر عن وجوده لما لا يكون خروجه بحسب الوجود بل
خروجه مع قطع النظر عن الوجود ولو اذم الوجود وشد ما
يكون بحسب الوجود سواء كان بحسب الوجود الذي هو حقيقة
معاد بحسب الوجود الذي ربي او الذي هو حقيقة كما نفهم من قوله
وان اشركنا في الاحتياج اللازم للوجود ووجوهنا لمجرد
احتياجنا الى الفاعل ليس من لوازم المبدأ المركب قطعاً لا
خروجه لظن المبدأ وان كان في الوجود بل كذا ليس المبدأ
نفساً مع قطع النظر عن الوجود كذا في المبدأ بمعنى الاحتياج
الى الوجود ارباباً نسبة الى المبدأ المركب فانه عارضاً له
الوجود بحسب ذاته مع قطع النظر عن الوجود ولا منافاة في الاحتياج
اذ لم يكن مفيداً منها فاعلى ان يكون الاحتياج الى
عمل من المصنوعات التي لا تكون عوارض للمبدأ فكذا نفهم
سكس به بقوله وايضا كما ان المبدأ المركب يحتاج الى الفاعل
اه الا ان يتي ان ذلك الزم صاحب الموقف فليس
وصد لذلك لم يوجب رجوعه الى البطلان قوله وايضا كما ان
المبدأ محتاج اه بهذا التحقيق كما جعل فهو ان الى تركه

الكلام

الكلام صحيح كذا بنا على مقتضى من اصطلاحه في لازم المبدأ
ذلك ان الزم وايضا كما لا يخفى فلا يكون الكلام
على في التفسير اي لا يكون قولهم المبدأ ليس هو
المبدأ بل من عوارض الوجود الخارجي صحيح على ذلك التفسير
المبدأ وهو الاحتياج الى الفاعل في الوجود الذي ربي لا نفهم
الاحتياج في التقييد ويمكن ان يكون مراده من ذلك
وان في المصنف يصح كلام الحكماء المبدأ ليس هو المبدأ
لا يصح كلام صاحب الموقف ويكون مراده ان المبدأ
في الوجود الذي ربي ليس هو عوارض المبدأ بل من عوارض
الذي به تكون المصنوعات الثانية انه والصور
السابق معنى لم يرد الاصول كما يقتضيه لفظ الجواب
المبادر ان يتي في الكلام من الصوفية وقد راجع الحكماء
المبادئ ليس تجعل الجاعل في نفسه دفع اشكال بما يحيط
كل عاقل هو ان اختلاف السعداء عن الاشقياء
كما لا خلاف بين موسى وفرعون وادهم وادهم والكل
وان قصه الطفل المستأثر لا مقام الخيرة والطفل المنعم
بالنعمة المحنة وفيه ذلك انما يستدل به الى الفاعل
ويوجب ذلك ظاهراً وجوباً على ما يحل يحصل الدفع

ان المهيئات شيونات لذات الاصحاب كما هو على ما في حق
الصوفية او استعدادات في الهيولى كما هو على ما في حق النجاشي
والاستعدادات مندرجة في الذات حكومية في كونها كالات
لما كان مرجع الورق السابق والسند في الحق وكذلك
السبوات المكملة تسمى الصوفية لايمان انشائية لميت
هذه الجبل على فان جميع ذلك من الكمالات الذاتية التي
حاصلة في ذاتها والجبل انما يتصل بظهورها وبرزانها في
لا يجعل الموصيهم ذلك الذات المخصوصة والفرعون في احدى
الاشكال بل كجملتها ظهور من حسب ما كانوا مكمولين
ولذلك سمعت السيد في بطن ابيه والشيء يتبع في بطن ابيه
والعالمين انما مظهر يدعون ان كل ذات في نشأة انما
جعل في ان يكون كذا في هذه النشأة وكذلك نفسه
والعالمون بان البسيط في مظهر المركب مجزأ من
حقبة الكل مثل الحول العشرة والافلاك وما في ذلك
وغيرها من السبب لا الغرض في مظهر بل هي شيونات
ذاتية او استعدادات انما هي في غير ما من المركبات
فيكون على الوجه المذكور ان ان المهيئات المذكورة في
ذاتنا مع قطع النظر عن وجودها والفرق بين هذا

ذكره صاحب المواقف في توجيه القول الثالث ان صاحب
المواقف جعل المظهر من جنس المحتاج الى الجزاء ونفي كونه
لوازم المهيئات البسيطة على اصطلاحه فتارة دون المركب وفي
في التوجه جعل المهيئات المحتاج الى الفعل باعتبارها
لا نفس الاحتياج الى الجزاء ولم توجه الى كونه من لوازم
المهيئات او الوجود كما سيظهر من كلامه واما الاحتياج
الذاتي الى غير ما كان على كجملتها الطمان في العالم لم ينف
الاحتياج الذاتي مطلقا من البسيط بل نفى في الاحتياج الذاتي
باعتبار الاستعدادات والحل في هذا هو ان في الوجود لا ينف
صحة قوله هي البسيطة في مظهر على سبيل الاطلاق ولا ينف
في هذا الكلام وفي الوجود لا ينف في هذا الحكم العام او نفى الاحتياج
الى الاجزاء الذاتية في نفى الاحتياج الذاتي مطلقا حتى يصح
نفيان هي البسيطة في مظهر وتخصيص كلامهم خلاف الظاهر
وهذا في الحقيقة لا ينف على سبيلها قبل التخصيص لوجوب
يكون الكلام مقيد بالاحتياج الى التخصيص فكيف ان جعل
مستدنا فينا وليست ان كليها ولا ينف عليك ان التوجه
تتبع في قوله انهم بحيث يصير النزاع الغلطيا ويكون الاقول
كلماتها كما يظهر من كلام صاحب المواقف والسيد

صيرورة الكلام بحيث لا يصلح للنسبة اع غير مضر لان
 ضرورية بعدد البسيط لا حاجة الى ذلك
 فيكون بعدد الواجب وان كان البسيط واحد
 الكلام في المليات التامة في كميات مطلقة وعلى هذا لا يصح
 انهم لا ان يروا بالبسيط انه لا في الكلام اذا كان
 في المليات المطلقة لا يصح ان يروا البسيط ذلك المعنى
 مخفضا لو اجتب وتعميم الكلام يجعل القول الثالث
 اذ يرجع الى ان الواجب غير محمول الكمال في محمول القول
 ان يابى به سبى السطبان اذ محمول الواجب ط السطبان
 العنوان البسيط والركب دون الواجب والركب ان يخرج
 ان لا عن كونه يابى لكل لا يخرج القول الثاني عن كونه
 به سبى السطبان كما لا يخفى على ان في ما قد عرفت
 ما عليه مع الجواب فلا تضل وتخرج الى
 نظر وانما الى آخرها شية هو موقوف على التحقيق
 ومثل ذلك الصيرورة يتصور في البسيط
 اي مثل صيرورة الاجزاء المادية مركبا بالجوهر يتصور
 في البسيط ايضا اذ صيرورة الاجزاء المادية مركبا
 عبارة عنها يصير مع الركب بحيث لا يمتدح الركب

بحسب الجود

بحسب الوجود الخارجي وان كان متزاذا في بليته كما في بعض
 كالمسألة في بعضها يصير مركبا باعتباره عدم امتيازهما كالحسن
 وان كان متزاذا بحسب الوجود الخارجي كما في جسم مع الهوى
 والاثان مع الجسم في بعضها يصير مركبا بمعنى متزاذا
 للصيرورة ومحملة لها ويكون الجوز مركبا مخفيا باسم خاص على
 بيت ومثل ذلك يتصور في البسيط اذ يتصور في جعل شيء
 محلا او بعدد البسيط انما بحيث لا يكون منها امتياز الجوز
 او بحسب الحسن او بحسب المتعارفة وايضا عدم تحقق
 في الامكان في البسيط كما لا يخفى ان في الامكان هو الامكان
 كونه الشيء الموجود والمتحقق شيئا هو في البسيط لا يتصور
 كونه السواء سواء امكننا محمول جواز وجوده ثبت في
 وجوده عدمه فثبت بنفسه على المقدرة المشهورة كما
 نفعا وان قيل يمكن في البسيط كونه شيء موجودا محلا كما
 رجوعا الى الجواب الاول ولاننا تصريح السواء
 ليس بسواء وليس معناه ان الشيء الذي هو سواء ليس
 بل معناه ان سلب السواء في نفسه فلا يكون سواءا
 لا يمكن ثبوت السواء كيف وقع في هذا
 ان قيل ان الاخير قد عرفت سابقا ان في التبرع

يمكن ان يكون على سبيل اللازم لصاحب المذهب فتكون
فلا لاولى الاقتصار على قول واحد والاراد بالمتوحد ما
في الحاشية السابقة بقوله في بحث اختيار المذهب الى
المؤرخ عند كل شبهة ومجرد هيس في الشيء ولذا استعمل في
لفظ انفا وفي ان لفظ سابقا **اشه** لان الحقايق
بأنفسها كما ان الحقايق باحقايقها والارزاق في الشيء
عن نفسه وذلك في بالبدية **اشه** وكذا وجوده في
الذين يفتقر الى وجوده ما في لا يترجم عدم صحة ذلك الكلام على
مذهب القائلين بشيء اذا شئ وان كان في الحقيقة
مع المركب لكن وجود المركب في الذين عندهم بوجوده لا يترجم
شيء الا بوجه متقدم في الوجود على شيء المركب **اشه**
فان قيل يلزم من ذلك ان يكون الشيء احد لاين لا يتقدم
عدم المركب الالعدم وجوده التصوري فقط اذا اجزاء
الادوية لا تصور عدمها والارزاق عدم الشيء بالارزاق
فقط كاذب اليه الحكم لانا نقول المادة التي لا بعد
هي المحيوية او الخليم المطلق والاجزاء المادية قد يكون نوعا
منه انواع الخليم تصور العدم في عدم صورته النوعية في عدم
المركب اما بالعدم وجوده التصوري او بالعدم صورة

اجزائه المادية وح يلزم ما ذكره من لزوم العمل بالشيء
واحد فقد سابق الكلام او على المسألة والاحكام
اما المسألة من حيث انه اخلق اول التقدم بالعدم في تقدم
العدم والمبادىء عدم العقدان مع ان العلم في
ليس عندنا بل بشرط التقدم على سائر الالعدم واما
بحال من حيث انه لم يسن ان عليه باق التقدم على
سائر الاجزاء لا يبارده في نفسه **اشه** ما هو المحسوس
في المقام وهو ان العقد في العقد المشترك وشبهه
في الحاشية **اشه** فيهم **اشه** ثبت ان عدم
الشيء المعين او محض اذا لم يكن له شخص معين ان
يكون رعدة فان المعنى المعنى او المعنى فيكون
يكون رعدة **اشه** لجاز ان تضعف
تشخص اخر من عدم اذا شئ سببه او خود ذلك
مع اذا انصاف المعدوم بالعدم مرة اخرى مع ذلك
ان انصاف المعدوم بعدم جواز بالعدم باق عدم
في الجوزج بالبدية واما انصاف بالعدم باق عدم
جواز اخر لا يعني انه كحيل اصل عدم او عدم باق عدم
المعدوم مرة بل معنى ان ذلك المعدوم كحيل عدم

اخر بل على افتراض احد محل الوجود الى القدر
الشرك ولا يجوز ان كان عدم المفعول
كان جوبيا لم يزم كون المفعول كحاصل العلة وذلك مع
البدية ويمكن ان يكون امتناع العلة على ما في انما
هو في العلية في الوجود وكون العلة يجب العدم على مفعول
ذلك في العدم كاحتمال كسره في شيئا كغيره
ولعل السيرة ما ذكره الانسان واستفاده من شئ
المص لا تشارت وان على العدم راجع الى نوعي الوجود
فليس على ما تشر حتى لم يزم ان يكون المفعول الواحد الشيء
او امسها غير متصل
على عدم الاجزاء الطان التعدم انما كافا
سكت ان عدم سببه اذا كان سابقا على عدم
سببه واخر بالذات وان كان موعدا للزمان فهو
على عدم المركب كانه على عدم جزاء جزاء والعلاج
بعيد ذلك عدم الفاعل من العلة التي لا تعلم المفعول
مع ان العدم الفاعل لا يكون الا منع عدم جزاء
اجزاء المركب بالزمان والشيء على مفقده بالذات
ونشر التعدم حسب الزمان في عدم الاجزاء

اشبه فاحتمال عند تحقق الكل احتياجه الى سبب جديد
لا يحتاج اليه عند تحقق الكل الى سبب جديد لانه لا يحتاج
الكل لشيء ان يكون العلة ان لكل علة ما يليها ولا
يكون الجزاء مع الكل بالذات لا مقدما عليه ولا
لا يمكن ان يكون علة الجزاء متاخر من علة الكل الا كان
الجزء متاخر من علة الكل والى ان كان الجزاء متاخر من الكل
لا مقدما عليه عند تحقق الكل يستفاد من السبب الجديد
اشبه لان الجزاء الذي كالمسبب والفضل
لا يقدم على ان يكون التعدم في العدم والخلق
مساهمة للجزء اذا تحقق المساهمة الا ان يكون الشيء
شاملا لجميع جزاء الجزاء ويمكن ان يكون المراد بالتعاضد
عدم العموم بقرينة مقابلية تصور اذا امتساع الموضع
كيفية في عدم تحقق التعدم الخارجي والذاتي في جزاء
وان لم يكن شاملا لجميع افراده لكن بوجه انه يمكن
يكون من افراد العلة الفاعلة او بشرط او غيرهما يمكن
تعدم على المفعول بالوجودين ثم جميع افراد المفعول كذلك
الا ان ذلك محض احتمال لا يصلح مادة للتقصير

انما ان كل الشئ ليس كذلك فكل الشئ
 هو ذاته كجانب الجوز فالقديم بحسب الوجودين لا يتحقق
 في الجوز وان قيل حسيب افراده
 وان اراد ان الجوز الذي تقدم لا على معنى التقديم
 الذي في خاصه مساويه الجوز الذي تقدم في رتبة
 للجوز الخارج لا يورد النقض كل منهما لاعتدالهما
 ولا ما يندفع لما سيجي مل على معنى ان التقديم الذي
 في الوجود الذي تقدم في رتبة الوجود الى رتبة
 مساويه للجوز مطلقا اذ الجوز تقدم على الوجه المذكور
 والمقدم على الوجه المذكور سببه ان يمكن ان
 يكون المراد احتمالا اخر وهو ان التقديم في الوجود
 الخارج والقديم خاصة للجوز مطلقا وحيث لا يرد النقض
 الفاعلية الا اذ ثبت ان القوة الفاعلية التي في
 رجب والشمس معاً وذلك ثم مل للنازم تقدم
 في الخارج فقط
 ان قلنا ان المراد
 الاول ظاهر في قول المصنف في عبار النسخ من رتبة
 الخارج يوبى ذلك كالمعنى لما علمت

حيث حقق ان الماد مبرهنه والجنس مع الوجود انما
 موجود ويوجد مقدم و شئ النقض على ذلك القدر
 ط حاجة الى البيان مع فهم المناقش التي
 لا يخفى ان المناقش هي منع التقدم على تقدير الفاعلية
 برة اذ الفاعلية هي ويجوز ان يلزم على تقدير ما مح
 اخر وانما خبره بالمناقش اذ استلزام الملح للملح
 هو فيما اذا كان بينهما علل او بين ليس كذلك بل لا
 سجد في كما يظهر من ان مل كما صرح الشيخ
 فيما تقدم سابقا و شئ ان يكون الخلق الترتيب
 وعلى غيره على سبيل الاشراك وهي اللطيفة مل على
 الملح في مجاز الفاعلية لا تركب حقيقة بحسب العقل
 فيما يكون فيه كذا تركب في الخارج والعارضة
 من الشئ بما قدرته الله في المبدأ المصدرة لقوله
 وعلل ذلك حسب القبول قال في اي كون الطلعة كذا
 ما دة باختيار وجبا باختيار اخر انما يتصل فيما دة
 مركبة ولا يخفى ان في ايمار الى ان بعض المركبات
 العقيدة لا تركب في ذات حقيقة فافهم
 قلت الحاجة المذكورة الى ان كان السؤال

على المعنى الثاني كما هو الظاهر على اشتراط ان كان المراد بقوله
على الوجه المذكور ما ذكره الله في شق اختياره في المعنى الثاني
لا يخفى ان الجزر المعنى متقدم بالوجود الذي هو الجزر
الخاص بمرجع متقدم بالوجود الخاص بالمرجع على المعنى الذي هو
المرجع السابق وان كان على المعنى الاول كان المراد
بما ذكره على شق اختياره في ذلك المعنى فهو ولكن معنى
ان الجزر متقدم على الكل في الوجودين جميعا ان
بينهما مغايرة في الوجودين وقوله كتب الوجودين
جاء في المعنى كما استشرنا اليه وحاصل الجواب على التقد
يرى ان الخاص المذكور هو جوب المتقدم في الوجود
دين بالمعنى المذكور في النظر الى الجزر من حيث هو جوب
بالنظر الى النوع الجزر بمعنى ان نوع الجزر من النوع
الخاص بملك الخاص وان كان لخصف من النوع
اخر منها كطرفة الشئ فانه ضعف من الشئ الذي هو
من النوع العلة وتحت في ذلك الضعف لا يخرج
فيكون ملك الخاص خاصة لنوع الجزر ولا يخفى عليك
هذا الجواب في دفع السؤال اذا كان على المعنى
الاول اظهر ما اذا كان على المعنى الثاني كما يظهر

عند التأمل لا يبين المذكورات بالنسبة الى الوجود
بحسب المنة كذلك اني متقدم على اللوازم في الوجود
لا يخفى عليك ان في السؤال من دفع ما ذكره في الخاصة
السابقة في دفع البعض نظر في النسبة اذا المذكورات كطرفة
الشيء من اوصاف الشئ لا نوع من النوع العلة تحقق
ملك الخاص فينا لا يخرج في كونها خاصة بالجزر من حيث
هو جوب على ان الخاص هو المتقدم وجوب بمعنى ان
لا يمكن وجود الخاص لا بعدد كسب تقدم المذكور
على اللوازم من حيثها بحسب الوجود الذي هو اجابة
يمكن تعقل اللوازم من غير ان تعقل المذكورات
فقدش ان تكون متقدمة في التعقل بخلاف الجزر
لا يمكن تعقل الكل الا بعد تعقل اجزائها
لانه لا يصدق عليها ان صدق عليها ان متقدمة
عليه بالوجود والخاصية ان كانت علة في الوجود
الخارجي فان الخاص بالوجود يشي في الخارج لا بد
ان يكون متقدمة عليه بالوجود الخارجي اذا الوجود
الذي لا يصلح ان يكون فاعلا للوجود الخارجي ان
صح ان يكون متقدمة عليه

الخارجي لم يتردد التقدم في الخارج فلا يلزم ان يتحقق فيه الاستغناء
المتحقق على التقدم وحق العارضة ان يكون في الخارج
فيلزم ان لا يتحقق فلا يلزم ان يتحقق ان استغناء
السبب او الدليل الخاص لا يستلزم اتفاق السبب
او المدلول الا ان يرد فيلزم ان لا يتحقق هذا القول
الاستغناء مع انهم يزعمون الاستغناء المطلق على ذلك
ثم عدم تحقق الاستغناء في خبر ذلك المركب
انما يكون بسببه على تقدير حله خاصة في الخارج
في خبر المركب الخارجي فيكون قولنا ان المركب
لما كان متقدما على الكل بحسب الوجودين او بآثار
جعل الاستغناء خاصة غير شاملة الا ان يرد بالخبر
الجزء الخارجي وهو خلاف الظاهر وحيث
ينفي النظر في الاستغناء مستندا الى تلك الحقيقة
معلولا لما على ما هو ظاهر قول المحقق وهو على الغنى في ذلك
انما يفرعان على الخاصة الاولى فان سبب كون
التقدم بالفعل للاستغناء من فضائل سبب
الحقيقة فان سبب السلم ليس الا الاستلزام والوهم
عبارة المتن والشئ عن الظاهر حمل العبارة المتقدمة

عليه على التسليم واكتفى في الجواب على ان الحقيقة المدكورة
ستلزم للاستغناء لا بد من النظر اذ استلزم التقدم
لاستغناء لا يستلزم الاستغناء
بلازم في المركب الحقيقي الغير يجوز ان يرد احتياج
الاحتمال للمادة لكن في الوجود بل في صفات اخرى
كما لا انتقال من خبر الى خبر اخر من غير سبب خارج
كالرأس في حط واحد او التمسك بغير واحد فان
الاجزاء المادية في المركب الحقيقي لا يمكن انتقال كل واحد منها
من خبر الى اخر الا فيقول معه الباقي من خبر ان
منشأ ذلك امر مادي كالتمسك او الشئ كخط واحد
وغير ذلك فانه ما لم يتصور الذات كخصوه
اي بانفراذه من غير ان يكون بصورته في نفس
شئ اخر وتصور الحقيقة وان كان على سبيل العقل
لا يستلزم بصوره لما في ضمن الكل من غير ان
يخطأ بالاي متصور بانفراذه بل هو على الذات
كان متصور الذات وعبارة الشئ المنقول صريح
في ذلك المعنى وهذا هو الظاهر في الجملة اذ لا بد
في من تصور كل من المصنوع والمجموع خصوصية مفردة

فانه يقع ما قبل العمل مراد است تصوير المنة بصورة منفصلة
روح لا محال في لزوم كون الخبز متصوّرًا بخصوصه
مختصًا بالبال للعلم ان مراده ان الاشياء
لا يتوقف على تصور اخر وان توقف على حظه
قد بر المصنم التركيبه يكون اعتبار
لا يتوهم المناقاة من هذا وما ذكره بقوله وصفها
اعتباريان لان المراد باختبارية التركيبه ما
ان هذا الحصف ليس له وجود خارجي بل هو
الاعتبارية العينية وان كان الاتفاق
في نفس الامر وباعتباريه ههنا ان الاتفاق
قد يكون بغير اعتبار العقل قد لا يكون فلا منافاه فاهم
ثم وجود الصورة الاجتماعية في
البيت مبني على ان صورة الوضع وموضع الموجود
الخارجية لكونه بمقوله من مقولات الوضع وقد حقق
كونه موجودا في موضعه واما الصورة في العسكر
فهو الاجتماع والتعاون وسامر الامور الاقرا
ولا يمكن اعتبار الوضع في العسكر والامالي في العسكر مع
تبدل اوضاع حبه او بعضا بالقياس الى

بعض او بالقياس الى الامور الخارجيه كما لا يمتنع
مع تبدل اوضاع اجزائه وليس كذلك وان يقول
للعسكر العلم ان لا يكون البعد فيما بين اشياء
طائفة يخرج عن ان يعد في الوضع كمراد
اذ لك وضع خاص بتبدل العسكر مع تبدل
انكم جعلتم بطيخين اه حيث جعلتم الخبز محمولاً على
والصورة والاعراض هو يعني الاتحاد
معنى كلامهم حيث قالوا ان للشخص اعراض
خارجية عن بطيخين كذا لو لم يكن هذا الاعراض
اي كذا لو فرض عدم تلك الاعراض في الواقع كان
يكون ذلك الشخص او الخبز في ذلك الوضع اي
الطبيعة اي مقوله عليها هذه الطبيعة نفس في الطبيعة
كما كان مع المعراض كذا لك
في ذلك انه اذا كانت هذه اي ليس في كونه
غير محتاج الى هذه المعراض كونه جها دلاله على اذ
هذه المعراض فليس في عليها الجاهل يجوز ان
يكون لهذه المعراض دخل في كون الجسم جها لا يكون
الجسم لا على الطبيعة المقولة مع هذه المعراض

كما صح بهنا حيث قال الفاضل لو كان لائق على
 الجبل لم يكن محمولا على الشخص وكذا قوله الا ان يكون
 دال على حقل لا على شخص الشخص وانما هو من الشخص
 من حل الجسم على ان صدق الجسم عليه تليزم كونه
 جوهرا او كونه لولا قوله لان الطبيعة المحسوسة لا تقع
 على الجوفانه لو كان لائق على الجبل لم يكن محمولا على حقل
 وليس على العكس والعشرة الا لوازم
 الاحاد في ان لوازم العكس قد يكون اصحها
 بالنسبة الى لوازم الاحاد فيظهر ذلك من ثلثة
 خطوط نقوى كل واحد منها على ان يشهد بان يكون
 بقدره ثلثة مثاقيل ومنع ذلك بحكاية فليكن
 آثار العكس من مجموع آثار الاحاد والحوادث
 تسليم ان الحقل المذكور ليس من المركبات الحقيقية ولا
 بجعله من قبل السرر والبيت ان المراد ان
 آثار الاحاد باقية بغية في العكس وان كان معها
 زياده بخلاف المعايير والمعادون فان آثار الجواهر
 فيها قد انحرفت وحصلت منها اثر متوسط بين تلك
 الآثار فلم يكن اثره بغية اثر النسبة او بالمعنى المذكور

كمن ذلك لا يجري في مثل السرر والبيت مع انها
 مركبات حقيقيات وما قيل بعد ذلك السؤال في
 الاول ان يجاب بان المراد باحقاق المركبات
 الحقيقة بالآثار ان لا يكون من جنس آثار الاجزاء
 ومن قبلها مردود لان ذلك يستلزم ان يكون
 مثل المعايير التي لم يحصل لها الا فرج متوسط لا يكون
 نوعه خارجا عن المركبات الحقيقة لان آثاره من جنس
 آثار الاجزاء ولكن قد انحرفت وصارت متوسط
 بين آثار الاجزاء ويحتمل المركب الحقيقي فما لا يكون
 من جنس آثار الاجزاء بل اذامبانا لا تزال
 كالرسميات من آثاره وقع التعميم وهو ليس من
 جنس آثار الاجزاء والحق ان المركب الحقيقي ثلثة
 اقسام الاول ما له اية موجودة فانه يتجاوز
 الماديه وان كان بينه وبين النسبة امتاز
 خارجي كالبليت والسير فان لها صورة
 هي الوضوح ويقابلها لا يكون كذلك مثل العكس
 فانه ليس في الاجتماع والتعادون اللتان

من الامور التي لا يتصور ان يكون مع ذلك له
اثر لا يكون ذلك الاثر بعينه اثر الاجزاء وان كان من
جنس اثر الاجزاء كما للمعاصرين فان لها اثارها واثرا
متوسطا بين اثر الاجزاء وبين جنس الثالث لا يكون
اثر لا يكون ذلك الاثر من جنس اثر الاجزاء كما لث
باقات والمعادون فان لها اثارا ليس ملك الاثار
من جنس اثار الاجزاء كدفع السموم وغيره والقسمة
الاخرى قد يكونان متشابه الاثر او اسما كاللها
واسما واحدا كما للمعاصرين المعادون وقد لا يكونان متشابهين
الاثر او اسما كاللها لبطانة ملك الامور كالنوع
الطوائف واما القسم الاول فلا يكون متشابه الاثر او اسما
وكذلك اكرس الاتفاق على لا طائل من تحته
التميم البهي لهما في تصورات اطراف متعلقة بقوله
الحكم بهي تحلل بينهما موقفا وكون العرض منه وضع ما يتجلى
بالبال من ان كيف يكون هذا الحكم بديا مع ان ليس
فيل الواحد نصف الاثنين ووجه الكدح ان الذي يكون
تصانوا وسط حذاء الاطراف والوسم تعلقه بقوله وتمثيل

ان به التمثيل لا يزال حذاء تصورات الاطراف فان
ما استغنى كل من اجزاء عن الاخرى حتى يزال حذاء
بالتمثيل في الموضوع بحيث الانسان ويزيل زواله في
حذاء النظم من جهة حذاء التصور في نظر لان
الحاج الى المحلل الموضوع يكون حالا في محل غير محتاج
ملك المحلل في محله النوعي الذي هو موضع محل به عار بحد
التحليل لا ياتي في ذلك استغناء مع قطع النظر عن
التحصيل فالحاج فيها انما هو من حسد الى من يحل
البيرو الى الصورة فان وجوده وتحصيله مطلقا لا يمكن
بالصورة ويكون مثال الحاجة من حيث
واحدة قد توضع الحش في محتاج في نوعها السريرة الى
فمنها ايضا تحقق الاحتياج من قبيل قول المراد
لتحصيل النوعي كما وصفنا للعد في الثاني هو التحصيل الطبيعي
لا التحصيل الصنفي فلا يزم تحقق الاحتياج لمحل المعنى
الجانبيين من البدنية السريرة والقطعات الخشبية
فلا حاجة الى تحصيل النوع بالتمثيل الحقيقي مع انه
لا يفيد اذ السرير نوع حقيقي اذ التركيب الحقيقي مدون

النور الحقيقي غير معقول لأن حيث انما
 يحصل منها ثلث فان انضمام الفصل الى الجنس
 الجذر الى السقف او انضمام النسبة اليها يحصل
 ثلث كالبيت اذ الجنس ليس يحصل في نفسه
 ليس الا بالفصل فانضمام مع الفصل انضمام في
 وهو عبارة عن كصفة بغير ذلك من حال الطبيعة
 اذا صار علقه ثم مضى ثم جيت واذ ليس في ذلك
 الا بحصلات المطلق ليس كل رتبة امر يحصل
 انضمام امر الى امر يحصل من مجموع اثنان ثلث
 لو كان كذلك لزم بقاء المتحصل السابق مع
 الا حق ليس كذلك والحاصل ان الجنس متناه
 يحصل من بحصلات اي بشرط لو كان في الجنس
 لسقف والجذر ان النسبة الى البيت فلا يمكن انما
 في الوجود والامر في المادة والصور كذلك واما
 اذا كان من حيث هي اي بشرط العنصر التحصيل
 ماخوذ في شيء مع محله كالنفس في الجسد
 ذلك الشيء فلا يحد في اتحاد وجودها فان
 الامر من اي الجنس لم يحد في اتحاد وجودها في

الاقارن حتى لزم قيام عرض المحلين بل بما
 في تلك الحارة امر واحد كصفة الوجود لها ما في
 لكن ذلك الامر الواحد ليس من شأنه ان يتعدد
 والمتعدد موجود بوجود واحد من حيث الوحدة نظر
 ذلك ان محض الوجود في الشيء في الوجود في الشيء
 فان في الامر الواحد قيل لا انفصال للماتر في
 التقسيم اعداها للجمعية المرة واتحاد الجسدين
 العدم لكن من حيث الكثرة بل من حيث
 الوحدة ويحده ان الاخر هو كالموجود في الشيء
 ذاتا واحدة ولا متعده بل انما يصير احد بهما
 وحدة الوجود وتعدد فدانها امر اذا كان
 موجود الوجود واحد كان واحدا اذا كان
 موجود الوجودين او اكثر كان متعدد في الجنس
 لفصل موجود ان في النوع وجود واحد
 الوحدة وموجودان لوجودين معارفين في المادة
 والصورة لكن في الكثرة وذات الواحد هو
 الكثرة والكثرة موجود في الواحد كصفة الكثرة
 بل بصفة الوحدة لا بصفة الكثرة كصفة الكلام

كما ان في الوجود في الجنس
 موجود في الجنس في الجنس

في هذا المقام ومن هذا التحقيق يزول الاستبعاد في الجواب
 الامر الواحد الذي يوجب الملازمة مع الامور المتعددة
 المتخلقة بحسب الاوصاف والامكنة وكذا يزول الاستبعاد
 فيما قال الصوفية من تحكي الوجود الواحد في المظهر المتعدد
 وذلك لان ما لا يكثر اتحاده مع الامور المتعددة
 هو الامر المتيقن المتقيد بغيره الذي لا يقدس سره او قد
 جللا عن رتبة البلوت بغير التيقيد بتعيين بل اطلق
 ذاته بالمقتضات احاطة ذاته بالباقي من الاتحاد بها
 يشهد بذلك الذوق السيد الطيب المتقيد في
 التحرر لانه يمكن ان يكون المراد من الامور والامر
 المفهوم للموجود في الخارج وح الاجزاء والاعتقاد ان تلك
 صور المفنومات مستعدة لكن تلك المفنومات المستعدة قد
 لا يكون موجودة لا بوجود واحد ولا بوجود مستعدة
 المراد بالامور المفنومات الموجودة بالوجودات المتعددة
 وبالامر الواحد هو الفرد وح يكون التسمي لئلا يتمايز
 ناطق الى مذهب من قال بوجود الطبائع وسمي
 الثانية الى مذهب من نقاه فان العالم بوجود الطبائع
 يقع فيكون بان تلك المفنومات موجودة متعددة

اما بوجود واحد او بوجودات مستعدة وان قيل
 فيكون بان تلك المفنومات المستعدة ليس موجودة
 في الخارج بل الموجود في الخارج عندهم ليس الامر واحد
 هو الشخص فلك المفنومات مسكونة عندنا في الخارج فلك
 الاعتقاد على المذهب الاول صور المفنومات موجودة في
 روح وعلى المذهب الثاني صور المفنومات لا يكون موجودة
 في الخارج بل يكون الموجود في الخارج خفيات لتلك
 المفنومات لا تلك المفنومات وليس ذلك
 هو الاحتمال الاول لمراد من تلك الاجزاء لان
 اتحاد ما يصدق عليه تلك الاجزاء في الوجود لا يوجب اتحاد
 تلك الاجزاء في الوجود بل ازان لا يكون تلك الاجزاء
 موجودة مع وجود ما يصدق عليه كما في المفنومات المستعدة
 الصادرة على الموجودات الخارجية والاعتقاد المفنومات
 في الوجود الخارجي يوجب اتحاد صور العلم لتلك المفنومات
 في الوجود اذ لا يفتقر من العلم والمعلوم الى اعتبار
 لكن كون الاحتمال الاول يكون من حيث تلك
 الاحتمال في الوجود مع اختلافها بالمرتبة لم يظهر
 من كلام الشبه بل المبادىء ان التعبدية

اسناد الامور التي تملك الاجزاء صورها في الوجود لا
 تملك الاجزاء في الوجود الا ان تقابل في اعتبار وجودها
 في ذلك الاحتمال التام لم يعدم التطبيق شي من
 احتمالات على مذمب من قال بوجود الاجزاء في
 مرجع الوجود واحد اذ الاحتمالات الباقية لا يحتمل التطبيق
 على هذا المذهب اليه فورد هذا القول بان الاجزاء
 لا يغير المركب مبنية لاجل اوجه في ان الاجزاء
 في هذا الاحتمال موجودة **ف** لكن يبقى القسم
 ان في غير احتمال فغير اذ لا يمكن ان لا يكون الاجزاء
 صوراً على تلك الصور مستقده ويكون صوراً على تلك
 واحد فاقن التعاريف المفهوم لازم لا محالة والامور
 الصورة اذ كل صورة على مفهوم مستقده بامتناع
ف لا بد انما راجع الى الاحتمال الثاني في وجود
 الى الاحتمال الثاني على تقدير ان يكون تملك المعاني
 واعلم في المبدء وخواصها على تقدير وجودها في
 ح كمن شيئا منها ذاتها ولا شيء من الخواص
 المشتقة منها لانها على تلك المعاني والشيء الخارج
 كما يظهر من الرد الذي ذكره الله والناظر في

اشارة الى رجمه في الحاشية في وجود الاحتمال الثاني
 هي ان في الاحتمال الثاني في اعتبار كون الاجزاء صوراً
 مستقده وذا ان كانت كونها صوراً لا محالة
 معان مستقده **ف** الله وسور وود بان
 المتعارفة في هذا الاحتمال لم يغير التعاريف الامور
 التي تملك الاجزاء صوراً لها في الوجود لا تعاريف تلك
 الاجزاء في فلا ينافي في الظاهر من الاجزاء الا ان تقابل
 صور الامور المتعارفة في الوجود متعارفة في الوجود
 في تامل **ف** الله وتقرّب منه ما قاله
 ان الجنس والفصل في هذا الاحتمال ما خذ ان
 الخارج المستبعد لمعان اخر كما ان الوضيات
 ما خذ من المعاني التابعة ذلك المعاني
 يكون عرضيات كما يظهر من الرد الذي ذكره
 الاجزاء فلا يكون القول بان الجنس والفصل قد
 يكونان ما خذ من من اجزاء خارجية
 هذا الاحتمال بل هو با الاحتمال الثاني اقرب
 كما ان الاصل في القول بمعنى الانسداد اذ لا معنى
 لاستعاق اجناس الاجسام من المادة

من الصورة وفي هذا الاحتمال معنى الاستقار كما ظهر
قوله فصار بها جوهر اجماليا ما يحاسن سحر كما ان الذات
الى نحو الكلام قوله فان اده سود والابيض فلما
يرسما الى قوله بل معنى المشتق لا يرب عليك وان رويته
جعل المدعى خروج الية عن معنى المشتق في الدليل الثاني
خروج الذات عن معناه ولعل مقصود ان الذات
ليس لها مدخل في معناه امي لا يجب ما تضمنه او ان
بل معناه هو المعنى ان كانت وحده من غير ملاحظة الموصوف والوكان
النسبة داخلية لكونها مفهوم لزم ان لا يكون يعقل
معنى المشتق من غير ملاحظة الذات وان كان الذات
خارجا عن معناه فيخرج الذات وعدم مدخله للمعنى
المشتق فلم يخرج النسبة عن معناه ^{سواء العقل}
كما لا بد منه او بالبرهان وحكمة الطبيعة ايراد وان لم
برهنا ولا برهنا منبني على جده ان تلك التسمية هي
استقرار بالاستقرار وروى ذلك في ذمها
فانه من كل مشتق انه ان تلك المعاني التي
تابعها حقيقة اخرى تعارنا لها تباينا
بالسبب في الوجود فلا تشمل الصورة الجبرية لزم تسمية

بعض

بالوضع لكن يبقى الصورة النورية ويكفر اخرج انه يعقد
منها لان المراد منه ان لا يكون محصلا لوجوده كما ان
والصورة النورية كذلك لان يحصل الجسم بها على
الكلام في المعاني التي هي سبب المشتقات والقصور
لا يكونان منه ان المشتق تارة لا يشتق منها مشتق
يطبق على الجسم المطلق او نوعه فان المطلق لا يطبق
الجسم وهو غير مشتق والاولى يطبق عليها الماد والاولى
والثاني لا الانسان وغير ذلك من الاسامي الثابتة
والمراد بالشئ ان لا يكون راجعا لمراد في الوضع كما
في باطن الوجود الكائن في الما يصرح بذلك حسبه
فيما رسيحي اول بحث الجواهر ورجع يذفع ما قلناه
غير شامل للاعراض الخالصة كالمادة والنبوة
فيكتم خروجها عن الغية بالبرهان لا يخفى ان
اصحاب هذا القول يكون احتمال اخر في
الاجزاء المحركة محل الاحتمال الرابع عليه هو ان
يكون الاجزاء المتعددة امور متحدة مع الكبريات
بان يكون تلك الذات المتعددة بعينها بل
لا على الوجه الذي ذكره رحمه الله من ان ذات
الاجزاء البضعة الواحدة موجودة بوجودها واصل مع تعارض

المعنى

كما ان ذواته تخص الوجود بالصوره
 بطبيعه الواحدة بل بمعنى ان هذه الذات الواحدة
 الموجوده في الخارج تحته سيقدر في الذهن والاستيعاب
 ان يكون الذات الواحدة الخارجيه كونها الوجود
 مني مقدر فان الوجود والتقدير خارجيان عن حقيقة
 الذات والذوات المستعده هي الذات
 بالحقيقه والواحد هو المقدر به نظير ذلك بوجه آخر
 الحاصل بعد التحليل فانها متحده مع كماله قبل التحليل ذاتا
 ووجودا وانه اقرب مما قالوا المحققون من الصفه
 من ان حقيقه كل الموجودات هي ذاته او جلاله او جلاله
 امر واحد ليس بمرتبه مقدره باقبار الكثر فيتم في نظيره
 كماله الخال بل في اشياء اخره في الاشياء
 انما هي في علي تقديره على ما ذكره رحمه الله واما قول
 علي ذكرنا فلا تتذكر ان الله اذ لو كان لكل
 منها وجود معاير في الالوه افق حقيقه متباينه في شرح
 قول الله موجود في الخارج هو خبر من الاشياء من ان
 اكملها ليس كوجود في الخارج بل الموجود في الشخص
 ايث واما ثانيا فلما كان يكون مساويا للامم الفرق

بين السنين ان الاول مني على تركيب المهيئه
 امرين متساويين فقط فلا يكون ح ذاتي اعم اذ
 الذات مني في التباين وان في مني على تركيب
 الهيئه من اثنين متساويين ومن اخره اعم
 ان تارة ذلك اذا كانت الذات في
 لاعم الذاتيات اعم فيكون ذلك المساوي
 فضلا كميز لاعم الذاتيات الذي هو الجنس في الساتر
 في الوجود فيكون فضلا للجنس وفصل الجنس وفصل للجنس
 ان المساوي له هو ما يصل للتميز
 اي التميز اعم الذاتيات التي هو الجنس فيكون فضلا عن
 يلزم من ان يكون فضلا للهيئه وارجاع الضمير
 النوع المساوي ما اذ يجوز ان لا يكون النوع
 مساويا لاعم الذاتيات سواء هو مساوي في صوره
 التركيب من اثنين متساويين فقط وامر اخر
 كذلك يتحقق نوع مساوي في ترتيب ان وارجاع
 على ذلك يجوز تركيب اي لزم الامام من يتبع
 على يجوز ان يكون الذات في لا يصلح ان هو مساوي
 لاعم الذاتيات وميزه ان من اشراكات في الوجود

تجزئة تركب اعم الذاتيات الذي هو الجنس العام من
متساويين لا افصح ليس احد من ذلك الامر
حدا حتى ياتي كونه جنسا عاليا بل هما ضلالتان
انه عن الشراكات في الوجود ولو لم يجوز تركب المية
من المتساويين يكون الجنس العايب لا يكون
يعني ان الفصل محصله بيان ان
قضايا كبري شدة لان الانسان نوع فصلا بقدر كونه
الانسان المخصوص من الانسان نوعا بالانتماء
الى ذلك الانسان المخصوص فيكون خورا
النوع خورا للشخص عزم ان الانسان
وهذا مبني على كون الشخص خورا للشخص
نوع الجنس الى الفصل ذلك خلاف ما ذهب
المحتش ولعل كلامه ليس على ما هو المتحقق عنده بل ان
يجعل المخذور فيكون النوع نوعا لانه وذلك
ان الاول التمرة ان في التعيين ان الامور
وان كنت التحصيل هذه الامور متساوية في التميز
في الاقبار فليس كون احد مما هي ليس كون

احد من المية وخورا ما اودى التميز به للاخر من كونه
خورا المية من الجنس على السواء
ان في الشفا قد ذكرنا ان مبني جواب سوال هو
الشرح اعترافنا في الفصل فكيف يصح اعترافنا
فقط وتوجيه ان انما اعترافنا في الشفا على
ان كل ما في الشفا مبني على امتناع المية لكونها
من متساويين وعلى انه في كل فصول تحقق الامور
التميز انما على تقدير تجوز تلك المية فلا يعبر في الفصل
الا التميز اذ قد اعترفنا الفصل ان لا يكون
تمام التميزك قابل ان نقول اعترافنا ذلك في الفصل
على تقدير امتناع تركب المية من متساويين
على تقدير تجوزها فلا يعبر في الفصل الا التميز وحده
في ذلك المية ان كلامنا في الجنس غير ما ذكرناه
تمام شركك وقصلا عبا رتبة المية عن الجزء الآخر
والرشد وهذا الدليل في اقباء على امتناع
تركب اذا وجوز تركب المية من ارب متساويين
كانا فصلين لا في هذا الدليل جاز في الحاجة الى التميز
على ذلك لانا نقول لا يمكن جريان الدليل

اذ لا حسب لها حتى يصح ان يتقن ان يحصل
 منها بغير اداء الجنس فقد صار به نوعا واحدا واليه قد
 ان المعية في الفصل على ذلك التقدير المعتبر فقط
 دون التحصيل انه يرد علينا بخلافه ان
 الجنس يحصل الاول الاستفسار على قياس ما ينبغي
 في الرد على الاستدلال على امتناع وجود جنين
 في مرتبة واحدة وثيق ان الاداء يحصل في مرتبة واحدة
 الا بهام الحاصل للجنس بخلافه يحصل لكل واحد منهما
 ولا يلزم ان لا يكون للآخر دخل في حصول هذا
 النوع وانما يلزم ذلك لو لم يكن الاخر اذ ان
 حقيقة ذلك النوع وان اراد به تحقق حقيقة النوع
 به بخلافه ان التحصيل بهما معا ولا يلزم ان يكونا فصلا
 واحدا وانما يلزم ذلك لو لم يشغل كل منهما في
 اهبام الجنس وامتناع المتيقن لا يخفى انه يمكن ان يكون
 المراد هو الاول ادعى البداهة في ان الجنس اذا
 حصل صار نوعا وسيتم نظره في كلام الجنس
 انه في توجيه تقرير السيد كذا لعل امتناع وجود جنين
 في مرتبة واحدة فانتقاه الوجه

العارة البعتبر ولا يمكن ان يشمل تقريره لادبها
 على امتناع فصلين بمرتبة واحدة سواء كانا في مرتبة واحدة
 وان تضمن العارة الاولى في ذلك الشمول الفهم
 كل فصلين بعدين فمما قرنت بالنبذ الى مبدء العارة
 هذا بيان للحال الاول دليل على المتيقن اذ
 عرض الجنس الاخص للنوع الذي يكون الجنس
 حيث بالقياس اليه لا ياتي في حسيته للمتممة اذ
 اذ جنس كل جنس للمتيقن بالقياس الى نوع متغير
 للنوع الذي حسيته بالآخر بالقياس اليه اذ لا يمكن
 ان يقول احد بعدد جنس للمتيقن بالقياس الى نوع
 واحد كيف ولا يكون احدهما تاما ثم شك في غير
 ان الفرق بين تصور نوع الجنس للمتيقن الواحد
 واحتمالات المتصورة لا الاستدلال على المتيقن
 على كما سبق على بعض ما دام هذا
 في الامتناع مطلقا طردون الاعم من ذلك وفي
 سماع مطلقا لابد ان يصدق الاعم على كل واحد
 عليه الاخص مطلقا فلما كان الاخص صادقا على
 النوع الذي حسيته بالقياس اليه فلا بد ان

مصدق غير المسمى الف واللام يمكن انهما مطلقا ولما لم يكن
ان يكون ذاتا فيكون ان يكون مضافا واما في الكلام
من وجه لا يمكن ان صدق الاعم على كل ما صدق عليه
ما يخص كل على وجه واحد ذلك النوع الذي هو
والتاس الى نفس من ذلك البعض فافهم
والا لم يكن الا انفس تمام الذاتي للشيء لان الجنس
ح ذاتي مشترك من البنية وذلك النوع خارج عن
الاخر فاللزم ان لا يكونا في مرتبة واحدة فالا
يقع محسب الدخول لا يتقدم الجنس لوزان لا يكون
تمام مشترك فيه ومن نوع سابق ذاتا في نفس
مرتبة واحدة ان لا يكون حسدهما جنسا للاخر
لا يكون احدهما ذاتا للاخر كما هو في السمود واثبات
جنسية لافهم على العا
الاش او ساد
ويكفر ان يكون كل منهما مضافا اصدق كل منهما
على الاخر ذاتا في نفس الواحدة في نفس الصدق كما هو
فلاذ لو كان كل منهما ذاتا لما الاخر ذاتا لم يكن
شيء منهما تمام الذاتي للشيء لكان الاخر هو ذاتا
مشترك على ذلك التقدير ولو كان احدهما ذاتا

لما لا

لما الاخر ذاتا في نفس الواحدة لكان الاخر هو ذاتا
الشيء مشترك وهو الذي ليس ذاتا لما الاخر ذاتا
اش على الفصل ذات الجنس الاخر لا يتحدد لا يثبت
يقع ذات الجنس الاخر لا يثبت لا يمكن ان يوجد في
النوع بل انما يوجد بعد تجدد ورفع اقسامه لا يقول
كمن لا يحتاج الى فصل سابق على فصل الاخر بل في
تحديد الفصل الذي يحصل الجنس الاول ان يحصل
الجنس وتتحقق النوع في القياس الى المصنوع
المليئة الى من ثلثه اجزاء قياس مع الفارق اذ لو
اش في نفسها يحتاج الى ان يرفع اقسامه
يحصل المركب بخلاف ما نحن فيه لان الجنس لا يثبت
لا يمكن ان يتحقق النوع بهما الا بعد رفع اقسامهما وكذا
الكلام في القياس الى الفصل في الفصل لتحديد
لا يتوقف تحقق النوع الاعلى نفسه لا على تحديده بخلاف
الجنس تدبر
الاش قبل نحن لقرار لا نحكي
انه يمكن تطبيق تقرير المذكور على التقرير بان جعل
التحصيل على رفع الاقسام ويكون الجنس الواحد
حسب في مرتبة واحدة لم يحصل كل منهما الى مرتبة

X

انما هو بالفصل واصله والاكوان تتحقق بدون
 الاخر اذ البديهية كما بان الجنس اذ يحصل صار نوعا ولا
 لما هو خارج عن المحصل المحصل في النوع فلان كون الاخر
 حقا روافقه كخلاف ذلك بل كان كل منها
 هو المجموع الحاصل من الجنس الاخر والفصل فيكون
 كل منها عتيا تحصل الاخر اذ كان كذلك
 فيكون يحصل كل منها موقوف على الاخر اذ لا يحصل
 الاخر اذ الشيء لا يحصل في نفسه لا يصلح على حصول
 وح يلزم الدور ولا يخفى انما عبارة التقرير
 على هذا المعنى غير كافية الا في قوله فيكون يحصل كل
 موقوف على الاخر فانه لا بد من حمل قوله على الاخر فيحصل
 الاخر وفيه تكلف انما يلزم ان
 يحصل كل من الجنس لا يخفى ان الفصل مساواة
 للنوع يستقل يحصل كل واحد من الجنس ولا دخل
 للجنس الاخر في الحصول من ذلك مما شاع ولهذا
 عدل عنه في التقرير الاول اقتصر على ان الفصل
 هو الحصول فلو كان للمية جنسان لزم ان يحصل
 كل منهما نوعا على وجه وانما الدليل في ذلك ان يقع

على التقرير الاول من ان عدم مدخله في الخارج من
 المحصل لم يكن لم لا يجوز ان يكون للجنس الاخر دخل
 في الحصول فيكون اطلاقه المحصل وظاهر
 سياقه دعوى براهمة هذا فان سباق قوله ذلك
 لان الجنس اذ يحصل صار هو من حيث انه يحصل
 نوعا من قطعنا الى اخره ليشعر بان معنى البداية في الحكم
 اذ انتهى بمجرده وخواه ولم يستدل عليه بحكم بانه قطع كما
 صرح قوله قطعنا من ذلك انه يدعي براهمة الحكم
 ولهذا الحكم تقطعت مع انه لم يستدل عليه واما
 الاخر ارض الاخر فهو في قوة ما اوردته كيف كان ذلك
 في قوة ما ذكره وادخلنا فيه وهذا الاخر ارض وادخلنا
 تقريره الاول كما ذكره انما مع ان العالم خبرا
 ما اوردته على التقرير الاول ولعل وجه اولية الفصل
 وتجويز عقلة القابل من ورود ما اوردته على التقرير
 الاول على تقريره الاول مع حمله اياه اذ لي
 منه الاول قبح من التزام ورود اخر ارض
 الاخر ارض الذي ذكره على تقرير الاول مع الاول
 انما مع انه يريد عليه اخر ارض

انما جعل في الاقران خصوصاً بتقرير القابل وليس
 الا ان هذا الاقران خصوصاً بتقرير القابل وليس كذلك
 ان هذا الاقران مني على جعل التحصيل بمعنى رفع الاسم
 والتحصيل بتقرير القابل محمول على المعنى دون التفسير
 السابق مع انه حكم بقاء الاقران مع السابق كما
 مع ان كان مستمداً على الترتيب لم لا احتمال ان
 يكون التحصيل بمعنى رفع الاسم او يقوم النوع
 واما تقريره الاولي فبني على ما قرره اي
 انما التقرير الاول يعود ليس لما يخرج من التحصيل
 هو ذلك الجنس والمحل الذي هو الفصل وضا حله
 مية ذلك النوع والمراد بالمتبع في قوله كما منع
 انما يتوجه انه النوع الاول المعقول انما لا يحصل
 كل منهما نوعاً على حده واما النوع الاخر المعقول فيكون
 قوله لو كان لهما صباه فتوجه على التقرير ان التثنية
 لا تعرضه في الفصل لانه في صدر منع قوله
 لو كان لهما جنس في مرتبة واحدة كان لهما فصل
 ان تقيض في الفصل المعاني للجنس لانه لم يحصل
 كل منهما نوعاً على حده لانه في الفصل مطلقاً

فيعرض في الكليات قياس اليها اه كان كان
 ان يقول فيعرض في الكليات بالقياس اليها اه كان كان
 فذاك معروض مفهوم الكليات مطلقاً ليس بمعنى جنس طبعاً
 هو مفهوم الجنبية العارضة لذلك المطلق بالقياس الى مفهوم
 الكليات ويسمى جنساً مطلقاً وركب من المعروض والقياس
 ويسمى جنساً علقاً وكان هذا هو منشأ عدم
 بين المثال والمثل كما اشار اليه واما الفصل
 راي المص فلا يكون للمفرد الواحد الا واحد او
 بيان ذلك بتقريب لا يقي في امان يقول
 المص قيل منها عوال سوا فل متوسطات على في
 النسج من قسمة الضرب فانه يقتضي تعدد الفصل
 للمفرد الواحد لانه يقول العلود السطو في
 الفصل على ما فيه وهو ان يكون الفصل فضلاً عن
 والسافل او المتوسط وذلك لا يوجب تعدد
 الفصل للمفرد بل يجوز ان لا يكون تلك الفصول
 للمفرد بل خصوصاً للجناس فقط انما هو
 من معنى العال في السافل منع ما قيل وجه الاتفاق
 انه لم يكتف بحجة العموم بل اخذ منه الذاتية والجنسية

قال فاعلم اي علم الجنس الال جاس مستحقا على ما
 يسمى جنسا سافلا والعلو والسفل في الفصل ليس بمتناهي
 خبرية العالي السافل حتى يتوجه ان ليس الال على من
 الفصول المذكور خبر الال اسفل منها باعتبار كونها
 للجنس العاليا او كونها فصلا للجنس السافل فبذلك
 انشأ وتنشأ اليه اي ينشأ اليه القول بعبارة
 ولا يمكن اخذ الجنس بالنسبة الى الفصل اقول في ان
 هذا الكلام من المعنى على ما فسرنا اننا جمل على
 احسن البنية جنبا بالنسبة الى الفصل وذلك
 لا يقتضي ان لا يكون للفصل جنسا ام لا وان
 يكون له جنس لا يكون ذلك بالجنس جنسا للمعنى
 حقيقة الحال فانظر ان كان يكون
 الجنس جنبا بالنسبة الى الفصل كما اثرنا اليه لا ان كان
 ام واما اثرنا اليه وعدنا بحجبه اننا
 انه لو وجد في الخارج لتوقف وجوده بحسب الجنس
 مخفي ان يخصص الجنس انما هو لجنس الشخص للجنس
 وليس خصص بمنزلة لجنس واحد ما يخصص خاص
 دون الخصص الاخرى حتى يحتاج الى كبريات

وعرض

وعرض من شخص خاص للجنس من دون تميز
 لا يقتضي الترجيح بل مرجح لان الامتياز اما يحصل بعرض
 هذا الشخص لشخص اخر كان موصوفا بهذا الشخص لان هذا
 ليس الال النوع مع هذا الشخص ان كان
 غير ما بهذا الشخص والارزوم الدور والته لازم على الله
 عدم الشخص الصريح بعينه بذكره من الدليل لكنه
 تسلسل في الامور الاخرى وليس كالمسح كالمسح في
 كلام المعجم جوا بل من لزوم انه على تقدير زيادة شخص
 حقيقة الشخص ليعبر فاذا نظر اليه من حيث هو امر على
 وجه مشترك كالغيره الخ ان لا يفرق بين
 المعروف من مقدم هذا انما يصح اذا كان الشخص على
 حقيقة الشخص قائما بها كما ذهب اليه بعضهم واما اذا كان
 جزءا عطفيا لحقيقة الفصل فلاذ لا يكون الشخص
 قائما بها بل يكون جزءا انموذاعيا متحد معها
 في الوجود فلا يتصور عدم الشخص على غير ذلك
 تنجيات الفصول له ليس بغيره اذ لا فرق بين الشخص
 والفصل في ذلك وكان لا يصح القول له
 وانه تنجيات الفصول له ليس على رضا للجنس قائما

كالمشخص فافهم انهما متحدان في ذاتهما وجودا
قد سبق في كلامي ان هذا المذهب من سني وجود الكلي
الطبيعي عرفت ايضا احتمالا لا اخر وكنا اذ كننا
المذهب على تقدير قدم الكلام على ما هو المشهور
والفضل ان الاخبار العقلية موجودة ان كان ذكر في بيان
وجود ما يجري في وجود الشخص الفهم على تقدير كون من
الاخبار العقلية لا يخفى ان الشخص قد تغير في كنه
وكيفية واثبات الشخص عند تغير الكنه وكيف طار الطمان
سيما اذا اريد بالشخص المحلل المخصوص او المكنون
النفس بعينه مع تغيره الا ان محل نظر وكم اللفظ
بقائه الشخص مع تلك التغيرات مبني على ان
هو النفس والا فالبدن يتغير بشخصه وهذا هو
حيث نفى الحق حقيقة الكنه والنمو وقالوا ان التحريك
في النمو ليس نقابا لشخص من اول محركة الى منتهاها
لأن ذلك فلا يلزم ان لا يكون تلك الاخر اخص
الا اذا ثبت امتناع بوار الشخصين المتغيرين على مع
شخصي على التباين لم يثبت والحق ان بعض الشخص
معتدل في كل ذلك لكن التماثل التغيرات وتشابهها

لا يظهر عند المحسن في بعض الصور وهذا موافق لما
اهل الحق من الصوفية فان التغيرات عندهم امور
اعتبارية عارضة للوجود المطلق وهو في كل حين في
اعتين راضو كما قال الله تعالى هو في شان وقطع
بعضهم ذلك وقال خيري كنهاتش منك موا
وانه راضو بوجوده بريك فالت در بدو نظير
كرهه تبايني دارو ان نسبت بقا تجدد وابتدا
ان وعاء التجدد بغير كونه وجودا تبايني
انه يجهل ان يكون الشخص على ما هو كونه
على المقدمه العالم ان تفيض العدم وجودي يكون
وجودا يافلا يكون عديم وجودا بل يكون عديم
بناء على المقدمه المذكوره كما ان تفيض العدم في
وجودي تفيض الوجودي عديم بمعنى كونه عديم
شيء من اجل جملة قول الله ولو سلم فلا تزل
الشخصيات متعلقا بالشيئين الاولين على ان
المقدمه العالم حكما لا مثالا واحد ما حذوه في من
الشخصين ايضا فان ليس من كونه افيها صرحا
ويكون التقدير الكلام انه على تقدير كون الشخص

شخص العبدى والاشخص غيرم وجودية وبنا على
 حكم الامثال غيرم وجودية الشخص الذى فرض كونه
 عدما او الشخص الذى هو مورد النفي للاشخص الذى
 لانها ايضا كونهان عدما للشخص العبدى والاش
 تشخص غيرم وجودا سارا فاشخصه يتم النفي
 ووجوده افراد الشخص فيكون قول الشك فانه
 تماثل الشخصيات متعلقا بالمقدمة المأخوذة في
 هذين الشقين ضمنا ثم اعترض بان لم يمنع الشك
 فيكون مغايرين لمقتضى القابلية الامثال
 واحد ومنع التماثل الذى هو لازم هذه المقدمة
 الجواب ان الكلام لعلة عدم ان عدم
 به ان يكون عدما لا مخرج غيرم ان يكون افراد
 على تقدير التماثل تشابه في كونها عدمية بمعنى عدم
 لزوما منا لوجوب اشتراك التماثل في تمام الحقيقة
 ولما فرض في هذين الشقين ان الشخص لو كان
 يكون عدما للشخص العبدى والاشخص غيرم تشابه
 افرادا في كونها عدمية للعبدى وبنا على المقدمة
 القابلة من عدم عدم وجوده غيرم كونها موجوده

فقد يمكن مباح مع التشابه مع تسليم التماثل لمصالح ما ذكره
 بقوله وفيه بحث ان اذا كان الكلام مغايرا على عدم
 المقدمات فالمطلوبات ولا يضر منع التماثل ايضا
 كما لا يتوجب منع التشابه وحصل الجواب بالرجوع الى
 منع التماثل في قوله لا متعلقا بالسقن الاول وجعله
 متعلقا بالسقن الثالث ومحله ان منع التماثل لو كان
 في الشقين الاولين غيرم ما ذكرتم من عدم ايجازهما
 الدليل لكنه في السقن الثالث بقرينة ان التماثل لهما هو
 في هذا الشق ليس غيرم كونه في الشقين الاولين كونه
 اليه وايضا منع التماثل في وان لم يمنع في الشقين الاولين
 ليس كخرج غيرم صحة مع التشابه ايضا اذ في المقدمة
 القابلة بان العبدى لا ان يكون نفس الشخص
 متشابهة في كون كل منها عدم ام غيرم منع تسليم
 المقدمة القابلة لعدم عدم وجود وجودها وعلى
 تقدير اشتراك الشق الثالث في عدم ان الشخص
 ام لا غيرم ان يكون متشابهة مع الشخص الموجود
 كونها موجودا اذ المتماثلان لا يجب ان يكونا
 موجودا اذا كان الاخر موجودا ايضا وانما ذكر

الى ذلك مع جوابه بقوله وح يمكن منع تشابه مثال
 في حكم الوجود او ثم اقول في كلامه ما تشابه احد بهما
 قوله اذا سلم ان الشخص لو كان عدما لكان عدما
 والله تشخص منع وتساوي كونه في اثباته
 ان اثباته لم يسلم كل احد من ان الشخص لا يتصور
 تشخصه لو كان ما صدق عليه التشخص عدما كما يشعر
 قوله رحمه الله وان المفهوم من تشخصه الى قوله ثم كون
 الشخص بل سلم احدهما لا على التعيين لا يتحقق بالكلية
 الموجود في الذين وكذا لا يتحقق بالكلية على مثال
 باذ موجود في الخارج واثباته كذا الخارج او تعارفا
 يجري فيه العلم ان يكون مقوما على ما
 ان نسبت الى الشخص او هذا لا يتم عند الحكم وفرضه
 يحل الشخص او اختيارا خارجا حقيقة الشخص
 الى الشخص نسبة الخواص الى الموجودات وذلك
 ما اورد صاحب المواقف اياه على انه لا يجوز
 تشخص المادة بما حل فيها من جهة ان لم لا يجوز
 تشخص المعانيات بصفتها العارضة لها لا بتعدد ولا
 بكثر في المادة على التقدير وانما الكثرة في العوالم

المتعارضة لها والمادة لما كانت في التقدير والتشخص
 تشخصها منها يصلح ان يوضع لها عرضة من غير
 تشخص في جهة الهيئة فتدبر وانت تعلم بالبحر
 توجيه كلام المتن بذلك لانه يكون الشخص اياه
 قال قد يستند الى المادة المشخصة بالخواص المتعارضة
 الحادثة فيمكن ان يحل لها في قوله بالخواص بل يمكن
 ويكون المفهوم قد يستند لتشخصه الى المادة المتشخصه
 بنفسه مع الخواص المتعارضة الحادثة في
 سابع اى الكلام في اثبات ذلك الجواب بان معار
 فان الخواص على دلائل اثبات العقل المذكور
 في موضع ذكره لم يتم ولا بد من ذلك قبل كلام الحكم
 في اثبات العقل شبه كلام الصوفية في ان ساءه
 الذوق والواحدان لا على النظر والبرهان
 لا يخفى انه خلاف ما حكم به البهية ان البهية حكم بان
 يحصل للكل اذا فهم اليه او تشخص في اسماء الذي فرض
 الصديق على كثرين ولا يزول الكلية واحتمال الصديق
 كثرين من فهم كل واحد لا يلزم من فرض اسماء كل كلي
 او تبصم اليه كتحقيق الحق في حصول الشخص

لاني اذ فرضنا كلان كل واحد منهما يكون انما هو
 من وجه ولا يكون مادة اجتماعهما الا شخص واحد
 لضمهما برفع كل واحد منهما ايهام الاخر وكيفية
 ذلك الشخص بوجه لانا نقول الكل والوجه ليس الا
 باعتبار العقل والصدق بحسب الوضوح لا بحسب الوجود
 والكلان المذكوران وان كانا في نفس الامر
 في ذلك الشخص لكن عند العقل يجوز اجتماعهما اذ
 كثره فلا يحصل الا تضام الشخص الذي هو متتابع
 فرض الصدق على كثرين وان حصل امتناع عند
 على كثرين في الواقع وليس بلام وهذا هو ان
 الكلبيين التخيير في الفرد اليه لا يحصل الشخص اذ
 الكلان كل واحد منهما ان كان مختصا في نفس الامر
 شخص كل يحصل فرض صدقهما على كثرين فلا يحصل
 تضامهما الشخص بوجه لانا نقول لا يكون
 صدق على كثرين بكنه فرض صدق اى النظر الى
 نفس المفهوم فان نفس مفهوم ما يمكن فرض صدق
 اى النظر الى على كثرين يمكن فرض صدق على كل
 شىء اى اعتبار احد وان كان في نفس الامر

فردا ليقضية فان نفس مفهوم الانسان مع قطع النظر
 عنه منافاة للفرض يمكن فرض صدق على جميع افرادها مع
 اى فرض حتى اى ذلك الكلى فان ح يمكن فرض صدق
 نفس المفهوم على الوجود كاسبق الظاهر
 الى ذكره من ان الشخص ليس له مبدء على هو امر
 متشخص بوجه ليس له مبدء بوجه وان الشخص اذا
 كان جونا وقع ذلك جونا عقل الشخص نسبة الى
 النوع نسبة الفصل الى النفس كما حقوده فلا بد ان يكون
 محمدا على الشخص فيلزم حمل احد الجزئين الحقيقيين المتعاقبين
 ان على الاخر وذلك بطا كما حق في موضعين في
 الملازمة لظلال قليل والسند انه يمكن ان يحصل شخص
 بالوجه الوضعي وان يتعقل الشخص بالوجه الوضعي اذ
 يتعقل بالاقتران الاول فقط او تصور ذاته حقيقة
 على سبيل الاجمال دون التفصيل انتهى لاني مراد
 هو التعقل بالكلية على وجه التفصيل بالاجزاء والاخرا
 بالتمام بلع واما على مذاهب مشايخنا ان تصور الكل
 لابد فيه من تصور الاجزاء والاخرا بالاجزاء بالتمام
 ما يلزم لانا نقول لو كان المراد ذلك لانه ان
 تصور الشخص بوجه الوجه يمكن بل يزم ان ذلك الشخص

يستلزم تعقل الامور البهيمية المتناهية وتتمتع كونه حلقا
ثم ان هذه الامور المادية تكون ماديا لا محالة
متحدة مع المادة في الوجود والاشارة الحسية وحيث
ان لا يحصل العلم حقيقة بالذات المادية بل بالعلم
او لا يمكن العلم بها الا بالاحساس في ذلك المعقولة التي
العالية وهذا منشأ التشبع على الحكماء بانهم يقولون علم
الواجب بالذات واما الذي يتحقق من كلامهم
ان المبدء البهيمية اما مشيخ من الوجود بل تشيخ
وجوده الخاص كما سبق في كلام الوجود في حلقه
بمعنى ان الوجود ينضم الى المبدء فيصير مجموعا
حتى يصير الشخص واذ في حقيقة كائن المتأخرون بل معنى
الشخص كما يصير الوجود مبدءا للثبات والوجود خارج
حقيقة كذا كذا يميزه بانه مادة والوجود خارج حقيقة
والفاعل كما يصير الوجود الوجود ذراية حقيقة تشيخ
بل الوجود والتشخيص متحدان بالذات متغايران بالاعتبار
كما ان علي الفاعل الى غيره وهما متحدان على الوجود
المخالف في حقيقة الشخص ليس النوع والفرق بينهما
باعتبار الادراك العقل والاحساس في حيث
العقل كلي ومن حيث ادراكه بالاحساس جزئي ولا يتم

نفي علم الوجود حقيقة بالذات بل انما يتم في الاحساس
عنه وذلك ليس يقضي بل الاحساس كونه بالذات
معص ولا يغرب عن حقيقة متعال ذرة في الارض
ولا في السماء بل يكون جميع الاشياء على علم
او حقيقة كل شيء ليس الوجود المطلق كما هو المتقيل
الحق والظن ان راي قديما الحكماء انهم ذلك فلا يتم
خروج علما وذا قبل الاشياء في الكون الا حقيقة
رشيده فظهر ان التشيخ على الحكماء انما يصح لو كان
الشخص ام اذا خلا حقيقة الشخص كانه المتأخرون
لو كان خارجا ولا يكون حقيقة الاشياء كما يظهر
كلام القضاة ثم اعلم ان الجزئيات المادية لا يمكن العلم بها
الا بالاحساس واما العلم بالجزئيات المادية فيمكن العلم بها
بغير الاحساس كما اشار اليه في آخر الحديث وعلى هذا
الاتي علم الواجب لجزئيات المادية لا الجزئيات مطلقا
وذلك مبني على ان تصور المادي يتصوره عند المحرور
معقول فمع العلم بالجزئيات مطلقا لا يصح من جهة
على تقدير كون الشخص جزءا للشخص انهم ولا يتم على
ثم تلك الحقيقة البهيمية كانت مجردة في

ما تلت ان ما ذكره المتأخرون من ان الشخص لا نوع
 له فاسد بل ينبغي تحت حقيقة من الحقائق الثابتة
 اعلم ان الحقيقة النوعية مطلقا تشخصا كان او غيره
 ان كانت مجردة غير متعلقة الوجود بشئ اخر سواء كان
 ذلك الشئ هو الوجود او مجردا لا يستلزم وجوده بل
 ليس نوعه الا تشخصا في فرد كالفصول انما على انهم
 ليست متعلقة الوجود بشئ ام لا الهوى ولا غير من
 جوهر اخر مجرد وان كان الكلام في ان يشايخ
 كما اشار اليه سابقا ان كانت ما ذكره من متعلق
 بشئ اخر فليس في الافراد بالتحقق حصص للمادة من الا
 عراض الا بمعنى ان تلك الاعراض متشخصه لتلك الشخص
 الامور العكس كما في الواشي السابق من ان المادة
 لا تستلزم الوجود بل هي تشخص بذاته والكثرة انما هي في
 العوارض بسبب الاستعدادات المتعاقبة للمادة
 المتشخصه في نفسها وفي هذه الحاشية سبق ايضا ان
 التشخص هو كونه وجوده الخاص الوجود والتشخص
 ان على الاعراض القائمة به بتدليها مع بقا الشخص
 في القطع من التسمية بل معنى ان الصورة الات

ثم يحصل في كل فرد من حصص المادة مقارنة لعارض تشخص
 اي تشخصه تشخصا بسبب استعدادات كل من تلك
 اخرى مقارنة لتلك الاعراض اي لعارض محوري
 نوع تلك الاعراض في تلك الاعراض خارجي قوله
 الا تشخصا من حاصد ان المية النوعية المتعلقة بشئ اخر انما هو
 الاستعدادات التي يحصل للمادة المقارنة لتلك العوارض
 التي تخص بسبب استعدادات حصص المادة بصورة
 سابقة مقارنة لعارض اخرى سابقة من نوع تلك
 الاعراض والاعراض لا تدخل اليها في قول الشخص ولا في
 احداث الشخص بل هو مقارنة للتشخص كما حصل
 علامة للتشخص حتى لو تبدل تشخص الشخص العقل
 وان لم يتبدل الشخص في الواقع قلت انما ذكر
 المراس بطريق التمثيل اي العلم الجزئي قد يحصل
 وقد يحصل العلم المحسوس فلا يزم عدم علم الحوادث
 بذواتها الجزئية بل العلم بالجزئيات المادية والواقعية

نعم دون الجزئيات مطلقا في هذه الملائكة فلفظ
 السوابع في الاوقات المحلقة مسايك اعلم ان الوجود كذا
 كما حققوه باقبار الصور الخاصة في ذواتها اذ في الحوادث
 كما يقول الحق ان المحلقات التي هي على لا يحصل
 وجود بل الوجود الذي هو في الاطيان الذاتية المتفرقة
 الا وان كان فيه كل الكمالات مستغنية فيه وهو عند الاوقات
 بقدر اللوح المحفوظ وكذا وجود المتغيرات في ذاتها
 فلما وجد لها امر واذا احكم على شيء من تلك الكمالات
 ليس غلما الا بما سببه يحصل التباين في المتغير للقول
 كذا ينبغي ان يوجد هذا المظهر يمكن الاستدلال على
 ان الاحكام ليست ملوودة وكذا الدورات جد
 تيرليل ما هو من كلام الله في الاشارات تحت
 استدلال على كثر النفس خاصة لبعض المقالات ان الامر
 العز المنقسم لا يعرض للمنقسم الوضع من حيث ذاته
 المنقسم منقسم بانقسامه ولا شك ان يكون الوجود
 وغير ذلك من الدورات في منقسم الوضع لا يعرض
 المنقسم كونه واذ لم يعرض الوجود في نفس الوجود اذ

خفاء انه ليس نفس الوجود معنى كونه الوجود
 على الكمالات الممكنة عارضا لها في التحلل ان الوجود متقدم
 على الكمالات الممكنة موجود لها واما من حيث انتساب الى
 تلك الكمالات متاخر عنها واما انتسابها هو باعتبار
 التحلل في ذاتها ان الكمالات موجودة في ذاتها انتساب الى الوجود
 الاول نعم لا ما توهمه ان الوجود العارض للكمالات
 الممكنة فرد الوجود المطلق الشامل للواجب وغيره
 الكمال ما بقي في الشئون والصفات تحت
 الوجود الخارجي كمالا لانسان في اصل وجوده ليست
 الى سائر الموجودات فلا تحقق فيه وصار بالفعل كونه
 سائر الموجودات فان الصفات والافعال المعنة
 والنبات والحيوانية متحدة فيها مع زيادة فهو مجموع
 الممكن للوجود تحت واما باقار العلم بذلك الاكبر
 والصفات كمالا لانسان في مرتبة العقل المستغنى
 فان الانسان في تلك المرتبة يشاهد في ذاته سائر
 الصفات والشئون مشاهدة عليه اما باقار
 وهو ان يشاهد ذاته في سائر الموجودات على سبيل
 التبعي فيعلم ان السائر في المراتب كلها ليس لانت

وذكر الباقى رزق كل شئ من فضل
في القشاة السابقة فانه لا يكون ان كان في القشاة
الاخرى ولا يمكن ان لا يصل اليه وكذلك لا يمكن
يصل الى شخص اخر ولذلك كل رزق كل شخص
اليه ولا ياكل احد رزق غيره ولا غيره رزق فافهم
السبب وكل فرد من افراد النسات في القشاة
بحسب يخلق اسم ذلك المركب على كل واحد
اجزاء مختلفة في الاماكن فان اسم الفرس لا يطلق
درجله وكذلك لا يطلق اسم الانسان وغيره من الامور
والفرق بين الانسان وسائر النواع فيكون ان
يمكن ان يحمل في الحيوانات على احوالها منها وجودة ولا
يمكن ان يحمل على الاخر لانها لا ذواتا في
كما ان الحق اختار في احوال الشجر بحيث لا يتغير
اي شخص من رزق منه الا في الحرف في لفظه في القشاة
التي هي معياره بصورة اجزاء الشجر الاخر وكذلك هما
اختار في الجباب الحاصلة منه والاشجار الحاصلة
فلك الجباب وخاتما اي صلا لفظه عند حتى
يمكن ان يصل اليه به امارة في كل العالم

ان يصير عدد المركبات الاشجار والحيات فلك
الانسان الكامل فانه بمنزلة الشجرة الى احوالها
فان رطوبته رسي في كل العالم فالعالم بمنزلة رزق
معدة من عبادة مع ما فيها بمنزلة الاراق في الشجر
الشجرة هو الانسان الكامل الذي وصل به الطبيعة
العالم الواسع هو الصورة التي في الذات
الاحدى فان علمه بقاها شيا هو صورته في الاشياء
اي اعيانها التي في القشاة بالذات الاحدى فان
الاشياء شيون الذات الواحدة فلك الشيون
قبل الطهور فانه بالذات كالقيام صورة الشجر في الورد
والسند بل في وجه طهره ان علمه الواجب حضوره في
الذات عين محسوس وهذا الادراك فانه سابق
الادراك او الادراك هو ظهور تلك الشيون
في العيون والوجود الكلام عبارة عن الايمان في
المحروف والكلمات مع الهيات التي في الذات
فان الكلام شين من شيون الذات وهذا الكلام
النفسي الموجود في الشجر فما يكون هو نفس الشجر
والذي لا يكون فيه عين الوجود وهو معدوم فافهم

كلما عين الوجود المطلق لكن الكثرة والامتياز من الوجود
باعتبار الامور العددية العارضة للوجود المطلق وتفاوت
المطلق هو الواجب لذاته المتصف بجميع الصفات
الحالية الذاتية وملك الكثرات التي هي الامور العددية
عارضة لهذا الوجود المطلق هي الكمالات لما كان
الواجب لذاته هو الوجود المطلق المعزى من الصفات
والتقديرات والقرب منه والوصول اليه انما هو
بحدوث التقديرات والصفات والتجرد عما لا يجب
زوال الاطلاق الواجب الذي هو الوجود المطلق
قادر لانه اذا اراد شيئا اى لطيف وجوده بان
يتحقق قابلية ذلك الشيء في الذات الاحدية الواحدة
وليس لسان الاستعداد اوجده في اية حقيقة
اذ قدرته مقارن حكمته وعلمه وفي ذلك من الصفات
غلاب ان يكون على مقتضى الحكمة والعلم وهذا الاستعداد
ايضا حاصل في فاعل والقابل واحد بالذات
وحاصله انه كلما تحقق استعداد وجود الشيء حصل
الشيء بمقتضى الحكمة لا يخلف وهذا الاستعداد هو
انما هو للوجود المطلق ولهذا جعلوا القدرة من الصفات

الذاتية لان الصفات العارضة لا يتحقق فيه القدرة
بالنسبة الى كل شيء لانه ليس مستعدا بنفسه وح
يرجع قدرة الكل اليه ساكية لما كان الواجب
هو الوجود المطلق المشترك من الوجودات
الواجب مستعد لانه لو تعدد فيكونان فكل واحد
في الوجود المطلق تمايزا انما هو ارض وخفايا
هو الوجود المطلق المشترك بينهما وملك الوجود
التي يكون الامتياز بها امورا عددية
اعلم ان الحكايات في الوجود انما هي نور القمر مستفاد
نور الشمس والاختلافات البدرية والصلالية
وغيرهما مستندة باوضاعها المختلفة بالنسبة
الى الشمس والذي شح الى ان النور جسم صلي كالزجاج
والماء وتنعكس صورة الشمس فيه كما في المرآة والماء
والاختلافات البدرية والصلالية مستندة الى
اوضاعها المختلفة لان مساواة زاوية السقوط
والانعكاس شرط في رؤية الشيء في المرآة
لكن لا يخفى انه لو كان كذلك يلزم ان لا يتنص

العالم نور القدر كالا يستضي بصورة المنطقية في الآلة
 العالم من نور قدر وان من شيء الا يسبح
 بحمده ولكن لا يفقهون تسبحهم وهو الذي سره الحكماء
 بالصورة الى صلا وجعله فردا من نفس الامر في
 الوجود الذي مطابق الاحكام الصادقة التي لا خارج
 لها واما العلم الشعوري فانما ثبت للحيوانات باختلاف
 مراتبهم وهو المعرف بالاضافة والنسبة بين العالم والمعلوم
 وهو الذي معتبره النظم ويتصف بالصدق والكبرياء
 مطابقة للتيار والعلل الذي عدم مطابقة لها وهو
 بالوجود الفرضي الذي فردا لنفس الامر فانهم
 ينبغي ان لا يستعبد في ان يكون الموجودات منظرها
 للوجود المطلق الحق الواسع كما هو مشهور اهل الحق الا
 ترى ان الغذاء الذي هو جسم محسوس كالخيط والارز و
 غيرهما في مراتب صعوده فخر وروده على طبقة السخري
 يصير نفس اورا كاته التي لا يمكن ان يحسن من هو مجرد
 محض فظهر ذلك ان الغذاء المحسوس هو نفس الامر
 الذي صار له باقيا وتزلات في الظهور ذلك سم



حرم

المكيف بالكتيقات من درجاة الحرارة والبرودة
 وغيرهما وهذا التفسير من جات الحرارة والبرودة
 ويظهر ان حقيقة العالم كجواهره واوراقه المحررة والمات
 ليست الا الامم الواحدة التي فيها درجات كمال كل
 موجود انتهى صيرورته الى نفس الامر اذ كانت الحجة
 ونيتي باعتبار اخر الى نفس القدرة الحجة او نفس العلة
 او الحكمة او غير ذلك من الصفات فاكمل ما يكون
 كدلالة كماله قدرة كل حصة ويكذب بالنسبة الى جميع الصفات

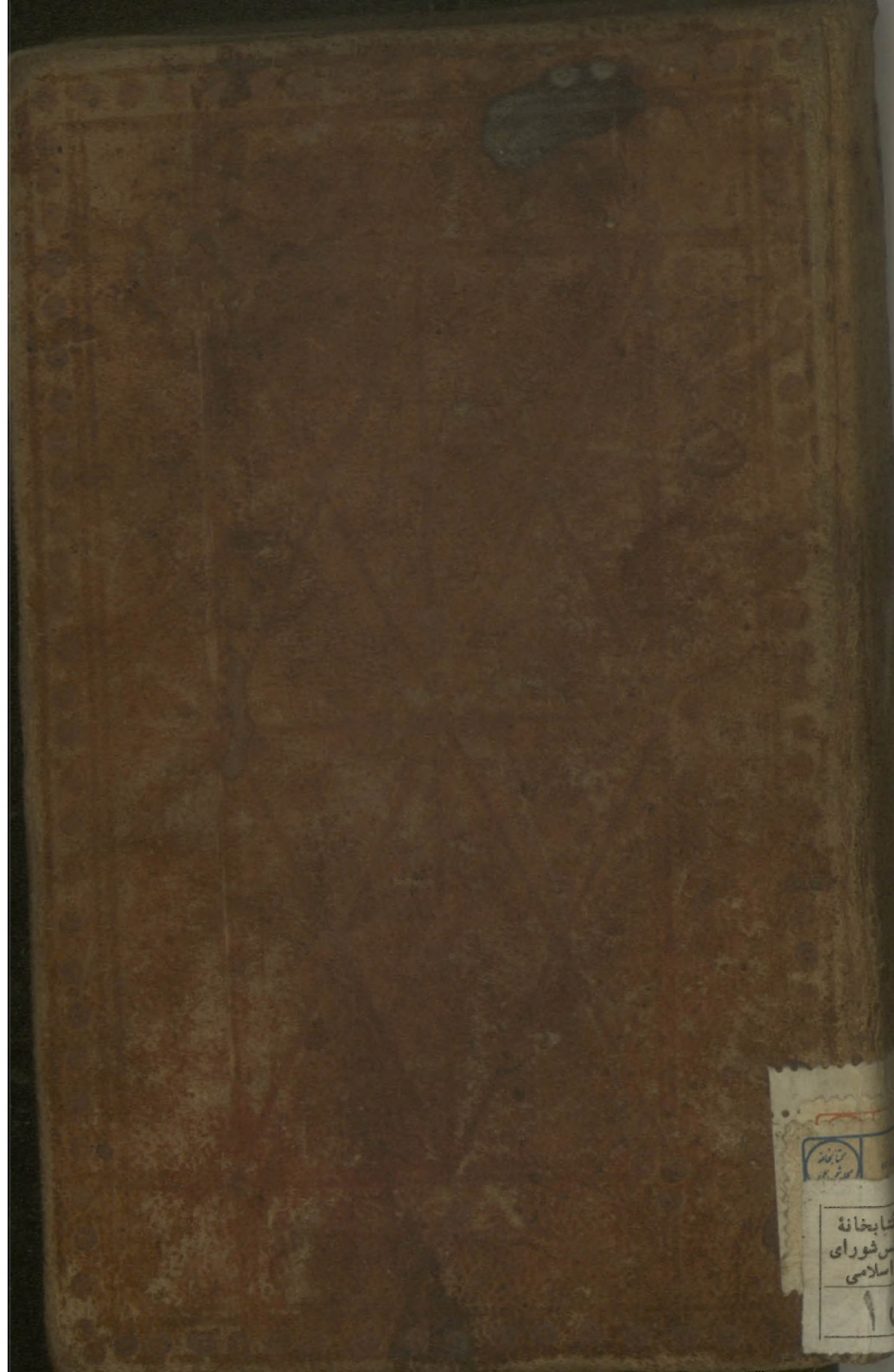
وح يصير موالا اصل لان الذي
 عين تلك الصفات موالا
 نعم شانه مرم م
 م



تمت الكتاب بعبارة
 في ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
 شهر رمضان المبارك
 عثمان بن محمد بن عبد الله
 كاتبة القلم عبد الله بن
 الدين في الشفاء
 اهو بن يحيى

والمؤمنين
والذين آمنوا
والذين آمنوا
والذين آمنوا
والذين آمنوا





کتابخانه
سورای
اسلامی

۱۶